

بيان زغل العلم

للخافض الذهبي

حَقَّقَهُ

محمد بن عبد الله أحمد

أبو الفضل القنوي



دار اليمامة

بيان زغل العلم

لِلْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ

حَقَّقَهُ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَأْسُ

أَبُو الْفَضْلِ الْقُونَوِي

وَلَمْ يَلَيْسَ بِهِ



بَحْثُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةٌ
الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م

دار الميمنة
للنشر والتوزيع

سورية - دمشق - هاتف: 00963-11-5827281

جوال: 00963-933119455

daralmimna@gmail.com

المملكة العربية السعودية - جوال: 00966-558343947

مقدمة

أولاً- الجديدُ في تحقيقِ الرسالةِ
ثانياً- دراسةُ في الكلماتِ العائِرةِ التي وُصِفَ بها
شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ في الرسالةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله على نعمائه، والصلاة والسلام على محمد خاتم رسله وأنبيائه. ربّ إني أستعين بك، وأتوكل عليك، أنتَ حَسْبِي، أسألك الهداية لما اختلفَ فيه مِنَ الحقِّ، إنك تهدي مَنْ تشاءُ إلى صراطٍ مستقيم. أمّا بعدُ:

فهذه رسالة: بَيَان زَغَلِ الْعِلْمِ^(١)، لمؤرِّخ الإسلام، أبي عبد الله الذَّهَبِيِّ، رحمه الله تعالى، أرادَ بها الحفاظُ أن يُنبِّهَ مَنْ سَلَكَ طريقَ عِلْمٍ مِنْ علومِ زمانِه، وَمَنْ قضى في طَلَبِها مَراحِلَ مِنْ عُمرِه، حتّى صارَ مِنْ أَهْلِ الاختصاصِ فيه؛ إلى الشوائبِ التي اعتَرَت طوائفَ مِنَ المنتسِبِينَ إليه؛ فأفسدته، مِنْ بَدَعٍ أَدخَلَتْ في علومِ الدين، أو نَقَصَ كان في أخلاقِ حَمَلَتِها،

(١) الزَّغَلُ في لسانِ العرب: الصَّبُّ دُفْعاً، يقال: زَغَلَ الماءُ، وأزغَلَه: صَبَّه دُفْعَةً دُفْعَةً، وأزغَلَ الشاربُ الشَّرابَ إذا مَجَّه، والزَّغْلَةُ مِنَ الشَّرابِ قَدْرٌ ما يَمَلَأُ الفَمَ، ويقال: أزغَلِي له مِنْ سِقَاتِكَ، أي: صُبِّي له شيئاً مِنْ لَبَنِ، والزَّغْلُ: الغِشُّ والخديعة، تقول العامة (في بلاد الشام): هو زَغَلٌ ومزغُولٌ أي: مغشوش، وهذا الشيءُ خالٍ مِنَ الزَّغَلِ، أي: بريءٌ مِنَ العيوب. انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس ٣/ ١٢-١٣، وأساس البلاغة، للزمخشري ص ٢٧١، وترتيب القاموس المحيط، للطاهر الزاوي ٢/ ٤٥٧، والمعجم الوسيط، ص ٣٩٥، ورَدُّ العاميِّ إلى الفصح، لأحمد رضا، ص ١٦٢. ومعجم فصح العامة، لأحمد أبو سعد، ص ٢٠١-٢٠٢.

أو علوم شاذّة طرأت على المسلمين، فكتب مُبْدِيًّا رأيَه فيما يُدْمُ وَيُعَابُ فيها وفيهم، ليتجنّبها طُلَّابُ عِلْمِهَا.

وقد ترى في عنوان الرّسالة تَوْرِيّةً لطيفةً تُومئُ إلى لَقَبِ المؤلّف: (الذهبيّ)، وخُبْرُ الدّهَبِيّينَ بِخَالِصِ الذّهَبِ مِنْ مَغْشُوشِهِ، ومعلومٌ أنه قد أعان والدّه الشيخ ابن قايماز الذهبيّ (ت ٦٩٧هـ) في صَنْعَتِهِ، ولا بُدَّ أنه ثَقِفَ عنه معرفةً صحيحِ الذّهَبِ مِنْ زَعْلِهِ، وقد قال في المغشوش منه في أيامه: «... وكان على الذّهَبِ كَسْفَةٌ بَيِّنَةٌ»، فكأنه أراد القول: إِنَّ معرفتي بزَعْلِ العلم في هذه الرّسالة، كمعرفتي بزَعْلِ الدينار في التجارة. (١).

وإنها لرسالة نافعةٌ لولا ما تَصَمَّتْهَا مِنْ مبالغاتٍ، أشار لإحداها الحافظُ ابنُ حَجَرٍ العسقلانيّ (٢)، وللأخرى ابنُ طولون (٣)، وإنها لرسالةٌ حَسَنَةٌ لولا كلمات معيبة صَدَرَتْ عن المؤلّف في حقِّ ابنِ تيمية، شيخ الإسلام وشيخه، تعاظَمَ الناسُ إلحاقها به، لأنه خَيْرُهُ مَنْ عَرَفَ جليلَ قَدْرِ ابنِ تيمية، وعَرَفَ به، وأبانَ علوَّ مكانته في العلم والتقوى، في غير ما مَوْضِعٍ مِنْ تَصَانِيفِهِ، وافرُّ ثناءٍ لم يُشَبَّ بِمَنْقَصَةٍ، ومحَبَّةٌ لم يُخالِطْهَا غُلُوٌّ، وإنصافٌ قَلَّ نَظِيرُهُ.

وقد دَرَسْتُ جميعَ كلامِ الذهبيّ على شيخ الإسلام ابن تيمية، في

(١) انظر: حول تلك المعرفة، وبعض أخبار تزوير النقد في العهد المملوكي في: تاريخ الإسلام، للذهبي ١٥/٦٤٥، ٧٧٧، و ذيل تاريخ الإسلام (الصواب أنه ذيل لسير أعلام النبلاء)، له ص ٣٠٠-٣٠١، وذول الإسلام، له أيضاً ٢/٢٧٦.

(٢) إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر العسقلاني: ١/١٦٩.

(٣) تَقْدُّ الطالب لَزَعْلِ المناصب، لابن طولون: ص ٩٥.

المطبوع من مؤلفاته، وتأملته مع ما في هذه الرسالة، التي وقفت على سبع نسخ خطية منها، بينها نسخة (برلين)، فأنكشفت لي أمور جديدة ذكرتها في الدراسة، فيها اعتذار عن مؤرخ الإسلام، وهي وإن لم تثلج قلوب جميع محبي الإمامين، إنها لمُسَخنة أعين شائيهما.

وإن أنس لا أنس أن أشكر من تفضلوا بقراءة الكتاب وأبدوا ملحوظاتهم فيه، فجزاهم الله تعالى عني كل صالحة.

هذا، وأسأل الله - عز وجل - أن يسامحني إن أخطأت في تعبير، أو غلطت في نتيجة، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلّم، والحمد لله رب العالمين.

وكتب

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ

(ابن الفضل القزويني)

المدينة المنورة

المؤلف:

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ قَايِمَاز (وتعني «قايماز» باللسان التُّركيَّ: الثابتُ الذي لا تَزُلُّ قَدَمُهُ)، التُّركمانيُّ، الفارقيُّ، الدمشقيُّ، الشافعيُّ، شمسُ الدين، أبو عبد الله، المعروفُ بالذهبيِّ، مؤرِّخُ الإسلام، وأحدُ كبارِ حُفَاطِ الحديثِ في عصره. وُلِدَ في دمشق سنة: ٦٧٣هـ، وارتحلَ إلى القاهرة سنة ٦٩٥هـ، وطافَ بلداناً كثيرة، وَلِيَ خطابةَ قرية: «كَفْرَبَطْنَا» مِنْ غُوطَةِ دِمَشْقَ مَدَّةً، ثُمَّ وَلِيَ مشيخةَ الحديثِ بدمشقَ في أماكن، منها: الظاهرية، والنَّفيسية، والتَّنْكَزِيَّة، وَلِيَ مشيخةَ الإقراءِ بِتَرْبَةِ أُمِّ الْمَلِكِ الصالح، وبها كان يَسْكُنُ بِأَخْرَةٍ.

شيوخه:

ذَكَرَ الصَّفديُّ أَنَّهُمْ أَلْفٌ وَثَلَاثُ مِئَةِ شَيْخٍ^(١)، وَقَدْ تَرَجَمَ لَهُمُ الذَّهبيُّ فِي كِتَابَيْهِ: (معجم الشيوخ)، و(المعجم المختص بالمحدثين)^(٢)، وَأُورِدَ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ أَسْمَاءُ أَشْهَرِهِمْ.

(١) أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي: ٢٩١/٤.

(٢) طُبِعَا بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ الْحَبِيبِ الْهَيْلَةَ، مَكْتَبَةُ الصَّدِيقِ بِالطَّائِفِ، ١٤٠٨هـ.

مكانته:

تُغْنِي شُهْرَتُهُ بِالتَّقَدُّمِ فِي الْعِلْمِ عَنِ التَّكَثُّرِ بِنَقْلِ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ، وَلَكِنْ أُشِيرُ هُنَا إِلَى أَنَّ مِثْلَ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ (ت ٨٥٢هـ) شَرِبَ مَاءَ زَمْزَمَ دَاعِيًا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُنِيلَهُ مِثْلَ مَرْتَبَةِ الذَّهَبِيِّ فِي الْعِلْمِ^(١)، وَقَالَ الْإِمَامُ تَقِي الدِّينِ الْفَاسِيُّ (ت ٨٣٢هـ) فِي تَرْجُمَتِهِ: «...واعتَرَفَ لَهُ عُلَمَاءُ عَصْرِهِ بِوَافِرِ الْفَضْلِ فِي فَنُونِ الْحَدِيثِ وَالتَّارِيخِ وَغَيْرِ ذَلِكَ»، وَقَالَ: «وَكَانَ الذَّهَبِيُّ مَتَبَحِّرًا فِي مَعْرِفَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالتَّأَخِّرِينَ، وَلَا يُحَابِي مِنْهُمْ أَحَدًا، وَلَا يَتَحَامَلُ عَلَى أَحَدٍ، وَيُوضَحُ مَا يَقَعُ فِي كَلَامِ غَيْرِهِ مِنْ إِسْرَافٍ فِي جَرَحٍ أَوْ انتِقَادٍ فِيمَا يَحْكِيهِ عَنْ غَيْرِهِ. وَكَانَ كَثِيرَ الْحِفْظِ لِلْمُتُونِ وَالْآثَارِ، جَيِّدَ الْخَبَرَةِ بَعْلَلِ الْحَدِيثِ وَالْعَالِي وَالنَّازِلِ، مَلِيحَ الْعِبَارَةِ فِي تَصَانِيفِهِ وَتَعَالِيْقِهِ»، وَقَالَ: «وَبَلَغَنِي أَنَّهُ تُوقَّفَ عَنْ وَلايَتِهِ لِدَارِ الْحَدِيثِ الْأَشْرَفِيَّةِ بِدَمَشَقَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَشْعَرِيًّا، وَذَلِكَ لَمَّا شَغُرَتْ لِمَوْتِ مُدَرِّسِهَا الْحَافِظِ جَمَالِ الدِّينِ الْمَزِّيِّ [ت ٧٤٢هـ]، وَمَا وَلِيَهَا الْمَزِّيُّ حَتَّى أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ أَشْعَرِيٌّ، فَإِنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ فِي مُدَرِّسِهَا. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى كَثَرَةِ دِينِ الذَّهَبِيِّ وَوَرَعِهِ، إِذْ كَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَشْهَدَ أَنَّهُ أَشْعَرِيٌّ وَيَلِيَهَا، وَلَا يُؤَثَّرُ ذَلِكَ فِي كَوْنِهِ لَا يَرَى اعْتِقَادَ الْأَشْعَرِيِّ»^(٢) وَلَمْ يَكُنْ - بَعْدَ الْحَافِظِ الْمَزِّيِّ -

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التواريخ، للسخاوي، ص ١٠٤.

(٢) كتاب: تعريف ذوي العلا بمن لم يذكره الذهبي من النبلاء، للفاشي ص ٤٩-٥٠. قلت: لا يُفْهَمُ مِنْ شَهَادَةِ الْحَافِظِ الْمَزِّيِّ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ أَشْعَرِيٌّ تَقْصُصُ مِنْهُ، فَقَدْ كَانَ يَدْرِي أَنَّ آخِرَ مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْأَشْعَرِيُّ (ت ٣٢٤هـ) فِي الْمَعْتَقَدِ هُوَ اعْتِقَادُ إِمَامِ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ، الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، فَلَا تَثْرِيْبَ عَلَيْهِ فِيمَا فَعَلَ، وَلَيْسَ فِي الْأَمْرِ خُدْعَةٌ، وَكَانَ الْأَشَاعِرَةُ يَعْلَمُونَ مَقْصِدَ الْمَزِّيِّ حِينَ كَتَبَ لَهُمْ بِخَطِّهِ أَنَّهُ أَشْعَرِيٌّ، وَلَكِنْ حَيَاءُ الْعُقَلَاءِ مِنْهُمْ أَنْطَقَ قَاضِيَهُمْ بِوَاقِعِ الْحَالِ، لَمَّا طُلِبَ إِلَيْهِ عَزْلُهُ عَنِ الْأَشْرَفِيَّةِ، فَقَالَ: هَذَا إِمَامُ الْمُحَدِّثِينَ، وَاللَّهُ لَوْ عَاشَ الدَّارِقُطْنِيُّ اسْتَحَى أَنْ

وكان للذهبي أربعة أبناء: أمة الله، وعزيزة (كانتا على قيد الحياة سنة ٧٢٢هـ)، وعبد الله، أبو الدرداء (ت ٧٥٤هـ)، وعبد الرحمن، أبو هريرة (ت ٧٩٩هـ)^(١). قال التقيُّ الفاسيُّ: «...وقرأ بها (يعني: الذهبي بكفربطنا) الحديث لابنه - شيخنا- أبي هريرة عبد الرحمن، وغيره من أولاده، وقد عني كثيراً بتسميع أولاده، وانتفع الناس بما سمعَ لهم»^(٢)

من تصانيفه:

- (١) تاريخ الإسلام.
- (٢) سيرة أعلام النبلاء.
- (٣) العبر في خبر من عبر.
- (٤) ميزان الاعتدال في معرفة أحوال الرجال.
- (٥) تذكرة الحفاظ.
- (٦) دول الإسلام.
- (٧) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار.
- (٨) كتاب العرش (العلو للعلي الغفار).

= يُدرَس مكانه. (انظر: طبقات الشافعية، للسبكي ٣٨٩/١٠)، وكذا فقد كانوا على علم «بسلفية» صهره الإمام ابن كثير، وما عناه إذ قال عن نفسه مرة: إنه أشعري، وذلك حين نازعه فاضل في التدريس فقال له ذلك الفاضل: «لو كان من رأسك إلى قدمك شعراً ما صدّقك الناس في قولك: إنك أشعري، وشيخك ابن تيمية!» الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر: ٤٠/١.

(١) ذيل تاريخ الإسلام، للذهبي ص ٢١٠، انظر مقدمة محققه الدكتور عمر تدمري، ص ٧.
 (٢) كتاب: تعريف ذوي العلا بمن لم يذكره الذهبي من النبلاء، للفاسي ص ٤٩.

(٩) معرفة القرون.

(١٠) معرفة الكبائر.^(١)

(١١) تلخيص المستدرك للحاكم.

(١٢) تذهيب التهذيب (اختصار: تهذيب الكمال، للمزي).

(١٣) الكاشف في رجال الكتب الستة (اختصره من الكتاب السابق).

(١٤) اختصار تحفة الأشراف، للمزي.

(١٥) المنتقى من منهاج السنة النبوية.^(٢)

قال تقي الدين الفاسي: «وتوالف في مقدار كراسة وشبهه وأقل منه كثيرة جداً»، «وقل أن رأى كتاباً مفيداً لغيره إلا اختصره أو استدرك فيه أو انتقى منه»، ونقل عن الحافظ المزي أنه قال بعد أن نظر في بعض ما اختصره الذهبي ما معناه: «الشيخ شمس الدين الذهبي إذا اختصر شيئاً أذهبهُ!»، فتردد الناس هل أراد بقوله: «أذهبهُ» أعذمه، أو حسنه كما تحسن الكتب بالذهب؟ قال الفاسي: «والأول أقرب، والله أعلم».^(٣)

(١) قال تقي الدين الفاسي: «كان يكره نسبتهما إليه، لأن الناس كانوا يقولون: «الكبائر» للذهبي، و«القرون» للذهبي!». انظر كتاب: إيضاح بغية أهل البصارة في ذيل الإشارة. الورقة ٥٨.

(٢) قال الذهبي في ترجمة ابن المطهر (ت ٧٢٦هـ): «... وكتابه في الإمامة رد عليه - شيخنا - ابن تيمية في ثلاثة أسفار، واختصر ذلك - أنا - في سفر!». ذيل تاريخ الإسلام ص ٢١٤.

(٣) تعريف ذوي العلا، ص ٤٨ - ٤٩. قلت: ظاهر معنى كلمة المزي الدائم وعدم الرضا، ولكن لا يُظنُّ بالمزي أن يُنكر الفوائد التي تضمنتها مختصرات الذهبي، لذا يرد أنه كان يعني بـ (أذهبهُ) أي جعل أصله، الذي اختصر منه، مُلغى، كأن لم يكن، لتقدمه عليه جودة، فإن صحَّ أن هذا هو المراد، فلا يدخل في ذلك متفاه من كتاب منهاج السنة النبوية، ذلك أن الكتاب في أصله نسيج عبقرية أحكمت سياق الحُجج العقلية والنقلية، في وجاه شبهات وأوهام من ليس له في العقل والنقل كبير شيء، في عبارات قوية إيمانية، فمهما جئت تختصر من كتاب كهذا لم يكن =

وفاته:

أُصِيبَ الذهبيُّ بداءٍ في بَصَرِهِ سنة ٧٤١هـ، فكان فَقْدُهُ لِلْبَصَارِ «قليلاً قليلاً، إلى أن تكاملَ عدمه»^(١). وتُوفِي في دمشق ليلة الاثنين، ثالث ذي القعدة، سنة ٧٤٨هـ، عن خمسٍ وسبعين سنة، رحمه الله تعالى.^(٢)

نسبة الرسالة إلى المؤلف:

كنتُ يومَ كتبتُ دراستي عن «النصيحة الذهبية لابن تيمية»^(٣) في شكٍّ من نسبة هذه الرسالة إلى الإمام الذهبيِّ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لي - بعدُ - صحَّةُ نسبَتِها، حينَ عرفتُ أنَّ تلميذَه الحافظَ خليلَ بنَ كَيْكَلْدِي العلائيَّ (ت ٧٦١هـ)، أحدُ مَنْ قرأها على الذهبي ونسخها^(٤)، وأنَّ ثلاثةَ أعلامٍ مؤرخين، قد رأوها، ونسبوها إليه، وهم: الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني، وتلميذُه الحافظُ

= صنيعةك إلا «إذهاباً» على معنى التَّنْقِصِ لعملِ المختصر. ولو قُدِّرَ - يوماً - أن يُعْتَرَى على كتاب: «ما أُخِذَ على تصانيف أبي عبد الله الذهبيِّ الحافظ»، للإمام ابن عبد الهادي، (انظر: الذيل على طبقات الحنابلة ٥/ ١٢٠) لوضح - في ظني - ما عناه المزيُّ وضوحاً يُقْطَعُ به. والله أعلم.

(١) هكذا وَصَفَ الحافظُ الذهبيُّ أعراضَ هذا الداء الذي أُصِيبَ به (انظر كتاب: أعيان العصر، للصفدي ٤/ ٢٩٠)، وقليلٌ من الثقافة الطَّيِّبَةِ في زماننا يُسَوِّغُ للدَّارسِ القولَ: إن مرضَ الذهبي الذي مات بسببه هو: مضاعفات داء السُّكْرِي.

(٢) مصادر ترجمته كثيرة منها: أعيان العصر، للصفدي، وطبقات الشافعية، للسبكي، و الدرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني، وإيضاح بُغْيَةِ أَهْلِ البَصَارَةِ في ذيل «الإشارة» (مخطوط)، وكتاب: تعريف ذوي العُلا بمن لم يذكره الذهبي مِنَ الثُّبُلَا، وكلاهما لتقي الدين الفاسي، والأعلام، للزركلي، وكتاب الدكتور بشار عواد معروف: الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام.

(٣) اسم الكتاب: أضواء على الرسالة المنسوبة إلى الحافظ الذهبي: «النصيحة الذهبية لابن تيمية»، وتحقيق في صاحبها. ص ١١، ٣٠. وقد نَقَحْتُ الكتاب وزدت فيه فوائد أخرى، يَسَّرَ اللهُ تعالى نشره.

(٤) وكونه كذلك يُقَوِّي احتمالاً وارداً ذَكَرْتُهُ في: (أضواء على الرسالة المنسوبة...) ص ١٦-١٧.

السَّخَاوِي (ت ٩٠٢ هـ)^(١)، والعلامة ابنُ طُولُونِ الدَّمَشْقِي (ت ٩٥٣ هـ)، وَصَرَّحَ الْأَخِيرُ بِوَقُوفِهِ عَلَيْهَا بِخَطِّ الذَّهَبِيِّ نَفْسِهِ، فَقَالَ: «وَلِلَّهِ دَرُّ الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَبِيِّ، حَيْثُ قَالَ فِيمَا قَرَأْتُهُ بِخَطِّهِ، فِي حَقِّ هَؤُلَاءِ، وَإِنْ بِالْغَلْظِ لَكِنَّهُ وَاللَّهُ مَعْدُورٌ...»^(٢) ثُمَّ نَقَلَ قِطْعَةً مِنْ كَلَامِهِ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ. وَأَمَّا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَقَدْ ذَكَرَهَا الشَّيْخُ صَفِيُّ الدِّينِ الْبُخَارِيُّ (ت ١٢٠٠ هـ) فِي كِتَابِهِ: «الْقَوْلُ الْجَلِيُّ فِي تَرْجُمَةِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ بْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَنْبَلِيِّ»، وَعَلَّقَ عَلَى كَلَامِ الصَّفِيِّ فِي حَاشِيَةِ الْكِتَابِ، بَعْدَ أَنْ نَقَلَ أُسْطَرًا مِنْهَا: الشَّيْخُ صَدِيقُ بْنُ حَسَنِ خَانَ الْقَنُوجِيِّ (ت ١٣٠٧ هـ)^(٣).

وَتُومِيُّ كَلِمَاتُ غَاضِبَةٍ لِلْإِمَامِ ابْنِ قَيْمٍ الْجُوزِيَّةِ (ت ٧٥١ هـ)، وَرَدَتْ فِي قَصِيدَتِهِ النُّونِيَّةِ، إِلَى أَنَّهُ قَدْ وَقَفَ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:

رَامِي الْبَرِيءِ بِدَائِهِ وَمُصَابِهِ فِعْلَ الْمُبَاهِتِ أَوْحِ الْحَيَوَانِ
كَمُعِيرٍ لِلنَّاسِ بِالزَّغْلِ الَّذِي هُوَ ضَرْبُهُ فَأَعْجَبَ لَذَا الْبُهْتَانِ^(٤)

(١) إنباء الغمر: ١/ ١٦٩، والإعلان بالتوبيخ، للسَّخَاوِي، ص ١٣٦، ١٣٧.

(٢) نَقْدُ الطَّالِبِ لَزَعْلِ الْمَنَاصِبِ، لابْنِ طُولُونٍ: ص ٩٥.

(٣) القول الجلي في ترجمة الشيخ تقي الدين بن تيمية الحنبلي، ص ٣٧.

(٤) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، لابن القَيْمِ، ٣/ ٨١١ دار عالم الفوائد.

وإنما قُلْتُ: «تومى كلمات...» لجواز ألا يكون مرادُ ابنِ القَيْمِ بِالْمُعِيرِ: الذَّهَبِيُّ، وَبِالزَّغْلِ: رِسَالَتُهُ هَذِهِ، كَمَا أَفَدْتُ ذَلِكَ مِنْ رِسَالَةِ جَوَابِيَّةٍ بـ(بَرِيدِ النَّتِّ) مِنَ الشَّيْخِ الْفَاضِلِ: عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعِمْرَانِ - وَهُوَ مِمَّنْ قَرَأَ الْكِتَابَ فِي مُسَوَّدَةٍ - وَكَانَ مِنْ رَأْيِهِ: «أَنْ يُشَارَ إِلَى الْأَبْيَاتِ، وَيُذَكَّرَ أَنَّ الْمَقْصُودَ: «الزَّغْلُ»، لِلذَّهَبِيِّ احْتِمَالًا»، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْجَفْوَةَ الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَ الْإِمَامَيْنِ ابْنِ الْقَيْمِ وَالدَّهَبِيِّ (انظر كتاب: موقف خليل الصفدي من ابن تيمية، طبعة مدينة قونية في تَرْكِيبَةٍ، ص ١١٥-١١٦) تُسَوِّغُ أَنْ يَكُونَ الْبَيْتَانِ زَادَهُمَا ابْنُ الْقَيْمِ، فِي قَصِيدَتِهِ النُّونِيَّةِ، حِينَ بَلَغَتْهُ رِسَالَةُ: بَيَانِ زَغْلِ الْعِلْمِ، وَمَا فِيهَا مِنْ عَائِرِ الْقَوْلِ فِي شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَرُجِّحَ هَذَا مَا ذَكَرَهُ مُحَقِّقُو (الكَافِيَةِ)، مِنْ وَجُودِ عِبَارَةٍ فِي الْمَخْطُوطِ، بِجَوَارِ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ، نَصُّهَا: «بَيَّتَيْنِ =

وبعدُ فإنَّ أسلوبَها يَشْهَدُ أنها بِقَلَمِها، ويكفي أن تُقارَنَ بينها وبين كلماتٍ للذهبي، انتقاها الدكتورُ الفاضلُ أبو عبد الله جمال عَزُون - وفقه الله لمرضاته - مِنْ مصنفات الإمام الذهبي، لِتَلَحَّظَ التشابُهَ بينهما بِنَفْسِكَ.^(١)

تاريخُ تأليفِ الرِّسالة:

لم أَقِفْ في ذلك على سَنَةِ بَعْيِها، ولكن يُمكنُ القول - بالنَّظَرِ إلى كلام المؤلف -: إنه أَلَفَها (في إصدارِ أوَّل) في أُخْرِيَّاتِ حياةِ أبي العباسِ بنِ تَيْمِيَّةَ، وذلك مِنْ حديثه عنه وعن تَعَبِهِ مِنْ تحليلِ شَخْصِيَّتِهِ سَنِينَ متطاولة، حتَّى ذَكَرَ مَلَكَهُ مِنْ معاناتِهِ ذلك، ويُعلِّمُ مِنْ سيرةِ شيخِ الإسلام أن ذلك التعبيرَ لا يكونُ مناسباً إلا لما بعدَ عَوْدِهِ - رحمه الله تعالى - إلى الإفتاء في مسألةِ الطلاق سنة ٧٢٠هـ، ويزيدُ هذا الاستنتاجُ تأكيداً وتحديدًا قولُ الذهبيِّ في تأنيب تلاميذ ابن تيمية، رحمهم الله تعالى: «...وما دَفَعَ اللهُ عَنْهُ وَعَنْ أَتْبَاعِهِ أَكْثَرَ، وما جَرَى عَلَيْهِمْ إِلَّا بَعْضُ ما يَسْتَحِقُّونَ»، فإنَّهم لم يَلْقُوا مِنَ الشَّدَّةِ، في حياةِ الذهبي، أَشَدَّ مما بُدِّثُوا به في الرابع والعشرين من شعبان سنة ٧٢٦هـ^(٢)، ويكفي دلالةٌ في بيانِ آثارِ ذلك «الإرهاب» الذي أُنزِلَ بهم، في هذا التاريخ، وما بعده، قولُ الحافظِ الإمامِ ابنِ عبد الهادي (ت ٧٤٤هـ): «...وَصَعُفَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّيْخِ مَنْ كانَ عِنْدَهُ قُوَّةٌ، وَجَبُنَ مَنْ كانَتْ لَهُ هِمَّةٌ»، وحتى أنهم حينَ خُوفُوا «مِنْ أن يُظْهِرُوا كُتْبَهُ، ذهبَ كلُّ أَحَدٍ بما

= مِنْ نسخةِ الشيخِ زيادةً»، ومخطوطُهُم الذي اعتمدوه منقولٌ مِنْ نسخةٍ كَتَبها الحافظُ ابن رجب الحنبليُّ، وسمَّعها بقراءة والده على ابنِ القَيْمِ، وهو مقابلُ بأصلِ الناظم.

(١) اسمُ الكتاب: كلماتٌ في العلمِ وأدبِ الطلب، والاتباعِ وذمِّ الابتداع، مستخرجةٌ من كلام الحافظِ الذهبي. مكتبة المعارف. الرياض.

(٢) انظر ما قَيَّدَه ابنُ الجزري في ذلك، في كتابه: تاريخُ حوادثِ الزمانِ وأنبأه ١١٢/٢ - ١١٣.

عنده، وأخفاه، ولم يُظهرُوا كُتبه، فبقي هذا يَهْرُبُ بما عنده، وهذا يبيعه أو يَهْبُهُ، وهذا يُخفيه، ويُوَدِّعه، حتى أن منهم مَنْ تُسْرَق كُتبه أو تُجحد فلا يستطيع أن يطلبها، ولا يَقْدِر على تحصيلها»^(١) فإذا ضَمَمْتَ إلى هذا شيئاً آخرَ وَرَدَ في الرسالة، وهو قوله: «وبِحَمْدِ الله في الوقتِ أناسٌ يفهمونَ هذا الشَّانَ، ويُعنونَ بالأثرِ»، وعدَّه في أولئك الفاهمين: القاضي شمس الدين محمد بن مسلم الحنبلي، وقد تُوفي في الثالث والعشرين من ذي القعدة سنة ٧٢٦هـ. وعدَّه بينهم كذلك: عبدالعزيز بن محمد ابن قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة، وقد أخبر عنه في كتابه (المعجم المختص): أن أباه قَدِمَ به إلى دمشق طالبَ حديثٍ في سنة ٧٢٥هـ^(٢). فينبغي أن يكون تاريخ تأليف الرسالة بين سنة ٧٢٥هـ وسنة ٧٢٦هـ، وعلى أكثرِ التقديرِ بينَ سنة ٧٢٠هـ وسنة ٧٢٦هـ.

وكذا يمكن تقديرُ تاريخِ إعادةِ كتابةِ هذه الرسالة، (في إصدارِ ثانٍ) منَ التغييرِ الحاصلِ في مَتْنِها، مما لا يتأتَّى معه القول: إنه خطأٌ ناسخ، فقد حَذَفَ المؤلفُ اسمَيْنِ قد تُوفِّيَا مِنْ محدَّثي «الوقت»، هما: القاضي المذكورُ شمسُ الدين الحنبلي، وشيخُ الإسلام ابن تيمية، ويؤكدُ لك أن هذا الحذفَ ليس بصنيعِ الناسخ، التَّرحُّمُ على شيخِ الإسلام في الموضِعَيْنِ

(١) ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية (العقود الدرية) لابن عبد الهادي ص ٧٣، ٢٥٨. قلت: تأمل هذه الكلمات من رسالة «شخصية» أرسلها أحدُ علماء العراق إلى بعض تلاميذ ابن تيمية، في الشام، بعد سنة ٧٢٨هـ، ونقلها ابن عبد الهادي في الكتاب نفسه: «... لَمَّا سَبَقَ الوعدُ الكريمُ منكم، بإنفاذِ فهرستِ مصنفاتِ الشيخ - رضي الله عنه - وتأخَّرَ ذلك عني، اعتقدتُ أن الإضرابَ عن ذلك نوعٌ نَقِيَّةٌ، أو لعذرٍ لا يسعني السؤال عنه، فسكتُ عن الطلب خشيةً أن يلحقَ أحداً ضرراً، والعياذُ بالله، بَسْبَبِي...». ص ٤٠٠.

(٢) المعجم المختص، للذهبي ص ١٤٧.

الذين ذُكِرَ فيهما بعدُ، فإذا أثبتَّ هذا معرفةً، ثُمَّ وَجَدْتَ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ لَحَقَهُمَا إلى رحمة الله تعالى، مِنَ المتبقيين، المذكورين في هذه النسخة، هو صديق المؤلف ورفيقه المحدثُ فخرُ الدين ابن الفخر، الذي تُوفي في شهر ذي القعدة من سنة ٧٣٢هـ، تبيَّنَ لك أَنَّ تاريخَ إعادةِ كتابتها هو بعدَ العشرين من ذي القعدة سنة ٧٢٨هـ، وهو تاريخُ وفاةِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية، وقَبْلَ ذي القعدة -أيضاً- من سنة ٧٣٢هـ وهو تاريخُ وفاةِ ابنِ الفخر، فتلكَ سنواتٌ أربعٌ قد عدَّلَ الذهبيُّ في بعضِ أيامها مِنْ رسالته هذه ما عدَّلَ، وأضافَ وحذفَ، وذلكَ أمرٌ عَرَفَ به الحافظُ في بعضِ تصانيفه، مثلَ تاريخِ الإسلامِ، ومُعْجَم شيوخه، والمُعْجَم المختصُّ بالمحدثين.^(١)

الطَّبْعُ السَّابِقُ لِلرَّسَالَةِ:

الطبعة الأولى: قَبْلَ أَكْثَرِ مِنْ ثَمَانِينَ عَاماً، وَقَامَ عَلَى إِخْرَاجِهَا: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ زَاهِدُ الْكُوْثُرِيُّ الْجَرْكَسِيُّ الْحَنْفِيُّ (ت ١٣٧١هـ)، «وهو حَنْفِيٌّ جَلَدٌ مَا أَنْصَفَ الذَّهَبِيُّ فِي كَثِيرٍ مِنْ كِتَابَاتِهِ»^(٢)، وَكَانَتْ تَعْلِيقَاتُهُ عَلَى الرَّسَالَةِ مِنْ نَتَاجِ تَعْصُّبِهِ لِفِكْرِهِ الطَّالِحِ، وَقَدْ عُنِيَ بِنَشْرِهَا، يَوْمَ كَانَ مَخْدُوعاً بِهِ: حَسَامُ الدِّينِ الْقُدْسِيُّ (ت ١٤٠٠هـ)، بِمَطْبَعَةِ: «التَّوْفِيقِ»، فِي دِمَشْقَ سَنَةِ ١٣٤٧هـ، وَقَدْ نَشَرَهَا مَعَ نَصِيحَةِ: الْقَاضِي مُحَمَّدِ ابْنِ السَّرَّاجِ الدَّمَشْقِيِّ (ت ٧٤٧هـ)، لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، تِلْكَ «النَّصِيحَةُ السَّرَّاجِيَّةُ» الَّتِي ظَنَنْتُ دَهْرًا أَنَّهَا لِلذَّهَبِيِّ. وَلَمْ يُذَكَّرْ فِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ «مَعْلُومَةٌ» عَنِ النُّسخَةِ الَّتِي اعْتَمَدَتْ فِي

(١) وَقَدْ يُعْقَبُ عَدَمُ الْعِلْمِ بِذَلِكَ إِلَى خَطَأِ أَفْكَوْهَةٍ كَمَا وَقَعَ مِنْ مُحَقِّقٍ فَاضِلٍ نَقَلَ تَارِيخَ وَفَاةِ تَقِي الدِّينِ السُّبْكِيِّ، وَهُوَ سَنَةُ ٧٥٦هـ مِنْ مُعْجَمِ شُيُوخِ الذَّهَبِيِّ، قَائِلاً: (قَالَ الذَّهَبِيُّ...) وَقَدْ تُوْفِيَ الذَّهَبِيُّ قَبْلَهُ بِسَنَوَاتٍ، هَذَا مَعَ تَنْبِيهِ مُحَقِّقِ الْمُعْجَمِ إِلَى أَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْكِتَابِ مِنْ غَيْرِ الْمُؤَلِّفِ! (٢) قَالَه الدُّكْتُور: بَشَّارُ عَوَادٍ مَعْرُوفٍ، فِي كِتَابِهِ: الذَّهَبِيُّ وَمَنْهَجُهُ فِي كِتَابِهِ تَارِيخَ الْإِسْلَامِ ص ٣٧.

نَشْرُهَا، وإنما كُتِبَ على غلاف الكتاب بعد العنوان واسم المؤلف، وعنوان النصيحة المذكورة عبارة موهمة، وهي: «عن نسخة الأستاذ الشيخ محمد زاهد الكوثري»، وإنما نسخة الكوثري المعنيَّة هي نسخة «النصيحة». ثُمَّ قرأتُ في «مقالاته» قوله: «والزغل من المخطوطات المحفوظة في التيمورية»^(١)، فعرفتُ أنه اعتمدها، وأنها نسخة من الإصدار الأول للرسالة.

والثانية: طبعةٌ حققها مُحِبُّ التراث السِّلَفي، الشيخ: محمد بن ناصر العجمي، ونشرتها «مكتبة الصحو الإسلامية» في الكويت، وليس بها تاريخ طبع واضح، غير أن تاريخ انتهائه من تحقيقها هو سنة ١٤٠٤ هـ.

وأجمل رأيي في الطبعتين بالقول: إنَّ حَذْفًا لتعليقات الأولى، وإلحاقاً بصورة عملٍ الثانيةِ بها، يُنتِجُ عملاً في "التحقيق" أمثل.

عنوان الرسالة:

سمّاها الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني: كتاب بيان زغل العلم. وأما السخاوي وابن طولون، فنقلًا منها دون أن يُسمِّيّاها، ويأتي العنوان في بعض النسخ: «زغل العلم» بغير كلمة «بيان»، وحذفها بعض النساخ وزاد كلمة: «الطلب»، فكتب: «هذه رسالة تُسمَّى: زغل العلم والطلب»، ويبدو أنَّ نسخة التيمورية - التي اعتمدها الكوثري - تحمل هذا العنوان: «بيان زغل العلم والطلب»، وأمّا ما جاء في نسخة (برلين)، من عبارة: «في كل طائفة من علماء الأمة ما يُذمُّ ويُعاب»^(٢)، فما هو باسم آخر للرسالة، إنما

(١) مقالات الكوثري. ص ٣١٠.

(٢) فهرس مخطوطات مكتبة برلين، المجلد الخامس ص ٩١. وقد قدّم وأخر المستشرق الذي أعدَّ الفهرس في كلماتها فكتبها هكذا: «فيما يذم ويعاب في كل طائفة من علماء الأمة». وتبعه في ذلك من لم يرَ النسخة.

هو توضيحٌ من ناسخها العالم بدافعٍ من حُبِّ الشرحِ عنده، اجتزأه من كلام المؤلف، وإلا فقد كُتِبَ وسط الصفحة عنوانها المختصر: «زغل العلم، للذهبي الشافعي». وقد رأيتُ أن أُثَبِّتَ ما أثبتَ الحافظُ ابنُ حجرٍ عنواناً لها: «بيان زغل العلم».

النسخُ الخطيُّ للرسالة:

لم يُعَدَّ لِسِتِّ نُسَخٍ حَصَلَتْ عليها، من هذه الرسالة، ولا لسابعة، لم أتَحَصَّلَ عليها - أعني التيمورية - كبيرُ شأنٍ بعدَ أن ظَفِرْتُ بالتي يُمكن عَدُّها أُمُّ النسخ، وهي نسخة (بَزْلِين)، فاتخذتها أصلاً في تحقيقِ الرسالة، وكنتُ قد تأملتُ سِتَّ النسخ قَبْلُ، فرأيتُ أنَّ أجدرها بالتَّقدِّمة: نسخة مكتبة الجامع الكبير في (صنعاء)، ولم أُخترَ بقيَّة النسخ، وإن كنت قد أفدتُ من بعضها. وإليك السبب:

النسخة الأصل:

نسخة مكتبة مدينة (بَزْلِين) في ألمانيا، ورقمها (٥٥٧٠)، وخطها من الخطوط الفارسية (شِكْسْتَة تعليق)، وهي نسخة جدُّ مهمة، عَرَفَ العارفون مكانها، وما عَرَفُوا مكانتها، وقد ساعدني في الحصول على مصوَّرتها المؤرِّخُ التركيُّ الكبيرُ: أحمدُ يَشَارُ أوجاق، أستاذُ التاريخ بجامعة: (حاجتِ تَبِه) في (أنقرة)، فأحسن الله إليه.

وما حُطِّرتُها من قَدَمِها، فهي منسوخة سنة ١٠٩٦هـ، بل لأنها منقولة عن نسخة الحافظِ خليلِ بن كَيْكَلدي العلائي، تلميذِ المؤلف، المصرَّح فيها أنه نقلها من خطِّ الذهبي، وأنه قرأها عليه. ولأنَّ ناسخها ذو علم ومعرفة، له تصنيفٌ في العَروض، ومؤلَّفٌ في بعض أحكام الفقه، واسمه: خليلُ بن

ولي بن جعفر الحنفي، وكان حيًّا سنة ١١٢٥هـ.^(١)

وجديداً ما كشفته بهذه النسخة، بعد المقارنة بينها، وبين ما نقله ابن طولون عن نسخة الذهبي، وما وقفت عليه من النسخ الست، أن لهذه الرسالة إصداراً أوَّل (هو الذي رآه ابن طولون، والسخاوي، وصديق بن حسن القنوجي، والكوثري، وسائر النساخ، ولا يمكن معرفة ذلك عند ابن حجر، والصفي البخاري، إذ لم ينقل نصًّا)، وإصداراً آخر، متأخراً عنه، هو الذي رآه خليل الحنفي، ونقل عنه نسخته، إذ ليست الفروق بينهما من الضرب الذي يرمى باقترافه جهال النسخة بله علماءهم، ولذلك فإن هذه النسخة - في الحقيقة - نسخة وحيدة.

منهج التحقيق:

أما وقد ثبتت بنسخة (برلين) أن الذهبي كان قد أعاد النظر في هذه الرسالة، بعد سنوات قليلة، من تأليفها، وأنه رضي بصورة جديدة لها بعد الإضافة والحذف، والتعديل والتصحيح، فقد وجب اتخاذها أصلاً وحيداً، فأثبتت ألفاظها في المتن، وجعلت الحاشية موضعاً لمتن الإصدار الأوَّل

(١) لم أجد له ترجمة ذات بال، واسم كتابه: المورد الصافي بشرح الكافي في علمي العروض والقوافي، والمقصود التام في معرفة أحكام الحمام، وقد رأيت نسخة من الكتاب الأول موجودة في مكتبة (برنستون)، وهي مبذولة في «بحر النت» لمن يريد، وفي آخرها قيد مقابلة بخط المؤلف، وتاريخه: الثلاثاء السابع... الآخر سنة ١١٢٥هـ، كما قرأت في موقع من مواقع (النت) معلومة لم أتحققها، وهي أنه كان من أهل القدس، وسكن دمشق، وأنه شاعر صوفي على مذهب أهل الوحدة. وأنبه هنا إلى وهم الباشا إسماعيل البغدادي في تاريخ وفاته، فقد قال مرة: إنه مات سنة ١١٠٦هـ، وأخرى إنه مات سنة ١١٠٨هـ. انظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٤/ ٦٠٥، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل البغدادي ٥/ ٣٥٤. وهو مصدر الزركلي في الأعلام ٢/ ٣٢٣

لها، أذكره إذا ذكرته لبيان ما كان عليه المتن سابقاً.

وقد ضبطت عباراتها بالشكل، وعلقت على مواضع من كلام الذهبي، ما بين تفسير كلمة، وتخريج حديث أو كلام مأثور، واعتراض على قول للمؤلف، واكتفيت من الترجمة للأعلام الذين ذكروا بوضع تواريخ وفياتهم عند أسمائهم بين معكوفتين.



وكل طائفة من علماء الأمة ما يندم ويحسب

نظر اسم للزهر بن

قال الفارقي
 غرض من معصوم المصنفين ان يصنعوا ان مصنفاتهم اسرار الاطلاع
 عليها غيرهم ليحتاج المتراجعون في شئها وقد كان الامام ابو عبد الله
 السبعا وقر قواعدها عن الامام ابا نصر بن السبعا يدرس في مسجد
 فاشكلت عليه سئل في مسائل السبق والرمي فقال لا ابن السبعا وراعه
 فيها فذكر ان له فقال السبعا ورمي مثل هذه تسطر على هذا الوجه فقال
 ابن السبعا لو لم تسطر هكذا كيف كنت تترك التدريس وتخبر السوال
 كذا في قواعد الزكوة وفيه بعض الاشياء في تحكاته الشجاعة
 الدر الاصفهاني



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نقتضي
قال الشيخ أبو سعيد خليل بن المسلماني نعت من خطبته إلى عبد الله
محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي بعد أن قرأته عليه قال بعد حمد الله
والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم وفقك الله أن
في كل طائفة من علماء الله ما يذم ويحب فينبغي أن يختب
القرأ

فالقرآن المجوده فيهم تنطق زائد وتحرر يودى إلى أن المجود والقرآن
يتبع هذه مخرقة الأمراة الحروف والجماعة في تحويرها حتى
يشغل ذلك عن تدبر معاني كتاب ربنا ويصرفه عن خشوع
في السجدة وتجليه نور النفس فزاد ربنا لمن يحفظ القرآن
فينظر إليهم بعين الحقت وبأن المسلمين ينجون وبأن
القرآن يحفظون الأسواذ القرآت فليت شعري أنت ما ذا عرفت
وما ذا علمت أما علمك فغير صالح وأما قالك فتشيد عريه عن خشوع
والحزن والخوف فاستدرك بوقتك ويصرك رشدا وبوقطك
من رقة الجهل والريا وصنعتهم قرآنهم والنم والنمط وهؤلاء
في الجهل من قرآنهم بطل خوف قد يستقيم به فقد رأيت من يطرب
ويكلى ويقرا صحيحا ثم ورأيت من إذا قرأ في القلوب وأبرم النفوس
وبدل كلام الله واسوامه حالا الجنازير وأما القرآن الروايات
والجمع فابعدت عن الخشوع وأقدمت على السلاوة بما يخرج
عن

فی انقیاد سبب منها وکتب لقصاه کعدل و باشر الایام و العید قات
و مال الاوقاف و اندارس و لزم الامانه و التقن منه فلهذا کجود ما جوا
بنیته و قدر اینا جامع علی نحو ذلک یختم و راینا ذیابا علیهم الیاب
و قاسق الکتبه الیه المنتهی
الشروط

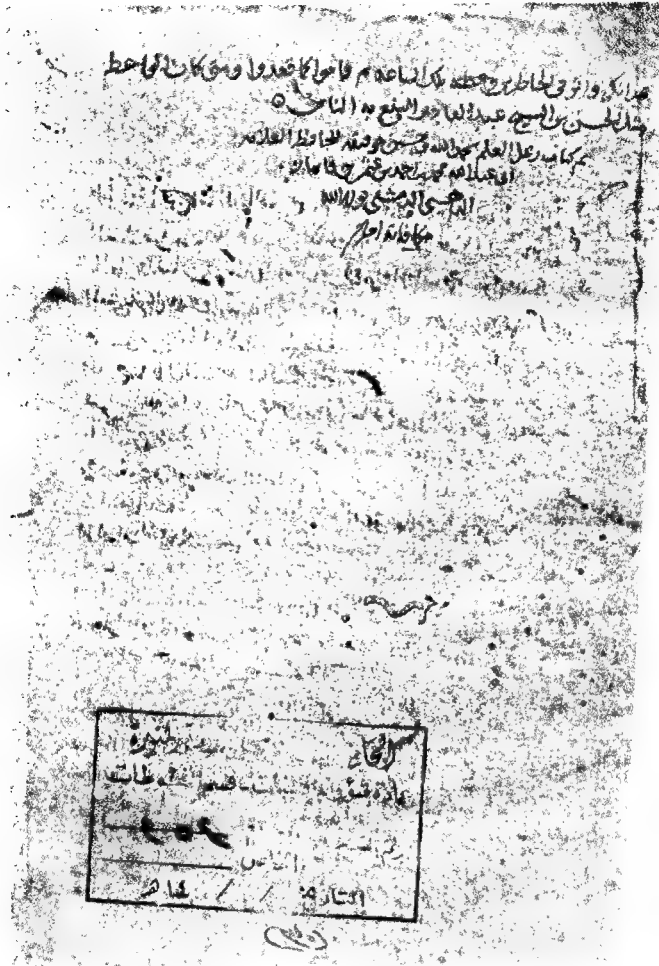
علم حسن شرعی من برع فیہ و لزم العداله و الورع عاش مجیدا و مات
فقیذا و من برع فیہ باحیل و المکر و الدما فلا بد له من فخر فی الدنیا
و مقتضی الاخر من قلم متاع الدنیا فقیل و الاخره حیر لمن اتقی ک
الوعظ

فی بذاته یخرج الامتیاز که حیده فی العلم و یستدعی معرفه حسیه
بالتفهم و الاکن من حکایا الفقرا و الزما و دوا سلف و عدله التقوی
و الزما ده فاذا رايت الواعظ را هدا قلیل الدین فاعلم ان وعظه
لا یجوز الا لسمع فکرم و اعط مفعولیه قد ابکی و اثره کما ضرب
لک الی علم فاموا طام فعدوا و مصلحان الواعظ لک کما یصر
و السیخ عبد القادر رانقح الناس به فت لادته علما فافا
و مغفرت مله اسیر ثم علی بد محرم الحقیق طیلین و الی صفر
الحق محمد حسن حلیر فی شوال نه شهر ۱۰۹۶

النسخة الأصل للإصدار الأول:

نسخة مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، من مصورتها في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ورقمها: ٢٥٤. وليس بها اسم ناسخ ولا تاريخ نسخ غير أن خطها من خطوط القرن الثامن. ولست أثبت منها شيئاً في المتن، بل أشير إلى ما اختلفت به عن الإصدار الثاني في الحاشية، ورمزت لها بحرف (ص).





ونسخ الإصدار الأول الأخرى:

- نسخة المكتبة «المحمودية» في المدينة المنورة، برقم: ٢٦٤. وهي في أربع ورقات، وتاريخها سنة ١٢٢٥ هـ كتبها محمد هاشم السندي.

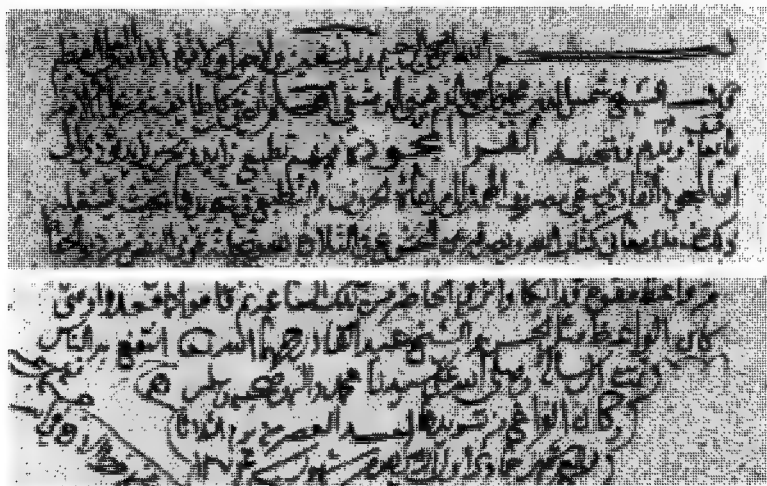
بسم الله الرحمن الرحيم

هذه كتب زغل العلم للشيخ الامام محمد بن احمد بن عثمان الذهبي الدمشقي قال رحمه الله تعالى
اعلم ان في كل طائفة من علماء الامة ما يندم ويغاب فتجسد في الحق آراء المجودة فيهم نطم زائد
وتحيز زائد يودي الى ان المجود القاري يفتقر حروف الهجاء الى مراعاة الحروف والتطلع في

الدين فاعلم ان وعظ لا يتجوز الا لسمع وكلم من واعظ متفوه قد انبى واشرف على قرون
تلك الساعة ثم قاموا كما قعدوا ومتى كان الواظ مثل الحسن والشيخ عبد القادر اتفجع
به الناس وصدقوا على سبيلنا محمد وآله وسلم
حرف في تاريخ ٢٥ شهر شعبان

١٢٢٥
كتب الفقير الحقير
محمد
الزبي
على

- نسخة وزارة الأوقاف الكويتية، برقم: ٣١٧. وهي أربع ورقات،
وتاريخها سنة ١٢٧٤هـ وكتبها علي بن عبد الله بن إبراهيم...



- نسخة جامعة الملك سعود بالرياض، برقم: ٢٣٠٨.

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ شمس الدين محمد بن احمد الذهبي الدمشقي اعلم ان في كل طائفة
من علماء الأمة ما يندم ويعاب فتجنبه العروة الجودة فيهم تطبع زابل
وتجوز زابل يؤدي الى ان المجود الغاري يبقى معروف الهمة الامراة
الحروف والتطعيم في تجويدها بحيث يشغله ذلك عن تدبر معاني كتاب الله

العقرا والزهاد وعلمه التقوى والزهادة في هذا الرأيت الواقف راينا قليل
الدين فاعلم اننا وعظه لا يتجاوز الاسماع وكلمين واعظه مفقود قد انكسرى
وانفى الحاضرين تلك الساعة ثم قلوا كما فعلوا وسمى كان الواقف مثل الحسن
والبيح عبد القادر رحمهم الله تعالى انتفع به الناس تمت الرسالة
ومضى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام وسلم

- نسخة مكتبة الأحقاف باليمن، وتاريخها سنة: ١٠٦٨هـ. عن
مصورتها في معهد المخطوطات بالكويت، برقم: ١٨٨.

بسم الله الرحمن الرحيم
اهل ان في كل طائفة من علماء الامة ما يذم ويحاط فمحمبة
فيهم تنطق اندو تحمين راند يودي الى ان المجد الفارسي يفي مصروف الصفة
الى مرعات الحروف والنتنطع في تجويد ها بحيث يشعله ذلك عن تدريس معاني كتاب الله
تعاور ويصرف عن الخشوع في التلاوة لله وتخليه قوى النص مزدرا لحفاظ كتاب الله

- نسخة مكتبة: «تشتربتني» في (دبلن) بايرلندا، وليس بها تاريخ
ولا اسم ناسخ، ورقمها: ٤٥٥١/٢. عن مصورتها في مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية، بالرياض.

صحة رسالة شمس على العلم والطلب بالحق الشيعي الامام العلامة شمس الدين ابو عبد الله محمد بن محمد
ابن عثمان الداهي تلميذ الله تعالى رحمه الله وسكنه في حياته افاض من سلسله من علماء الامة ما يذم ويحاط فمحمبة
القرآن ولا على عاده الذين اصطفى اعلم ان في كل طائفة من علماء الامة ما يذم ويحاط فمحمبة
فيهم تنطق اندو تحمين راند يودي الى ان المجد الفارسي يفي مصروف الصفة
الى مرعات الحروف والنتنطع في تجويد ها بحيث يشعله ذلك عن تدريس معاني كتاب الله
تعاور ويصرف عن الخشوع في التلاوة لله وتخليه قوى النص مزدرا لحفاظ كتاب الله

دراسة

في الكلمات العاشرة التي وُصفَ بها
شيخ الإسلام ابن تيمية في الرسالة

«فَرَحَمَ اللَّهُ امراً... وَسَعَ نِطاقَ المَعْدِرَةِ!»

لَعَلَّ مِنْ أَعْجَبِ مَا يَلْفِتُ انْتِبَاهَ الدارسينَ لحياةِ الإمامِ الذهبيِّ ومؤلفاته^(١)، هو ما أوردَه في هذه الرسالة؛ مِنْ عَيْبِهِ رَجُلًا أَفاضَ في ذِكْرِ محاسنِهِ في كتبه المشتهرة، حتَّى إِنَّه قال عنه: «لو حُلِّفْتُ بَيْنَ الرُّكْنِ والمَقَامِ لَحُلِّفْتُ: إني ما رأيتُ بعيني مثله». وَمَعَ تَسْلِيمِ المنصِّفينَ منهم بأنَّ موقفَ أبي عبد الله الذهبيِّ من أبي العباس ابنِ تَيْمِيَّةَ - رحمهما الله تعالى - هو موقفُ ذاك الصَّنْفِ الوَسْطِيِّ، الذين ذَكَرَ وَرَعَهُمُ وَتَقَوَّاهُمْ بقوله: «ولا اعتبارَ بِمَدْحِ خَوَاصِّهِ والغُلَاةِ فيه؛ فَإِنَّ الحُبَّ يَحْمِلُهُمْ على تَغْطِيَةِ هَنَاتِهِ، بَلْ قد يَعُدُّونَهَا محاسِنَ. وإنما العِبْرَةُ بأهلِ الوَرَعِ والتَّقْوَى مِنَ الطَّرْفَيْنِ، الذين يتكَلَّمُونَ بالقِسْطِ، وَيَقُومُونَ لله، ولو على أَنفُسِهِمْ وآبائِهِمْ» فإنهم يَتَوَقَّفُونَ في قَبولِ اتِّهامِهِ المَعِيبِ لشيخِ الإسلامِ، ولسانَ حالِهِم يقول: «ما عَدَا مِمَّا بَدَأَ؟»^(٢)، وعلى الافتراضِ البعيدِ جدًّا لو كان ما قال كما قال، ما كان

(١) وَرَبَّمَا دَفَعَ بَعْضُ طَلِبَةِ العِلْمِ لِقَرْفِهِ بالتناقضِ، كما فعل الشيخُ صَدِّيقُ بنِ حَسَنِ خان، الذي قال: «فَأَنْتَ تَرَى كَلَامَهُ (يعني: الحافظُ الذهبيُّ) في الشيخ (يعني: شيخُ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ)، فَرِئُهُ بِعَقْلِكَ، فَإِنَّهُ ظَاهِرُ التَّنَاقُضِ، وَاللهُ أَعْلَمُ بالسرائِرِ». انظر حاشية كتاب: القولُ الجلي في ترجمة ابنِ تَيْمِيَّةَ الحنبلي، من طبعة دار الكتب «العلمية» بيروت ص ٣٧. وَحَشَوَهَا أخطاءً مطبعية.

(٢) أي: ما مَنَعَكَ مما ظَهَرَ لك أَوَّلًا؟ مجمع الأمثال ٣/ ٣٥٧.

أولاهما بقول الشاعر:

وَإِذَا الْحَبِيبُ أَتَى بِذَنْبٍ وَاحِدٍ جَاءَتْ مُحَاسِنُهُ بِأَلْفِ شَفِيعٍ^(١)

أكبر، وعجب، وحُبٌ مشيخة، وقُتْمَةٌ مع هذه الفضائل؟؟

يَحْسُنُ أَنْ أَذْكُرَكَ - هَاهُنَا - بَعْضَ مَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ مِنْ فَضَائِلِ
شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، الَّتِي لَا يَتَرَجَعُ عَنْهَا إِلَّا الْمَتَذَبِّذُ الْمُتَنَاقِضُ
الْحَيْرَانُ، وَسَتَرَى أَنَّ الذَّهَبِيَّ - بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى - لَمْ يَكُنْ بِصَاحِبِ خَلَّةٍ مِنْ
تِلْكَ الْخِلَالِ.

قال - عفا الله تعالى عنه - في كتابه: «ذيل تاريخ الإسلام»: «... وقرأ
بِنَفْسِهِ عَلَى جَمَاعَةٍ وَانْتَحَبَ، وَنَسَخَ عِدَّةَ أَجْزَاءٍ، وَ«سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ»، وَنَظَرَ فِي
الرِّجَالِ وَالْعِلَالِ، وَصَارَ مِنْ أُمَّةِ النَّقْدِ، وَمِنْ عُلَمَاءِ الْأَثَرِ، مَعَ التَّدِينِ وَالنَّبَالَةِ،
وَالذِّكْرِ، وَالصِّيَانَةِ.

ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْفَقْهِ وَدَقَائِقِهِ، وَقَوَاعِدِهِ وَحُجَجِهِ، وَالْإِجْمَاعِ وَالْاِخْتِلَافِ؛
حَتَّى كَانَ يُقْضَى مِنْهُ الْعَجَبُ إِذَا ذَكَرَ مَسْأَلَةً مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ، ثُمَّ يَسْتَدِلُّ
وَيُرْجِّحُ وَيَجْتَهِدُ، وَحَقٌّ لَهُ ذَلِكَ، فَإِنَّ شُرُوطَ الْاجْتِهَادِ كَانَتْ قَدْ اجْتَمَعَتْ
فِيهِ؛ فَإِنِّي مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَسْرَعَ انْتِزَاعًا لِلآيَاتِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الَّتِي
يُورِدُهَا مِنْهُ، وَلَا أَشَدَّ اسْتِحْضَارًا لِمُتَوْنِ الْأَحَادِيثِ، وَعَزْوِهَا إِلَى الصَّحِيحِ،
أَوْ إِلَى الْمُسْنَدِ، أَوْ إِلَى السُّنَنِ مِنْهُ؛ كَأَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَنَ نُصَبَ عَيْنِيهِ، وَعَلَى

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ، وَقَدْ وَرَدَ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي كِتَابِ: لَطَائِفِ الْإِشَارَاتِ (تفسير القشيري)،
لَأَبِي الْقَاسِمِ الْقَشِيرِيِّ (ت ٤٦٥هـ) ٣٤/١، وَفِي كِتَابِ: الْمُسْتَفَادِ مِنْ ذَيْلِ تَارِيخِ بَغْدَادَ، لِابْنِ
الدِّمَاطِيِّ (ت ٧٤٩هـ)، ١٩/٦-٧، ضَمَّنَ آيَاتِ لَأَبِي الْبَرَكَاتِ بْنِ زَيْدِ الْتَكْرِيتِيِّ (ت ٥٩٩هـ)،
وَفِي دِيْوَانِ ابْنِ نُبَاتَةَ (ت ٧٦٧هـ) ص ١٢٢٦

طَرَفِ لِسَانِهِ، بِعِبَارَةٍ رَشِيقَةٍ، وَعَيْنٍ مَفْتُوحَةٍ، وَإِفْحَامٍ لِّلْمُخَالَفِ. وَكَانَ آيَةً
مِّنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فِي التَّفْسِيرِ، وَالتَّوَسُّعِ فِيهِ، لَعَلَّهُ يَبْقَى فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ
الْمَجْلَسَ وَالْمَجْلِسَيْنِ. (١)

وَأَمَّا أَصُولُ الدِّيَانَةِ، وَمَعْرِفَتُهَا، وَمَعْرِفَةُ أَحْوَالِ الْخَوَارِجِ، وَالرُّوَافِضِ
وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَأَنْوَاعِ الْمُبْتَدِعَةِ؛ فَكَانَ لَا يُشَقُّ فِيهِ غُبَارُهُ، وَلَا يُلْحَقُ شَأْوُهُ.

هَذَا مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْكَرَمِ الَّذِي لَمْ أُشَاهِدْ مِثْلَهُ قَطُّ، وَالشَّجَاعَةِ
الْمُفْرِطَةِ، الَّتِي يُضْرَبُ بِهَا الْمَثَلُ، وَالْفَرَاغِ عَنِ مَلَاذِ النَّفْسِ، مِنَ اللَّبَاسِ
الْجَمِيلِ، وَالْمَأْكَلِ الطَّيِّبِ، وَالرَّاحَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ.

وَلَقَدْ سَارَتْ بِتَصَانِيفِهِ الرُّكْبَانُ، فِي فَنُونِ مِنَ الْعِلْمِ أَلْوَانُ، لَعَلَّ تَوَالِيفَهُ
وَفَتَاوِيهِ فِي الْأَصُولِ، وَالْفُرُوعِ، وَالزُّهْدِ، وَالتَّفْسِيرِ، وَالتَّوَكُّلِ، وَالْإِخْلَاصِ،
وغير ذلك، تَبْلُغُ ثَلَاثَ مِئَةِ مَجْلَدٍ، لَا بَلَّ أَكْثَرُ.

وَكَانَ قَوَّالًا بِالْحَقِّ، نَهَاءً عَنِ الْمُنْكَرِ، لَا تَأْخُذُهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَّائِمٌ، ذَا
سَطْوَةٍ وَإِقْدَامٍ، وَعَدَمِ مُدَارَاةِ الْأَغْيَارِ.

وَمَنْ خَالَطَهُ وَعَرَفَهُ؛ قَدْ يَنْسَبُنِي إِلَى التَّقْصِيرِ فِي وَصْفِهِ، وَمَنْ نَابَذَهُ
وخالَفَهُ؛ يَنْسَبُنِي إِلَى التَّعَالِي فِيهِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ.

مَعَ أَنِّي لَا أَعْتَقِدُ فِيهِ الْعِصْمَةَ، كَلَّا! فَإِنَّهُ مَعَ سَعَةِ عِلْمِهِ، وَفَرْطِ شَجَاعَتِهِ،
وَسَيْلَانِ ذِهْنِهِ، وَتَعْظِيمِهِ لِحُرْمَاتِ الدِّينِ، بَشَرٌ مِنَ الْبَشَرِ تَعْتَرِيهِ حِدَّةٌ فِي
الْبَحْثِ، وَغَضَبٌ وَشَطَفٌ لِلْخَصْمِ؛ تَزْرَعُ لَهُ عِدَاوَةً فِي النُّفُوسِ، وَنُفُورًا عَنْهُ.

(١) قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجُمَةِ أَبِي عَثْمَانَ الصَّابُونِيِّ (ت ٤٤٩هـ): «هَكَذَا كَانَ - وَاللَّهِ - شَيْخُنَا ابْنُ
نَيْمِيَّةَ، بَقِيَ أَزِيدٌ مِنْ سَنَةٍ يُفَسِّرُ فِي سُورَةِ نُوحٍ، وَكَانَ بَحْرًا لَا تَكْدُرُهُ الدَّلَاءُ، رَحِمَهُ اللَّهُ» تَارِيخُ
الْإِسْلَامِ ٧٣٦/٩.

وإلا - والله - فَلَوْ لَا طَفَ الْخُصُومَ، وَرَفَقَ بِهِمْ، وَلَزِمَ الْمَجَامِلَةَ وَحُسْنَ الْمَكَالِمَةِ؛ لَكَانَ كَلِمَةً إِجْمَاعٍ؛ فَإِنَّ كِبَارَهُمْ وَأَثَمَتَهُمْ خَاضِعُونَ لِعُلُومِهِ وَفَقْهِهِ، مُعْتَرِفُونَ بِشَفُوفِهِ وَذِكَائِهِ، مُقَرَّرُونَ بِنُدُورِ خَطِّهِ.

لَسْتُ أَعْنِي بَعْضَ الْعُلَمَاءِ؛ الَّذِينَ شِعَارُهُمْ وَهْجِيرَاهُمْ الْاسْتِخْفَافُ بِهِ، وَالْازْدِرَاءُ بِفَضْلِهِ، وَالْمَقْتُ لَهُ، حَتَّى اسْتَجْهَلُوهُ وَكَفَرُوهُ وَنَالُوا مِنْهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْظُرُوا فِي تَصَانِيفِهِ، وَلَا فَهَمُوا كَلَامَهُ، وَلَا لَهُمْ حَظٌّ تَأَمُّ مِنَ التَّوَشُّعِ فِي الْمَعَارِفِ، وَالْعَالِمُ مِنْهُمْ قَدْ يُنْصَفُ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ بِعِلْمٍ. وَطَرِيقُ الْعَقْلِ الشُّكُوتُ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الْأَقْرَانِ، رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ.

وَأَنَا أَقَلُّ مِنْ أَنْ يُنْبَهَ عَلَى قَدْرِهِ كَلِمِي، أَوْ أَنْ يُوَضَّحَ نَبَأُهُ قَلَمِي؛ فَأَصْحَابُهُ وَأَعْدَاؤُهُ خَاضِعُونَ لِعِلْمِهِ، مُقَرَّرُونَ بِسُرْعَةِ فَهْمِهِ، وَأَنَّهُ بَحْرٌ لَا سَاحِلَ لَهُ، وَكَثْرُ لَا نَظِيرَ لَهُ، وَأَنَّ جُودَهُ حَاتِمِيٍّ، وَشَجَاعَتُهُ خَالِدِيَّةٌ.

وَلَكِنْ قَدْ يَنْقِمُونَ عَلَيْهِ أَخْلَاقًا وَأَفْعَالًا؛ مُنْصِفُهُمْ فِيهَا مَاجُورٌ، وَمُقْتَصِدُهُمْ فِيهَا مَعْدُورٌ، وَظَالِمُهُمْ فِيهَا مَازُورٌ (اقرأ: مَوْزُور)، وَغَالِيَهُمْ مَعْرُورٌ، وَإِلَى اللَّهِ تَرْجُعُ الْأُمُورُ، وَكُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ، وَالْكَمَالُ لِلرُّسُلِ، وَالْحُجَّةُ فِي الْإِجْمَاعِ. فَرَحِمَ اللَّهُ أَمْرًا تَكَلَّمَ فِي الْعِلْمَاءِ بِعِلْمٍ، أَوْ صَمَتَ بِحِلْمٍ، وَأَمْعَنَ فِي مَضَائِقِ أَفَاوِيلِهِمْ بِتَوَدَّةٍ وَفَهْمٍ، ثُمَّ اسْتَغْفَرَ لَهُمْ، وَوَسَّعَ نِطَاقَ الْمَغْدِرَةِ، وَإِلَّا؛ فَهَوَ لَا يَدْرِي وَلَا يَدْرِي أَنَّهُ لَا يَدْرِي.

وإِنْ أَنْتَ عَذَرْتَ كِبَارَ الْأَثَمَةِ فِي مُعْضِلَاتِهِمْ، وَلَا تَعَذِّرْ ابْنَ تَيْمِيَّةَ فِي مُفْرَدَاتِهِ؛ فَقَدْ أَقْرَرْتَ عَلَى نَفْسِكَ بِالْهَوَى، وَعَدَمَ الْإِنْصَافِ!

وإِنْ قُلْتَ: لَا أَعَذِّرُهُ، لِأَنَّهُ كَافِرٌ، عَدُوٌّ لِلَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ! قَالَ لَكَ خَلَقَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ: مَا عَلِمْنَاهُ - وَالله - إِلَّا مُؤْمِنًا مُحَافِظًا عَلَى الصَّلَاةِ،

وَالْوُضُوءُ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، مُعَظَّمًا لِلشَّرِيعَةِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

لَا يُؤْتَى مِنْ سُوءِ فَهْمٍ، بَلْ لَهُ الذِّكَاؤُ الْمَفْرِطُ، وَلَا مِنْ قِلَّةِ عِلْمٍ، فَإِنَّهُ بَخْرٌ زَخَارٌ، بَصِيرٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، عَدِيمُ النَّظِيرِ فِي ذَلِكَ، وَلَا هُوَ بِمُتْلَاعٍ بِالْدِّينِ؛ فَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ؛ لَكَانَ أَسْرَعَ شَيْءٍ إِلَى مُدَاهَنَةِ خُصُومِهِ، وَمُوَافَقَتِهِمْ، وَمُنَافَقَتِهِمْ.

وَلَا هُوَ يَتَفَرَّدُ بِمَسَائِلَ بِالتَّشَهِّي، وَلَا يُفْتِي بِمَا اتَّفَقَ، بَلْ مَسَائِلُهُ الْمَفْرَدَةُ يَحْتَجُّ لَهَا بِالْقُرْآنِ، أَوْ بِالْحَدِيثِ، أَوْ بِالْقِيَاسِ، وَيُبْرِهِنُهَا وَيُنَاطِرُ عَلَيْهَا، وَيَنْقُلُ فِيهَا الْخِلَافَ، وَيُطِيلُ الْبَحْثَ؛ أَسْوَةً مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأُئِمَّةِ، فَإِنْ كَانَ قَدْ أَخْطَأَ فِيهَا؛ فَلَهُ أَجْرُ الْمُجْتَهِدِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَصَابَ؛ فَلَهُ أَجْرَانِ.

وَإِنَّمَا الدِّمُّ وَالْمَقْتُ لِأَحَدِ رَجُلَيْنِ: رَجُلٍ أَفْتَى فِي مَسْأَلَةٍ بِالْهَوَى، وَلَمْ يُبِدْ حُجَّةً، وَرَجُلٍ تَكَلَّمَ فِي مَسْأَلَةٍ، بِلَا خَمِيرَةٍ مِنْ عِلْمٍ، وَلَا تَوْشِعٍ فِي نَقْلِ؛ فَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْهَوَى وَالْجَهْلِ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ بِذِمِّ أَعْدَاءِ الْعَالِمِ؛ فَإِنَّ الْهَوَى وَالْغَضَبَ يَحْمِلُهُمْ عَلَى عَدَمِ الْإِنْصَافِ، وَالْقِيَامِ عَلَيْهِ.

وَلَا اعْتِبَارَ بِمَدْحِ خَوَاصِّهِ وَالْغُلَاةِ فِيهِ؛ فَإِنَّ الْحُبَّ يَحْمِلُهُمْ عَلَى تَغْطِيَةِ هَنَاتِهِ، بَلْ قَدْ يَعُدُّونَهَا مَحَاسِنَ. وَإِنَّمَا الْعِبْرَةُ بِأَهْلِ الْوَرَعِ وَالتَّقْوَى مِنَ الطَّرَفَيْنِ، الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ بِالْقِسْطِ، وَيَقُومُونَ لِلَّهِ، وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَأَبَائِهِمْ.

فَهَذَا الرَّجُلُ لَا أَرْجُو عَلَى مَا قُلْتُهُ فِيهِ دُنْيَا، وَلَا مَالًا وَلَا جَاهًا، بَوَجْهِهِ أَصْلًا، مَعَ خَيْرَتِي النَّامَةِ بِهِ، وَلَكِنْ لَا يَسْعُنِي فِي دِينِي، وَلَا عَقْلِي؛ أَنْ أَكْتُمَ مَحَاسِنَهُ، وَأُدْفِنَ فُضَائِلَهُ، وَأُبْرِزَ ذُنُوبًا لَهُ مَغْفُورَةً، فِي سَعَةِ كَرَمِ اللَّهِ تَعَالَى

وَصَفَحِهِ، مغمورةً في بَحْرِ عِلْمِهِ وَجُودِهِ، فَاللهُ يَغْفِرُ لَهُ، وَيَرْضَى عَنْهُ، وَيَرْحَمُنَا إِذَا صِرْنَا إِلَى مَا صَارَ إِلَيْهِ.

مع أنني مخالفٌ له في مسائلٍ أصليّةٍ وفرعيّةٍ، قَدْ أَبْدَيْتُ - آتِفاً - أَنَّ خَطَأَهُ فِيهَا مَغْفُورٌ، بَلْ قَدْ يُثَبِّهُ اللهُ تَعَالَى فِيهَا عَلَى حُسْنِ قَضْدِهِ، وَبَذَلِ وَسْعِهِ، وَاللهُ الْمَوْعِدُ.

مَعَ أَنِّي قَدْ أُودِيتُ لِكَلَامِي فِيهِ مِنْ أَصْحَابِهِ وَأُضْدَادِهِ؛ فَحَسْبِيَ اللهُ! وَكَانَ الشَّيْخُ أَبْيَضَ، أَسْوَدَ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ، قَلِيلَ الشَّيْبِ، شَعْرُهُ إِلَى شَحْمَةِ أُذُنَيْهِ، كَأَنَّ عَيْنَيْهِ لِسَانَانِ نَاطِقَانِ، رُبْعَةً مِنَ الرِّجَالِ، بَعِيدَ مَا بَيْنَ الْمُنْكَبَيْنِ، جَهْورِيَّ الصَّوْتِ، فَصِيحاً، سَرِيعَ الْقِرَاءَةِ. تَعْتَرِيهِ حِدَّةٌ، ثُمَّ يَقْهَرُهَا بِحِلْمٍ وَصَفْحٍ.

وإليه كَانَ الْمُنْتَهَى فِي فَرْطِ الشَّجَاعَةِ، وَالسَّمَاحَةِ، وَقُوَّةِ الذِّكَاءِ. وَلَمْ أَرْ مِثْلَهُ فِي ابْتِهَالِهِ وَاسْتِغَاثَتِهِ بِاللّهِ تَعَالَى، وَكَثْرَةِ تَوَجُّهِهِ.

وَقَدْ تَعَبْتُ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ: فَأَنَا عِنْدَ مُحِبِّهِ مُقْصِرٌ، وَعِنْدَ عَدُوِّهِ مُسْرِفٌ مُكْثِرٌ، كَلَّا وَاللهُ!

تُوفِيَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ إِلَى رَحْمَةِ اللهِ تَعَالَى مُعْتَقَلاً بِقَلْعَةِ دِمَشْقَ، بِقَاعَةٍ بِهَا، بَعْدَ مَرَضٍ جَدٍّ أَيَّاماً، فِي لَيْلَةِ الْاِثْنَيْنِ، الْعِشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، سَنَةِ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِمِئَةٍ.

وَصُلِّيَ عَلَيْهِ بِجَامِعِ دِمَشْقَ عَقِيبَ الظَّهْرِ، وَامْتَلَأَ الْجَامِعُ بِالْمُصَلِّينَ كَهَيْئَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، حَتَّى طَلَعَ النَّاسُ لِتَشْيِيعِهِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَبْوَابِ الْبَلَدِ، وَأَقْلُ مَا قِيلَ فِي عَدَدِ مَنْ شَهِدَهُ خَمْسُونَ أَلْفًا، وَقِيلَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، وَحُمِلَ عَلَى الرُّؤُوسِ إِلَى مَقَابِرِ الصُّوْفِيَّةِ، وَدُفِنَ إِلَى جَانِبِ أَخِيهِ الْإِمَامِ شَرَفِ الدِّينِ [ت ٧٢٧هـ]،

رحمهما الله تعالى، وإيانا والمسلمين»^(١).

أين أخطأ الحافظ الذهبي؟

يَتَضَحُّ لدارسِ المصادرِ التي تَحَدَّثَتْ عن الذهبي - وما كَتَبَهُ هو - أنه لمفارقةً للتَّصَوُّرِ الأشعريِّ لأصولِ الدِّينِ حَوْلَهُ، واجتماعه مع ابنِ تَيْمِيَّةٍ في الإيمانِ بعقيدةِ السَّلَفِ الطَّيِّبِ، مع اختلافه معه - في الوقتِ نَفْسِهِ - في أسلوبِ الدعوةِ إليها، أنه كان مُتَقَدِّماً مِنَ الجَهِتَيْنِ: الأشعريةِ مِنْ جهةٍ، والسَّلَفِيَّةِ مِنْ أصحابِ ابنِ تَيْمِيَّةٍ مِنَ الأُخْرَى، وأنه لأجلِ الأولى - أعني خوفَ أذى متعصِّبةِ الأشاعرة - قد أخفى مِنْ مصنَّفاتِهِ العقديَّةِ أمثال: «كتاب العرش»^(٢)، وَتَحَرَّرَ فلم يُظْهِرْ «كُتُبَهُ التاريخيَّةَ إِلَّا لِمَنْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يَنْقُلُ عَنْهُ مَا يُعَابُ عَلَيْهِ»^(٣). وما أَظْهَرَهُ مِنْهَا كان يَلِزُ الحَذَرُ فِيهَا، فَلَا يُقَيِّدُ كُلَّ مَا يَسْتَحِقُّ التَّقْيِيدَ مِنْ «معلومات» عن الشخصيةِ المعاصرةِ التي تَرَجَّمَ لَهَا، مع أهميتها في رأيه، كما فَعَلَ في ترجمةِ القاضي جلال الدين

(١) ذيل تاريخ الإسلام، ص ٣٢٤، ٣٣٠.

(٢) المقفى الكبير، للمقريزي: ٥/ ٢٢٤.

(٣) قاله تلميذه المتعصب للأشاعرة: التاجُ السُّبْكِيُّ في طبقاته: ١٤/ ٢، قلت: ومما يُصَدِّقُ كَلامَ السُّبْكِيِّ ما نالَ الذهبيَّ مِنْ زَمِيلِهِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ: ابنُ بَصْخَانَ الدِمَشْقِيِّ (ت ٧٤٣هـ)، فَقَدْ وَقَعَتْ نَسْخَةُ كِتَابِهِ: مَعْرِفَةُ الْقُرَّاءِ الْكِبَارِ، مِنْ تَأْلِيفِ الذَّهَبِيِّ، بِخَطِّهِ، فِي يَدِ ابْنِ بَصْخَانَ، فَلَمَّا قَرَأَ تَرْجُمَةً نَفْسِهِ فِيهَا رَأَى «مَعْلُومَةً» عَنْهُ لَمْ تُعْجِبْهُ، فَكَتَبَ فَوْقَ التَّرْجُمَةِ بِخَطِّ ثَخِينٍ كَلَاماً أَقْدَعَ فِيهِ فِي حَقِّ الذَّهَبِيِّ، وَنَسَبَهُ لِلْكَذِبِ، فَلَمَّا رَجَعَتِ النُّسخَةُ إِلَى الذَّهَبِيِّ كَتَبَ عَلَى النُّسخَةِ: «أَنَا أَعْلَمُ مِنْ أَيْنَ أُتِيتُ، فَإِنِّي - وَاللَّهِ - زِدْتُهُ مَا لَا يَسْتَحِقُّهُ، وَأَغْضَيْتُ عَنْ أُمُورٍ مَكْشُوفَةٍ، فَلَنَا وَلَهُ وَفَقَةٌ بَيْنَ يَدَيِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ: «...فَانْتَقَمَ الذَّهَبِيُّ مِنْهُ بِأَنْ تَرَجَّمَهُ فِي مَعْجَمِ شَيْخِهِ (لَا يَوْجَدُ مَا نَقَلَهُ فِي الْمَطْبُوعَةِ) وَوَصَفَ مَا وَقَعَ إِلَيْ أَنْ قَالَ: فَمَحَا اسْمَهُ مِنْ دِيْوَانِ الْقُرَّاءِ» انظر: حاشية كتاب معرفة القراء الكبار، للذهبي بتحقيق: د. بشار معروف ٧٤٥/ ٢، والدرر الكامنة ٣/ ١٨٩.

القزويني (ت ٧٣٩هـ)، فقد قال في ختام ترجمته: «وسيرته تحتمل كراريس، فالأمر لله، وما كُلُّ ما يُعَلَّم يُقال، فالأمر شديد، والرشاء قبيح!»^(١).

والمفهوم أنه كان متحرّزاً في إطلاع رسالته هذه - أيضاً - فلم يُطْلِع عليها إلا مَنْ تَوَقَّع منهم، مثل تلميذه الحافظ خليل بن كيكلدي العلائي، ولم يُرَهَا أمثال التاج السبكي، أو خليل الصفدي^(٢)، فضلاً أن يُوقَفَ عليها تلاميذ أبي العباس ابن تيمية، وإن كان يَرِدُ أن منهم مَنْ عَلِمَ بها، فأسمعه ما كَرِهَهُ وتأذَّى منه، وذلك قوله: «مع أنني قد أُوذِيتُ لكلامي فيه مِنْ أصحابه وأُضْدَادِهِ؛ فَحَسْبِيَ اللهُ!»، ومعروف أن في أصحاب شيخ الإسلام وأُضْدَادِهِ الأمراء والقضاة^(٣). والذي يَظْهَرُ أن ما قاله في هذه الرسالة، مِنْ تُهْمَةِ الكِبَرِ والعُجْبِ، كانت نتيجة صار إليها قبل تأليفها، إذ يُرى أنه كان يَحُومُ حولها في بعض تراجمه لابن تيمية، فيَرْمِزُ إليها هناك، وقد صَرَّحَ بها هنا.

وقد أشار العلائي إلى طريقة شيخه الذهبي في الرَّمْزِ عند نَقْدِ بعض معاصريه، فذكر: أنه إذا لم يَقْدِرْ على أحد منهم بتصريح قال في ترجمته: «والله يُصْلِحْهُ!»^(٤)، وَلَحَظَ مِثْلَ ذلك ابن حجر العسقلاني، فذكر أن له عادةً

(١) ذيل تاريخ الإسلام: ص ٣٥٤.

(٢) وكان السبكي يَزُورُهُ صُبْحَ مساء. وأمّا الصفدي فتملّك الكثير من مصنّفات بخطّه. انظر: طبقات الشافعية ١٠/٣٩٨، وأعيان العصر ٤/٢٩١، ٢٩٢.

(٣) وإن كانت كِفَّةُ أُضْدَادِهِ قَوِيَتْ في أخريات حياته، رحمه الله تعالى، حتّى استصدّرت مرسومًا فيه الأمر: «بأن كلَّ مَنْ كان من أصحاب ابن تيمية لا يُؤَلَّى حُكْمًا، ولا سائر الوظائف الدينية. وعُزِّلَ بسبب ذلك جماعة في الشام كانوا يَتَجَلَّلُونَ من الحُكْمِ، ومن المدارس التي كانت بأيديهم». مِنْ مجموع بخط القاضي تقي الدين السبكي، الورقة ٩١. وانظر: طبقات ولده التاج السبكي ٩/١٦٤.

(٤) طبقات الشافعية، للسبكي ١٣/٢. ويبدو أن العلائي لا يستثني نفسه مِنْ ذلك، فقد دعا الذهبي له بمثلها حين قال: «...وحصل الأجزاء الجيدة، والكتب النفيسة، ودرّس وأفتى وناظر، والله =

في تراجم مَنْ يَخْشَى غائلة التصريح فيهم.^(١)

وثمة داعٍ آخر لتحفظِ الذهبي في أن يَنْذُلَ هذه الرسالة لجميع طُلَّابه كي يَسْتَنْسِخُوا منها نُسخَهُمْ، ألا وهو «رَدُّ فِعْلٍ» أصنافِ المنتقِدين فيها، مِنْ مِثْلِ القُرَّاءِ المجوِّدة، وقُرَّاءِ النِّعَمِ والتَّمْطِيطِ، والجنائزِية، وأذنانِ الممالِكِ وأبواقِهم، مِنْ الأدباءِ والشُعراءِ، وفقهاءِ المذاهبِ الأربعة، وبخاصَّةِ كلامه على الفقهاءِ الحنفيَّة، الذين نَقَلَ مصدرٌ قريبُ العهدِ مِنَ المؤلِّفِ أنهم سألوه - يوماً - أن يَجْمَعَ شيئاً في أحاديثِ الإمامِ أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) رحمه الله، فتوقَّفَ، وسَهَّلَ الأمرَ، وعَلَّلَهُ بِقِلَّةِ أحاديثه، فكان أن أمهَلَتْهُ الحنفيَّةُ، حتَّى إذا خرج إلى الجامعِ سَحَرًا، أمسكوه وأدخلوه بعضَ المدارس، وهُم يُوهِمُونَهُ أنه سَيُذَبِّحُ، فتَلَطَّفَ بِهِمْ، وأنعمَ لهم بما طُلِبَ منه، وجمعَ لهم شيئاً سَمَّاهُ: «صحيفة نظيفة من حديث أبي حنيفة».^(٢)

بَيَدَ أَنَّ ما لا يُشَكُّ فيه أن تلكَ الكلماتِ العائرة لم تكن رُجوعاً منه عن جميعِ رأيهِ في ابنِ تَيْمِيَّةَ، أو نُكوصاً عن سَلَفِيَّ اعتقادِهِ، إذ لو كان الأمرُ «تراجعاً» عنهما لما نَفَى تَهْمَةَ التجسيمِ عن الحنابلة، ولما استمرَّ على تحذيره من تفسيرِ الفخر الرازي، عند كلامه على المفسِّرين، ولما شَهِدَ بقيامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ في الحقِّ والجهادِ بكُلِّ ممكنٍ، ولا أنَّ خصومه ليسوا بأورَعٍ منه ولا أعلمَ ولا أزهَدَ، ولما سَمَّى إلزاماتهم له بالباطلة، ولأضافها - لو كان وُجِدَ هذا التراجع - «معلومة» جديدةً إلى تراجمه عنه^(٣)، وبخاصَّةِ في

= يصلحه أمين» معجم الشيوخ ١/ ٢٢٤. وكان العلائي لا يخلو من تعصب للأشاعرة.

(١) الدرر الكامنة: ٤/ ٤، والمقفى الكبير: ٥/ ٢٢٥.

(٢) أورد القصة تقي الدين الفاسي في كتابه: تعريف ذوي العلا، ص ٥٠.

(٣) انظر حول إضافات الذهبي في: مقدمة الدكتور عمر تدمري على: ذيل تاريخ الإسلام، ص ٦، =

ترجمته المطوّلة له في «الدَّيْل على تاريخ الإسلام»، أو في رسالته: «الدُّرَّةُ التَّيَمِّيَّة في السَّيْرَةِ التَّيَمِّيَّة». ^(١) بل يُلَحَظُ نوعُ تخفيفٍ وتلطيفٍ، في الإصدار الثاني من هذه الرسالة، وإن بقي أصل العثرة في التحليل موجوداً.

إذن فما الموقفُ تجاهَ نتيجة هذا التحليل والتفتيش والوزن لشخصية شيخ الإسلام؟ أيقال: إنها من كلام الأقران، وكلامهم: «لا يُقْبَلُ كُلُّهُ، ويُقْبَلُ منه ما تَبَرَّهَن» ^(٢) وأن هذا منه، وهيهات أن يُبَرَّهَن، وكفى؟ أم يلجأ إلى دعوى التزوير على الذهبي، وأنه كلامٌ مُقْحَمٌ في رسالته؟ أم الصوابُ القول: إنها نتيجة خطأ في تحليل مواقف رآها الذهبي - وغيره - من ابن تيمية، كانت ذات إشكالٍ بحق، حتى تَطَلَّبتْ من مثل الذهبي كل هذه السنين المتطاولة وزناً وتفتيشاً لها، حتى إذا ما جاء مُقْتَضَى كتابتها - في رأيه - جعلها في هذه الرسالة، واكتفى بالإشارة إليها رمزاً في مواضع أخرى، كالتي قال فيها مثلاً: «ولا رَيْبَ أنه لا اعتبارَ بَدَمٍ أعداءِ العالم؛ فإنَّ الهوى والغضبَ يَحْمِلُهُم على عَدَمِ الإنصافِ، والقيامِ عليه. ولا اعتبارَ بَمَدْحِ خَوَاصِّهِ والغُلَاةِ فيه؛ فإنَّ الحُبَّ يَحْمِلُهُم على تَغْطِيَةِ هَنَاتِهِ، بَلْ قد يَعُدُّونَهَا مَحَاسِنَ»، ثمَّ قوله: «ولكن لا يَسْعُنِي في ديني، ولا عقلي أن أكتَمَ محاسنَه، وأذِفَنَ فضائله، وأُبَرِّزَ ذُنُوباً له مغفورةً في سَعَةِ كَرَمِ الله تعالى وَصَفْحِهِ، مغمورةً في بحرِ عِلْمِهِ وَجُودِهِ»؟

ليس كبيراً بل مهابةً وعِزَّةً نَفْسٍ امْتَرَجَا بِحِدَّةٍ مِزَاج:

نعم، ما أوردَه الذهبي في هذه الرسالة، في حقِّ ابن تيمية، هي «الذُّنُوبُ» و«الهَنَاتُ» التي ظَنَّهُما كذلك، وأشار إليهما في (ذيل تاريخ

= وكتاب: الذهبي ومنهجه... للدكتور بشار معروف ص ٦٤، ٢٧.

(١) رأى ابنُ الوردي هذه الرسالة، ونَقَلَ عنها في تاريخه: تنمة المختصر في أخبار البشر ٢/٤١٣.

(٢) قاله المؤلف في: ذيل تاريخ الإسلام، ص ١٦٨.

الإسلام)، وإنها لكَبُوءَةٌ تحليليةٌ مِنْ أَبِي عبد الله الذهبي، وإن تَوَصَّلَ إليها بعد تَعَبٍ ومَلَالَةٍ مِنْ تَكَرُّرِ الْوَزْنِ وَالْفَتْشِ، في السنين المتطاولة. وأنا أعوذ بالله - جَلَّ وَعَزَّ - أَنَّ أَتْهَمَ الْحَافِظَ بِتَعَمُّدِ الْكَذِبِ، فلا جَرَمَ أَنَّهُ رَأَى أَشْيَاءَ وَسَمِعَ أَشْيَاءَ، ولكنه رَأَى عِزَّةَ نَفْسِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، فَظَنَّهَا كِبَرًا، ورَأَى تَحَدُّثَهُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ فَخَالَه عُجْبًا، ورَأَى ثَبَاتَهُ عَلَى الْإِصْلَاحِ، فَحَسِبَهُ حُبًّا لِلظُّهُورِ، ورَأَى جِدَالَهُ وَاحْتِجَاجَهُ لاجْتِهَادِهِ، فَعَدَّهُ مِمَّنْ لَا يَلْتَفِتُونَ لِنُصْحِ نَاصِحٍ، رَأَى أَكْثَرَ هَذِهِ الْأُمُورِ مَمْزُوجَةً بِحِدَّةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي الْحَوَارِ، وَغَيْرِ بَعِيدٍ أَنَّهُ قَرَأَ - مَعَ ذَلِكَ - تَعْرِيفَاتِ الْعُلَمَاءِ عَنِ (الْغَضَبِ) وَ(الْحِدَّةِ)، كَتَعْرِيفِ الْإِمَامِ بُرْهَانَ الدِّينِ النَّسْفِيِّ، الْحَنْفِيِّ (ت ٦٨٧هـ): «الْغَضَبُ: ثَوْرَانُ الْحَرَارَةِ وَالْدَّمِ، وَانْتِشَارُهُمَا فِي الْعُرُوقِ لِدَفْعِ الْمَكْرُوهِ، أَوْ قَصْدِ الْإِنْتِقَامِ، وَقِيلَ: غَلِيَانُ دَمِ الْقَلْبِ، مَعَ إِرَادَةِ الْإِنْتِقَامِ، وَأَنَّهُ مَمْدُوحٌ فِي مَحَلِّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَشَدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] وَقَدْ مُدِّحَتِ الشَّجَاعَةُ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ الْغَضَبِ، وَإِنْ جَاوَزَ حَدَّهُ يُذَمُّ، وَقَدْ ذُمَّ فِي الشَّرْعِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ عُمُومَ النَّاسِ لَا يَقْفُونَ عَلَى حَدُودِهِ»، «وَأَسْبَابُهُ: الْعُجْبُ، وَالْمَزَاحُ، وَالْمِمَارَاةُ، وَشِدَّةُ الْحَرَصِ عَلَى الْمَالِ وَالْجَاهِ، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ بَدُونَ الْكِبَرِ»^(١). وَلَا بُدَّ أَنَّهُ قَرَأَ مِنْ رِسَائِلِ شَيْخِهِ الْعِمَادِ الْوَاسِطِيِّ (ت ٧١١هـ) هَذِهِ الْقَاعِدَةَ الَّتِي قَالَ فِيهَا: «وصفة ذلك أن العبد العاقل المؤمن العارف بربه يكون له قلب وبصيرة، يرى بها عظمة ربه سبحانه وتعالى، ويلاحظ بها أمره ونهيه، وينظر في العواقب، فترَكَّبَ مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ سَكِينَةٌ وَغِيبةٌ فِي صِفَاءِ الْفِكْرِ تَلَحُّقُهُ، فَتَكُونُ هَيْئَتُهُ كَهَيْئَةِ مَنْ يَكُونُ فِي حَضْرَةِ الْمَلِكِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَلْتَبِسَهُ مِنْ عِزِّهِ وَوِقَارِهِ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ عَلَى وُجُودِهِ الظَّاهِرِ، بِحَيْثُ لَا يَخْفِرُ

أحدًا، ولا يبخسه حقه، ولا يُعَدِّيهِ طَوْرَهُ، فهذه التي تُسَمَّى العِزَّة، وهي عِزَّةٌ مقصورة على القلوب، مقرونة بصفات العقل، عليها طلاوة وحلاوة تشربها القلوب، وتستحليها العقول، وتورثُ صاحبها محبةً في القلوب، وميلاً إليه مع ما يظهر عليه من آثار تلك العِزَّة.

فمتى قُصُرَت هذه القُوَّة فيه انحطَّ إلى المهانة، فيورث ذلك السخرية والاستهزاء به بين الناس، كما يورث صاحب العِزَّة الوقارَ والتعظيم بين الناس، ومتى أفرطت العِزَّة فيه أخرجته إلى الكِبَر، والكِبَر حركات شيطانية نفسانية، تترَكَّب من رؤية قَدْرِهِ، ونفوذ حِكْمَتِهِ وعلمِهِ، وقصور غيره عن حاله، وتورثه استكبارًا عن الحق إذا طُوْلِبَ به، وإقامة المعاذير لنفسه عند ظهور الحُجَّة عليه، والغَيْبَةُ عن ربه ومولاه الذي هو رقيب عليه، فلو لاحظَ ذلك لَدَلَّتْ نَفْسُهُ واعتدل كِبَرُهُ، وصار عِزَّةً؛ إذ معرفة الله تعالى وظهور صفات النفس - غالبًا - لا يجتمعان، اللهم إلا في ناقص البصيرة، بحيث يُبْصِرُ أمرًا ويغيب عن آخر، فقد يدخل عليه بسبب العَمَى ما يخلفه عن ذلك. ومن علامات الكِبَر أنه يطلبُ إقامةَ جاهِهِ وكسَرَ غيره، والانتقام منه بغير حق، ولا يذكر أحدًا إلا انتقصه وذكر عيوبه ونسي فضائله، وذكر فضائله وأظهر فضائل نفسه، وهو - كما سبق - صفةٌ يُقارنها العَمَى، والعِزَّة صفةٌ يُقارنها البَصَر، وبالله المستعان^(١).

وإنَّكَ لو تأمَّلتَ مجموعَ ما انتقدَه الذهبيُّ على شيخ الإسلام، في غير رسالة «الزَّغَل»، لرأيتَ أَنَّ خطأه في «وَزْنٍ» و «تَفْتِيشٍ» شخصية ابنِ تَيْمِيَّة،

(١) قاعدة في الفرق بين كِبَر النَّفْس وعِزَّة القَلْب، وبين البَغْي والشجاعة وغيرهما، للعماد الواسطي، مخطوطة. الورقة ١٥٩-١٦٠.

موجودٌ في خَلَلِ هذه الكلمات: يقول الحقُّ المرّ، تَعْتَرِيهِ حَدَّةٌ قَوِيَّةٌ، وَغَضَبٌ وَشَظْفٌ لِلخَصْمِ، كَأَنَّهُ لَيْثٌ حَرِبٌ، لَا يُلَاطِفُ الْخُصُومَ، وَلَا يَرْفُقُ بِهِمْ، فِيهِ قَلَّةٌ تُؤَدِّةٌ، وَعَدَمٌ مُدَارَاةٍ غَالِبًا، لَا يَلْزَمُ الْمَجَامِلَةَ وَحُسْنَ الْمَكَالِمَةِ، قَدْ يُعْظَمُ جَلِيسُهُ مَرَّةً، وَيُهِنُّهُ فِي الْمَحَاوَرَةِ مَرَّاتٍ. وَأَنَّهُ مَعَ تَكَرُّرِ سَجْنِهِ لِيَقْتَرَعَ عَنْ خُصُومِهِ، وَيُقْصَرَ عَنْ بَسْطِ لِسَانِهِ وَقَلَمِهِ كَانَ لَا يَرْجِعُ وَلَا يَلْوِي عَلَى نَاصِحٍ، ... وَكَانَ قَدْ لَحَقَهُمْ حَسَدٌ لِلشَّيْخِ، وَتَأَلَّمُوا مِنْهُ، بِسَبَبِ مَا هُوَ الْمَعْهُودُ مِنْ تَغْلِيظِهِ وَفَظَاطَتِهِ، وَفَجَاجَةِ عِبَارَتِهِ، وَتَوْبِيخِهِ الْأَلِيمِ الْمُبْكِي الْمُنْكِي، الْمُثِيرِ لِلنُّفُوسِ، وَلَوْ سَلِمَ مِنْ ذَلِكَ لَكَانَ أَنْفَعَ لِلْمُخَالِفِينَ»^(١).

وكذلك فَقَوِيٌّ فِي الْإِحْتِمَالِ أَنَّهُ كَانَ يُلْمَحُ إِلَى خَطَأِ تَحْلِيلِهِ هَذَا عِنْدَمَا ذَكَرَ أَنَّ أَصْحَابَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَأَعْدَاءَهُ كَانُوا يَنْقِمُونَ عَلَيْهِ أَخْلَاقًا وَأَفْعَالًا؛ مُنْصِفُهُمْ فِيهَا مَاجُورٌ، وَمُقْتَصِدُهُمْ فِيهَا مَعْدُورٌ، وَظَالِمُهُمْ فِيهَا مَازُورٌ، وَغَالِيَهُمْ مَغْرُورٌ، وَكَذَا حِينَ قَالَ فِي تَرْجُمَةِ أَخِيهِ: عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ (ت ٧٢٧هـ): إِنَّهُ كَانَ «يَنْقِمُ عَلَى أَخِيهِ أَشْيَاءَ وَيَكْرَهُهَا مِنْهُ»، ثُمَّ قَالَ: «فَاللَّهُ يُصْلِحُهُمَا وَيُؤَيِّدُهُمَا»، ثُمَّ أَعَادَ الدَّعَاءَ نَفْسَهُ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ، فِي تَرْجُمَتِهِ لَهُ، فِي الْكِتَابِ نَفْسِهِ، بِقَوْلِهِ: «وَاللَّهُ يُصْلِحُهُ وَيُسَدِّدُهُ»^(٢)، فَالرَّمْزُ - هُنَا - بِتِلْكَ

(١) تاريخ الإسلام ٧٠٠/١٥، والمعجم المختص، للذهبي ص ٢٦، والذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب ٤/٤٩١-٥٢٩.

(٢) معجم الشيوخ ١/٥٦، ٣٢٤. وَلَمَّا كَانَ الْإِمَامُ ابْنُ قَيِّمٍ الْجُوزِيَّة، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (ت ٧٥١هـ) مِنْ أَشَدِّ الْمُتَحَمِّسِينَ لِلدَّعْوَةِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ إِلَى عَقِيدَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، الْمُقْتَدِينَ بِهِ فِي ذَلِكَ، فَقَدْ نَالَ مِنْ خَطَأِ تَحْلِيلِ الذَّهَبِيِّ بَعْضَهُ، فَقَدْ قَالَ فِي تَرْجُمَتِهِ لَهُ فِي (الْمَعْجَمِ الْمُخْتَصِّ): «وَقَدْ حُبِسَ مَدَّةً وَأُودِيَ لِإِنْكَارِهِ شِدَّ الرَّخْلِ إِلَى قَبْرِ الْخَلِيلِ، وَاللَّهُ يُصْلِحُهُ وَيُؤَفِّقُهُ، سَمِعَ مَعِيَ مِنْ جَمَاعَةٍ وَتَصَدَّرَ لِلإِسْتِغَالِ وَنَشَرَ الْعِلْمَ، وَلَكِنَّهُ مُعْجَبٌ بِرَأْيِهِ، سَيِّئُ الْعَقْلِ، جَرِيءٌ عَلَى الْأُمُورِ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ!». انظر: نسخة المكتبة الناصرية في (لكنو) بالهند، وهي التي اعتمدها الدكتور محمد الحبيب الهيلة، وهي في طبعته: ص ٢٦٩، لكنه لم يُبَيِّنْ فِي الْمَتْنِ قَوْلَهُ: «سَيِّئُ» =

الأخلاق والأفعال، هو ما تَوَهَّمَهُ في رسالته هذه، وإنما تشابهه على الإمام الذهبي، وغيره، الأمر، فجعلوا ما قد يُحَمَّد في الرَّجُل ما يُذَمُّ.

لقد كان الذهبي يَسْتَعْظِمُ مِنْ مزاج ابن تَيْمِيَّةَ، وهو مَنْ يَرَاهُ طَوْدًا في العلم، قُدُوءَ، إماماً ربّانياً، أَنْ يُظْهِرَ كُلَّ هذه الحِدَّةِ والثَّورانِ، وَيَجْبَهُ مُحَاوَرَهُ الْمُخَالَفَ لَهُ بِحَادِّ الْقَوْلِ وَإِبْرِهِ، وَيَرَى أَنَّ عَكْسَ ذَلِكَ كَانَ الْأَوَّلَى بِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ ذُنُوبِهِ، وَالْحَظُّ ذَلِكَ - أَيْضاً - فِي تَعْبِيرِهِ عَنْ اعْتِرَاضَاتِ السَّرُوجِيِّ (ت ٧١٠هـ) عَلَى كِتَابِ (الْحَمَوِيَّةِ)، فَقَدْ قَالَ عَنْهَا: «وَلَهُ رَدٌّ عَلَى شَيْخِنَا ابْنِ تَيْمِيَّةَ بِسَكِينَةٍ وَصِحَّةِ ذَهْنٍ، ثُمَّ رَدَّ الشَّيْخُ عَلَى رَدِّهِ»^(١)، وَفِيمَا قَالَهُ فِي تَصَرُّفِ قَاضِي الْحَنَابِلَةِ: تَقِيَّ الدِّينَ الْمُقَدَّسِي (ت ٧١٥هـ) يَوْمَ فِتْنَةِ مَتْعَصِبَةِ الْأَشَاعِرَةِ سَنَةَ: ٧٠٥هـ: «...فَتَلَطَّفَ الْقَاضِي تَقِيَّ الدِّينَ فِي الْأَمْرِ، وَلَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهِ أَلَمٌ وَلَا غَضَبٌ، وَدَارَى بِحُسْنِ خُلُقِهِ، وَأَخَذَ يُدَافِعُ وَيُمَاطِلُ،

= العقل» وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِمَا لَا يَنْهَضُ رَأْيًا وَسِبْبًا، وَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ، فَقَدْ كَانَ لِلذَّهْبِيِّ رَأْيٌ نَاقِذٌ لِأَسْلُوبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي الدَّعْوَةِ، وَأَسْلُوبِ بَعْضِ تَلَامِيذِهِ، أَوْذِيَّ بِسَبَبِهِ، ذَلِكَ الْأَسْلُوبُ الَّذِي ذَكَرَ نَتِيجَتَهُ التَّقِيُّ الْفَاسِيُّ فِي تَرْجُمَةِ ابْنِ الْقِيَمِ، (وَبَهَا يُفْهَمُ مَقْصِدُ الذَّهْبِيِّ بِالْكَلِمَةِ الَّتِي لَمْ يُثَبِّتْهَا الدَّكْتُورُ الْهَيْلَةُ)، حِينَ قَالَ: «تَفَقَّهَ بِالشَّيْخِ تَقِيَّ الدِّينِ بِنِ تَيْمِيَّةَ، وَأَخَذَ عَنْهُ فَنَوْنًا مِنَ الْعِلْمِ، وَكَانَ مِنْ جَمَلَةِ أَصْحَابِهِ، وَتَأَذَى ابْنُ تَيْمِيَّةَ بِسَبَبِهِ، لِأَنَّهُ أَعْلَنَ عَنْ ابْنِ تَيْمِيَّةَ بِكَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُتَفَقَّدَةِ عَلَيْهِ، وَأَوْذِيَّ هُوَ بِسَبَبِهَا أَيْضاً». إِضْوَاحُ بُغْيَةِ ذَوِي الْبَصَارَةِ، الْوَرَقَةُ ١١٥، وَمَعَ أَنَّنِي لَمْ أَقِفْ عَلَى رِسَالَةِ: «الْقَبَّانِ فِي أَصْحَابِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ» لِلذَّهْبِيِّ، الَّتِي ذَكَرَهَا السَّخَاوِيُّ فِي: «الْإِعْلَانُ بِالتَّوْبِيخِ» ص ٣٠٧، فَإِنَّ فِي مَعْنَى اسْمِ الْكِتَابِ (الْقَبَّانِ) إِشَارَةً إِلَى أَنَّ فِيهِ كَلَامًا فِي نَقْدِ بَعْضِهِمْ، فَالْقَبَّانُ: آلَةٌ مِنْ آلَاتِ الْوِزْنِ، وَفِي الْإِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ كُلِّهِ دَخْلًا فِي إِدْرَاجِ اسْمِ الذَّهْبِيِّ، مِنْ قَبْلِ بَعْضِ تَلَامِيذِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي كِتَابٍ لَا يَلِيْقُ أَنْ يُدْرَجَ فِيهِ، قَالَ ابْنُ نَاصِرٍ الدِّينِ الدِّمَشْقِيُّ: «وَقَدْ ذَكَرَهُ (الذَّهْبِيُّ) تَلْمِيزُهُ شَيْخُنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْمَجْبَبِّ الْحَافِظُ فِي كِتَابِهِ: التَّذَكُّرَةُ فِي الضَّعْفَاءِ؛ فَمَا أَنْصَفَ، لِأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى ثِقَتِهِ وَعَدَالَتِهِ، وَحَفَظَهُ وَإِمَامَتِهِ». انْظُرْ: تَوْضِيحُ الْمَشْتَبِهَةِ، لِلْحَافِظِ ابْنِ نَاصِرٍ الدِّينِ: ٤ / ٤٨.

(١) ذِيلُ تَارِيخِ الْإِسْلَامِ، ص ٨٠.

وما كَتَبَ شيئاً، وخمدَ الشرَّ، وأرادوا منه أن يكتبَ بالبراءة من معتقد ابن تَيْمِيَّةَ، فامتنع، وترَفَّقَ بهم»، وفي وَصْفِهِ للحافظ المَزِّي، في ترجمته: «وكان طويلَ الروح، رِيَّضَ الأخلاقِ جدًّا، لا يَرُدُّ بعُنْفٍ، ولا يَتَكَثَّرُ بفَضائله»^(١). وفيما حكاه مِنْ سَجِيَّةِ عبد الله ابن تَيْمِيَّةَ: «وكان... مُنْصِفاً في بُحوثه»، ثم قال: «وكان -شيخنا- يَتَأَدَّبُ معه ويحترمه!»^(٢).

وإذ يُفْهَمُ مِنْ كلامِ أبي عبد الله الذهبي أَنَّ الحافظَ المَزِّيَّ كان على رأي أبي العباس ابن تَيْمِيَّةَ، في الدخول في مباحث أهل الفلسفة والكلام، للردِّ عليهم وإسقاطهم بسلاحهم، وإذ عُلِمَ - كما مرَّ بك - أنه كان «لا يَرُدُّ بعُنْفٍ» في حواراته، مع الذهبي (وأطلقَ عليها الذهبيُّ: مجادلات ومعارضات)^(٣) فغيرُ بعيدٍ أن تكون قد جَرَتْ للذهبيِّ مِثْلَاتُهَا^(٤) مع ابن تَيْمِيَّةَ، وهو أستاذ

(١) ذيل تاريخ الإسلام، ص ١٣٤، ٣٨٤.

(٢) ذيل تاريخ الإسلام، ص ٢٥٠.

ذيل تاريخ الإسلام، ص ١٣٤، ٣٨٤. قلت: يُفْهَمُ مِنْ كلامِ الذهبي في هؤلاء العلماء أنه كان يُحِبُّ أن تكون الوداعة والدِّمَاءَةُ مِنْ صفات أهل العلم، ويرى أن: «أشَرُّ الكِبَرِ مَنْ تَكَبَّرَ على العباد بعِلْمِهِ، وتعاظَمَ في نَفْسِهِ بفضيلَتِهِ، فإنَّ هذا لم ينفعه علمه، فإنَّ مَنْ طَلَبَ العلمَ للآخرة كَسَرَهُ عِلْمُهُ، وَخَشَعَ قَلْبُهُ، واستكانتْ نَفْسُهُ، وكان على نَفْسِهِ بِالْمِرْصاد...» (كتاب الكبائر، ص ٧٩).

(٣) تذكرة الحفاظ ١٤٩٩/٤

(٤) نقل الذهبي، من ذلك، حواراً قصيراً، فيه اعتراض له على فهم ابن تَيْمِيَّةَ لبيتِ لإسماعيل ابن عَزَّ القضاة الدمشقي (ت ٦٨٩ هـ) وهو:
وَحَيَاتِكُمْ مَا إِن أَرَى لَكُمْ سِوَى إِذْ أَنْتُمْ عَيْنُ الْجَوَارِحِ وَالْقُوَى
فقال ابن تَيْمِيَّةَ: هذا الشعرُ عَيْنُ الاتحادِ.

فقال الذهبي: إنما أرادَ أَنْ يَنْظِمَ قَوْلَهُ: «فإذا أَحْبَبْتَهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الذي يَسْمَعُ به...».

فقال ابن تَيْمِيَّةَ: سياقُ الحديثِ يَدُلُّ على بُطْلانِ هذا، وهو قوله: «فبي يسمع وببي يبصر»،

فقال الذهبي: لم أَجِدْ هذه اللفظة «فبي يسمع وببي يبصر». تاريخ الإسلام ٦٢٨/١٥، وقال في =

المزّيّ فيها، لكنه فاقدٌ لأسلوبه في الحوار، كما يصف الذهبي، فلم يتمالك أبو العباس حِدَّةَ مزاجه، فصَدَرَتْ منه كلماتٌ قاسيةٌ، أوجَعَتْ الحافظ الذهبيَّ، وكلا الرَّجُلَيْنِ بَشَرٌ مِنَ الْبَشَرِ، وهما غيرُ معصومين، والخطأ عليهما في ذلك جائزٌ، وربما تَكَرَّرَ ذلك في أكثرِ من مجلسٍ، فكان أن فَسَّرَ الذهبيُّ مجموع ما رآه وسمِعَه: بأنَّ وراءَه الْكِبَرُ وَالْعُجْبُ، وفَرَعَ - على ذلك - فَرَطَ الغرامِ برياسة المشيخة، وحبَّ الظهور.

نَعَمْ، غير بعيد أن يكون قد وَقَعَ له ما وقع لأبي حَيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، الذي جَمَعَه مع أبي العباس مجلسٌ، فتَحَاوَرَا في مسألةٍ مِنَ النَحْوِ، فَقَطَّعَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فيها، وَأَلْزَمَهُ الْحُجَّةَ، فلما أوردَ أبو حَيَّانُ كَلامَ سيبويه (ت ١٨٠هـ) يَحْتَجُّ بِهِ، اخْتَدَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وقال له: «يَفْشُرُ سيبويه! أَسِيبُوهُ نَبِيُّ النَّحْوِ، أَرْسَلَهُ اللَّهُ بِهِ، حَتَّى يَكُونَ مَعْصُومًا؟ سيبويه أَخْطَأَ فِي الْقُرْآنِ فِي ثَمَانِينَ مَوْضِعًا مَا تَفْهَمُهَا أَنْتَ وَلَا هُوَ!»^(١).

ومما ينبغي أنَّ يُعْلَمَ أنَّ أبا العباس لم يَفْهَمْ بِمِثْلِ هذا الجوابِ الْمَغْضَبِ، لمَجْرَدِ اعْتِرَاضٍ صَدَرَ مِنْ أَبِي حَيَّانٍ، واحتجاج منه بسيبويه، بل يَرِدُ جَدًّا: أنَّ أبا حَيَّانٍ قد اسْتَعْمَلَ معه أسلوبَه الْمُسْتَفْزَ، الَّذِي يَدْفَعُ الْحَلِيمَ إِلَى الْغَلِيَانِ،

= موضع آخر: «قال لي شيخنا ابن تيمية: يَغْلِبُ على الأمدي الحيرة والوقف؛ حَتَّى إنه أورد على نفسه سؤالاً في تسلسل الْعِلَلِ، وزعم أنه لا يعرف عنه جواباً، وبنى إثبات الصانع على ذلك، فلا يقرر في كتبه إثبات الصانع، ولا حدوث العالم، ولا وحدانية الله، ولا النبوات، ولا شيئاً من الأصول الكبار. قلت: هذا يدل على كمال ذهنه، إذ تقرير ذلك بالنظر لا يَنْهَضُ، وإنما يَنْهَضُ بالكتاب والسنة، وبكُلِّ قد كان السيفُ غايةً، ومعرفته بالمعقول نهاية، وكان الفضلاء يزدحمون في حلقاته» سير أعلام النبلاء ٢٢ / ٣٦٦ والمفهوم أنَّ تعليق الذهبي الأخير ليس في مجلس الحوار.

(١) الدرر الكامنة، لابن حجر ٩٢/١، و الرد الوافر، لابن ناصر الدين الدمشقي، ص ١٢١.

فقد قيل: إنه «كان يستهزئ بالفضلاء من أهل القاهرة، ويحتملونه لحقوق اشتغالهم عليه»^(١)، و«كان سيء الظنَّ بالناس كافة، فإذا نُقِلَ له عن أحد خيرٌ لا يتكَيَّف به، وإذا كان شرًّا يتكيف به، ويَبني عليه، حتَّى ممن هو عنده مجروحٌ، فيقع في ذمِّ مَنْ هو باللسنة العالمِ ممدوحٌ، وبسبب ذلك وقع في نفسِ جَمعٍ كثيرٍ منه ألمٌ كثيرٌ»^(٢)، «وكان فيما قيل يُفَضِّل نفسه على ابن مالك [ت ٦٧٢هـ]، وعلى شبيهه مِنْ متأخري النُّحاة، ويُحكي عنه أنه كان يقول عن نفسه: أنا أفصحُ مِنْ (قُسِّ بن ساعدة)، ويُبَدِّل القافَ كافًا!»، و«كان كثيرَ الوقعةِ في أهل عصره من العلماء، وغيرهم»^(٣) ويحتمل أن هذه الخصال فيه كانت من أسباب الشرِّ الذي وقعَ بينه وبين شيخه أبي جعفر بن الطَّبَّاع (كان حيًّا سنة ٦٧٩هـ)، وهو في الأندلس قَبْل أن يخرج فارًّا منها إلى بلاد المشرق^(٤)، ولأمرٍ ما كان مِنْ دُعاء الذهبيِّ له بعدَ مدِّ العمرِ، والخاتمةِ الحسنة، قوله: «... وكفاهُ شرُّ نفسه!»^(٥).

وإذا كان ما بَابِنِ تَيْمِيَّةٍ هُوَ حِدَّةُ مزاجٍ خَلَقَهَا اللهُ تعالى في «مُورَّثاته» العَصِيَّةِ^(٦)، ثُمَّ انْضَمَّ إلى ذلك، بِحُكْمِ نشأته ومَرْبأه وإيمانه، عِزَّةُ نفسِ

(١) قاله ابن الوردي في تاريخه: ٤٨٥/٢.

(٢) حكاه الصفدي عن كمال الدين الأدفوي (ت ٧٤٨هـ) في: أعيان العصر ٣٣٣/٥.

(٣) إيضاح بغية ذوي البصارة في الذيل على «الإشارة»، للفاقي المكي، الورقة ٢٥.

(٤) الدرر الكامنة، لابن حجر ١٨٥/٤ - ١٨٦، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري

٥٨٣/٢.

(٥) معرفة القراء الكبار، للذهبي ٧٢٤/٢.

(٦) التي ورثها - والله أعلم - مِنْ جَدِّه المَجْدِ بنِ تَيْمِيَّةٍ رحمه الله تعالى (ت ٦٥٢هـ)، عَرَفْنَا ذلك الذهبيُّ نفسه، نقلًا عن ابن تيمية، حيث قال: «قال شيخنا: وكانت في جَدِّنا حِدَّةٌ». تاريخ الإسلام ٧٢٨/١٤، ويُعَلِّم اليوم، مما كشف عنه العلمُ المعاصر، أنَّ حدة الغضبِ، وغيرها من الطبائع، ما جَعَلَ اللهُ تعالى سببه في مُورَّثات خلايا دماغ الإنسان العصبية، فترى مَنْ كان =

المؤمن، التي هي مِنَ الصفاتِ المُمدَّحة، وكان من المعلوم أن الكِبَرِ وعِزَّة النفس من أعمال القلوب، وأن من آثارهما الظاهرة الغضب، فإنَّ تَفْرِيقَ الذهبيِّ، وغيرِ الذهبي، بين غَضَبَيْهِ - رحمه الله تعالى - وغَضَبِ المتكبر، يكاد يكون مستحيلاً على الإنسان، الذي لا يَعْلَم ما تُخْفِي الصدور. وهنا كلامٌ نفيسٌ، قرأته في كتاب: (الذريعة إلى مكارم الشريعة)، قال: «وَأَمَّا الْعِزَّةُ: فَالْتَرَفُّعُ بِالنَّفْسِ عَمَّا يَلْحَقُهَا غَضَاضَةٌ، وَأَصْلُهَا مِنَ الْعَزَازِ، وَهُوَ الْأَرْضُ الصُّلْبَةُ، فَالْمَتَعَزِّزُ مِنْ حَصُولِهِ فِي عَزَازٍ، لَا يَلْحَقُهُ فِيهِ غَضَاضَةٌ، كَالْمَتَطَلِّفِ فِي كَوْنِهِ فِي ظَلْفٍ مِنَ الْأَرْضِ لَا يَلْحَقُهُ مَذَلَّةٌ. وَالْعِزَّةُ مَنْزِلَةٌ شَرِيفَةٌ، وَهِيَ نَتِيجَةُ مَعْرِفَةِ الْإِنْسَانِ بِقَدْرِ نَفْسِهِ، وَإِكْرَامِهَا عَنِ الضَّرَاعَةِ لِلْأَعْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ، كَمَا أَنَّ الْكِبَرَ نَتِيجَةُ جَهْلِ الْإِنْسَانِ بِقَدْرِ نَفْسِهِ، وَإِنْزَالِهَا فَوْقَ مَنْزِلَتِهَا، وَكَثِيرٌ مَا يَتَصَوَّرُ أَحَدُهُمَا بِصُورَةِ الْآخَرِ، كَتَصَوُّرِ التَّوَاضُعِ وَالتَّضَرُّعِ وَالتَّذَلُّلِ بِصُورَةٍ وَاحِدَةٍ، وَتَصَوُّرِ الْإِسْرَافِ بِصُورَةِ الْجُودِ، وَالبَخْلِ بِصُورَةِ الْحَزْمِ، وَلِهَذَا قَالَ الْحَسَنُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - لِمَنْ قَالَ لَهُ: مَا أَعْظَمَكَ مِنْ

= كذلك مُهِينًا لثَوْرَانِ الْغَضَبِ بِأَدْنَى إِثَارَةٍ، وَكَثِيرًا مَا تَرْتَسِمُ عَلَيْهِ، وَقَتَ غَضَبِهِ، هَيْئَةُ الْمُتَكَبِّرِ، فَيَقَعُ الْخَلْطُ مِنْ حَاضِرِيهِ: انْظُرْ! مَا أَشَدَّ كِبَرَهُ! نَعَمْ، وَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ حَادَّ الْمَزَاجِ، سَرِيعِ الْغَضَبِ، لَيْسَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ، وَأَحْسَبُ أَنَّ أَصْحَابَ أَبِي الْعَبَّاسِ كَانُوا «يَتَرَجِمُونَ» أَمْرَ مَزَاجِهِ الْحَادِّ بِقَرِيبٍ مِنْ هَذَا، حِينَ شَهِدُوا وَقَائِعَ ذَلِكَ وَتَنَاقَلُوهُ، وَإِنْ لَمْ يُكْثِرُوا مِنْ ذِكْرِهِ وَتَقْيِيدِهِ فِي كِتَابِهِمْ كَمَا فَعَلَ الْذَهَبِيُّ، وَقَدْ حَكَاهُ ابْنُ قِيَمٍ الْجَوْزِيَّةُ، مِنْ ذَلِكَ حِكَايَةً، وَخُلَاصَتُهَا: أَنَّهُ تَحَاوَرَ مَعَ بَعْضِهِمْ فِي مَسْأَلَةٍ، وَهُوَ صَغِيرٌ، وَكَانَ فِي يَدِهِ كِتَابٌ عَلِمَ فَلَمَّا أَغْضَبُوهُ أَلْقَى الْمَجْلَدَ مِنْ يَدِهِ غِيظًا، فَلَمَّا أَنْكَرُوا عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ ذَكَرَهُمْ بِقِصَّةِ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - حِينَ أَلْقَى الْأَلْوَاحَ. انْظُرْ: الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ، لِلصَّفْدِيِّ ١٧/٧ - ١٨. وَنَقَلَ أَنَّهُ عِنْدَمَا جَاؤُوهُ - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ - بِكِتَابٍ مَنْسُوبٍ زَوْرًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ إِسْقَاطُ الْجَزِيَّةِ عَنْ يَهُودِ خَيْبَرَ، وَطُلُبُ إِلَيْهِ أَنْ يُعَيِّنَ عَلَى تَنْفِيزِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ، فَمَا كَانَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ بَصُقَ عَلَى الْكِتَابِ، وَسَرَدَ فِي بَيَانِ أَنَّهُ مَزُورٌ عَشْرَةَ أَوْجِهٍ. انْظُرْ: زَادَ الْمَعَادُ فِي هَدْيِ خَيْرِ الْعِبَادِ، لِلْإِمَامِ ابْنِ قِيَمٍ الْجَوْزِيَّةِ ٣/١٥٢.

نفسك! فقال: لستُ بعظيم، ولكنني عزيز^(١)، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]، وقال النبي ﷺ: «لا ينبغي للمؤمن أن يُذِلَّ نَفْسَهُ»، ولما قلنا: «قالوا: التكبرُ على الأغنياء تواضع»، تنبيهاً على أن هذا التكبر عِزَّةٌ نفسٍ، ومن أجل أن هذا التكبر غير مذموم، قال الله تعالى: ﴿يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦] ^(٢).

وقال في: «المفردات في غريب القرآن»: «والكِبَرُ والتكَبُّر والاستكبار تتقارب، فالكِبَرُ: الحالة التي يَخْتَصُّ بها الإنسان من إعجابه بنفسه، وذلك أن يرى الإنسان نفسه أكبر من غيره. وأعظمُ التكَبُّرِ التكبرُ على الله بالامتناع من قبول الحق، والإذعان له بالعبادة. والاستكبارُ يقال على وجهين؛ أحدهما: أن يتَحَرَّى الإنسان ويطلب أن يصيرَ كبيراً، وذلك متى كان على ما يجب، وفي المكان الذي يجب، وفي الوقت الذي يجب، فمحمودٌ.

والثاني: أن يتَشَبَّعَ، فيُظْهِرَ مِنْ نَفْسِهِ ما ليس له، وهذا هو المذموم، وعلى هذا ما وَرَدَ في القرآن الكريم...».

ثم قال: «والتكَبُّرُ يقال على وجهين؛ أحدهما: أن تكون الأفعال الحسنة كثيرة في الحقيقة، وزائدة على محاسن غيره، وعلى هذا وَصَفُ الله تعالى [نفسه] بالمتكبر^(٣). قال تعالى: ﴿الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾

(١) قال الإمام ابن قيم الجوزية: «...والعِزُّ ضدُّ الذُلِّ، والذُّلُّ أصله الضعفُ والعجزُ، فالعِزُّ يقتضي كمالَ القدرة، ولهذا يوصَفُ به المؤمنُ، ولا يكون ذمًّا له، بخلاف الكِبَرِ. قال رجلٌ للحسن البصري: إنك مُتَكَبِّرٌ. فقال: لستُ بمتكبرٍ، ولكنني عزيزٌ...» انظر: طريق الهجرتين وبياب السعادتين ص ١٨٦، دار ابن القيم. الدَّمَام ١٤١٤ هـ.

(٢) الذريعة إلى مكارم الشريعة، للراغب الأصفهاني، ص ١٩٩-٢٠٠.

(٣) هنا عدلتُ خطأ لا أدري أهو من المؤلف أم من النسخة الخطية أم من الناشر؟ فقد ورد الكلام في المطبوعة هكذا: (وعلى هذا وَصَفَ الله تعالى بالتكبر) فبناءً فعل: (وَصَفَ) للمجهول غير =

[الحشر: ٢٣]. والثاني: أن يكون متكلفاً لذلك مُتَشَبِّعاً، وذلك في وَصْفِ عامة الناس، نحو قوله: ﴿فَلَيْتَسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩]، وقوله: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥]، وَمَنْ وُصِفَ بِالتَّكَبُّرِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، فمحمودٌ، وَمَنْ وُصِفَ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي، فمذمومٌ.

وَيَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ الْإِنْسَانُ بِذَلِكَ، وَلَا يَكُونُ مَذْمُوماً، قوله تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦] فجعل متكبرين بغير الحق، وقال: ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥]، بإضافة القلب إلى متكبر. وَمَنْ قرأ بالتنوين جعل المتكبر صفةً للقلب. والكبرياء الترفع عن الانقياد، وذلك لَا يَسْتَحَقُّهُ غَيْرُ اللَّهِ. قال: ﴿وَلَهُ الْكِبْرِيَاءُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الجاثية: ٣٧]»^(١)

ومما يؤكد أنها في ابن تيمية عزة نفس، أو أنها فيه من الوجه المحمود، كما قال الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، وليست من الكبر المذموم؛ أنها شوهدت في حواراته مع غير علماء زمانه، مع الأمراء، ومع الملوك الجبابرة، الذين كان قتل إنسان أهون لديهم من قتل ذبابة^(٢). وأنه كان لا ينظر إلى مناصب الناس الدنيوية، فلذلك «ربما قام لمن يجيء من سفر أو غاب عنه، وإذا جاء فربما يقومون له، الكلُّ عنده سواء، كأنه فارغ من هذه

= سائف، لأن الله تعالى هو مَنْ وصف نفسه بذلك.

(١) المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، ص ٦٣٧-٦٣٨.

(٢) من أمثلة ذلك: خطابه لسلطان المغول غازان (ت ٧٠٣هـ)، ولسلطان المماليك الناصر (ت ٧٤١هـ) صادعاً بالحق بصوت مرتفع. البداية والنهاية، لابن كثير ٩٣/١٨-٩٤، ١٨٢-١٨٣، وانظر كيف صور ابن فضل الله العمري (ت ٧٤٩هـ) في ترجمته لابن تيمية حادثة مخاطبته لغازان في كتاب: الجامع لسيرة ابن تيمية، ص ٣١٥.

الرُّسوم، ولم يَنْحَنِ لأَحَدٍ قَطُّ، وإِنَّمَا يُسَلِّمُ وَيُصَافِحُ وَيَبْتَاسِمُ»^(١) وقد حُرِّمَ أَهْلُ التَّكْبِيرِ الْحَقِيقِيِّ مِنَ الْإِبْتِسَامِ.

وعلى هذا ينبغي أن يُحْمَلَ ما قاله خصوم شيخ الإسلام، كالقاضي: محمد ابن السَّرَّاجِ الدَّمَشَقِيِّ، وأشباه خصومه، كالمحدث الرَّحَّال: محمد بن أحمد بن أمين الآقْشَهْرِيِّ (ت ٧٣١هـ) مِنْ تَوَهُّمِهِمَا هَذِهِ الْخَلَّةُ الشَّرِيفَةُ، الْمَشُوبَةُ بِحَدَّةٍ مَزَاجِ خَلْقِيَّةٍ، كِبَرًا وَزَهْوًا وَعُجْبًا، وَذَلِكَ فِي كَلَامِ الْآقْشَهْرِيِّ قَوْلُهُ: «وَكَانَ يَتَكَلَّمُ عَلَى الْمَنْبَرِ عَلَى طَرِيقَةِ الْمَفْسِّرِينَ مَعَ الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ، فَيُورِدُ فِي سَاعَةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَاللُّغَةِ، وَالنَّظَرِ مَا لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى أَنْ يُورِدَهُ، فِي عِدَّةٍ مَجَالِسٍ، كَأَنَّ هَذِهِ الْعُلُومَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، يَأْخُذُ مِنْهَا مَا يَشَاءُ وَيَذَرُ، وَمِنْ ثَمَّ نُسِبَ أَصْحَابُهُ إِلَى الْغُلُوِّ فِيهِ، وَاقْتَضَى لَهُ ذَلِكَ الْعُجْبَ بِنَفْسِهِ، حَتَّى زُهِىَ عَلَى أَبْنَاءِ جَنْسِهِ، وَاسْتَشْعَرَ أَنَّهُ مُجْتَهِدٌ، فَصَارَ يُرَدُّ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ...»^(٢)

وَأَمَّا كَلَامُ ابْنِ السَّرَّاجِ الدَّمَشَقِيِّ، ذَلِكَ الْقَاضِي الْأَبْعَدُ؛ فَكَثِيرٌ رَذُلٌ، وَلَكِنِّي أَنْقُلُ لَكَ مِنْهُ، مَا يَدْخُلُ فِي هَذَا السِّيَاقِ، مِنْ تَوَهُّمِ الْكِبَرِ وَالْعُجْبِ، وَهُوَ مَخْلُوطٌ بِكَذِبٍ وَسَبَابٍ لَا يَلْحَقُ إِلَّا بِقَائِلِهِ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: «... لَا كَالَّذِي يَأْخُذُ الْأَشْيَاءَ بِالْعُفِّ وَالْغُلْظَةِ، وَعَدَمِ الرَّفْقِ، وَكَثْرَةِ الشَّقَشَقَةِ وَاللَّقْلَقَةِ، وَدَعْوَى التَّمَعُّلِ وَالتَّحْذِيقِ، وَالْفَوْزِ بِالدرْجَةِ الْعُلْيَا، وَالتَّقَدُّمِ عَلَى السَّابِقِينَ، وَالرَّدِّ عَلَى الْأَئِمَّةِ السَّالِفِينَ، بِغَيْرِ خَبَرَةٍ، وَلَا دَرَايَةٍ تَصْلُحُ لِلْعَارِفِينَ، مِثْلَ مَنْ أَنْكَرَ عَلَى مَشْهَدِ الْحُسَيْنِ، وَالسَّتِّ نَفِيسَةً - رَضِيَ اللَّهُ

(١) قاله الذهبي! ونقله ابن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة ٤/ ٥١٠.

(٢) نقله ابن حجر العسقلاني في: الدرر الكامنة ١/ ٩٢.

عنهما - بالديار المصرية، فلم يَلْتَفِتْ أَحَدٌ إِلَيْهِ، وكان الصوابُ معهم...»^(١).

وقال: «... ليس كغيره مِنْ هؤلاء النابغين [...]»^(٢) في زماننا، المدَّعين قُطْبِيَّةَ الْعِلْمِ، بَلِ الْعَالَمِ، مِمَّنْ قَدْ أَعْجَبَتْهُ نَفْسُهُ الْخَسِيسَةُ حَتَّى قَدَحَ عِلْمَاءُ الْأُمَّةِ، وَخَطَأَ خُلَاصَةَ الْأُثْمَةِ...»^(٣). وقال: «... كعادة أمثاله، مِمَّنْ قَدْ أَعْجَبَتْهُ نَفْسُهُ، وَفَسَدَ حَالُهُ...»^(٤).

وقال: «ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَا رَأْيَانَهُ يَسْمَعُ الْكَرَامَةَ، وَتَثْبُتُ عِنْدَهُ اضْطِرَارًا، لِمَوْجِبَاتٍ، فَيَغْتَمُّ لَذَلِكَ عَظِيمًا، ثُمَّ تَحْمِلُهُ النَّفْسُ الْحَاسِدَةُ، وَالطَّبِيعَةُ الْكَدِرَةُ، الْمَتَكَبِّرَةُ كَثِيرًا، الْمَتَكَبِّرَةُ كَبِيرًا، فَيَأْخُذُ فِي إِبْطَالِهَا بِوُجُوهِ الضَّلَالِ، فَإِذَا عَجَزَ أَخَذَ فِي قَدَحِ النُّقْلِ مَهْمَا أَمَكَنَهُ، وَإِذَا سَمِعَ الْقَوَادِحَ أَعْجَبَتْهُ وَطَرِبَ لَهَا، وَقَرَّبَ النَّاقلَ وَأَكْرَمَهُ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَ الْمُتَفَرِّجِينَ فِيهِ، الضَّاحِكِينَ مِنْهُ، يَحْكُونُ لَهُ كِرَامَاتٍ يَتَحَقَّقُونَهَا، ثُمَّ يَقُولُونَ: اللَّهُ أَعْلَمُ إِنَّ هَذِهِ مِنْ أَعْمَالِ الشَّيَاطِينِ، فيقول: أَحْسَنْتُمْ، أَنْتُمْ عَلَى مَذْهَبِي وَاعْتِقَادِي، ثُمَّ يَضُمُّ الْقَائِلَ إِلَى صَدْرِهِ، وَيُقَبِّلُ رَأْسَهُ، أَوْ غَيْرَهُ إِظْهَارًا لِرُجُوحِهِ عِنْدَهُ، فيَقْضُونَ مِنْهُ الْعَجَبَ. ثُمَّ إِنَّهُ قَالَ: أَنَا أَقْدَحُ الْمُبْطِلِينَ، فَجَعَلَ لَذَلِكَ الْأَكْثَرَ مُبْطِلِينَ بِمُغَالَبَتِهِ وَاجْتِهَادِهِ الْخَارِجِ»

حَتَّى قَالَ: «فَإِنْ أَنْكَرَ مُتَعَصِّبٌ بِالْبَاطِلِ، فَقُلْ: يَا قَلِيلَ الْعِلْمِ وَالْعَقْلِ! وَهَذَا مِمَّا يُشَكُّ فِيهِ؟! هَا هُوَ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ الطَّاغِينَ يُنَادُونَ: مَنْ هُوَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ [ت ٤٧٨ هـ]؟ مَنْ هُوَ الْغَزَالِي [ت ٥٠٥ هـ]؟ كُلُّ هَؤُلَاءِ كَانُوا

(١) تفاح الأرواح ومفتاح الأرباح، لابن السَّرَّاج، مخطوط، المنقول الرابع والعشرون.

(٢) كلمة غير مقروءة في المخطوط.

(٣) تشويق الأرواح والقلوب إلى ذكر علام الغيوب، لابن السَّرَّاج، نسخة المؤلف، الورقة ٦١.

(٤) تشويق الأرواح، الورقة ٤٩-٥٠.

فلاسفة كِلاباً، قد طَمَسُوا الدِّينَ - هذا في المتقدِّمينَ المشتهرين - مَنْ هُوَ تاجُ الدينِ الفِرْكَاحُ [٦٩٠هـ]؟ مَنْ هُوَ محيي الدِّينِ النواوي؟ هذا في المتأخرين، الذين كُنَّا في زَمَنِهِمْ صَبِياناً، كَلِيناً، لِكُونِهِمْ سَبْقُوهُ، وهو يُريد طَمَسَ أَسْمَائِهِمْ، ومحوَ فضائلِهِمْ، لِيَسْتَفْرِدَ بِالرَّئِاسَةِ، أُسُوةَ أَمْثَالِهِ، مِمَّنْ لَا يَتَّقِي اللَّهَ، وَلَا يَسْتَحْيِي مِنْهُ، وَلَا مِنْ خَلْقِهِ. خَلَصَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ مِنْهُ، وَمِنْ أَمْثَالِهِ، وَأَرَاَحَهُمْ مِنْ بَلَايَاهُمْ وَبَغْيِهِمْ، [...] ^(١) بِالْبَاطِلِ، وَقَبَّحَ مَنْ يَقْدَحُ النَّاسَ، ويهدر منازلهم بغير حَقٍّ، آمِينَ آمِينَ! ^(٢).

وَلَا يَرْتَابُ ذُو إِنْصَافٍ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ قَدْ جَاوَزَ الْخَطَأَ وَالْوَهْمَ، وَأُوغَلَ إِلَى الْإِفْتِرَاءِ وَالْقِحَّةِ، حَتَّى بَلَغَ الْقَاعَ مِنْهُمَا، وَكَذَا حَالُ أَكْثَرِ مَنْ جَهَرُوا بِعَدَاوَتِهِمْ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ، مِنْ خُصُومِهِ، لَا يَجِدُونَ لِلنَّيْلِ مِنْهُ غَيْرَ التَّكْذُوبِ مُشْتَمًا، وَ أَمَّا الْمُنْصِفُونَ مِنْ مُخَالَفِيهِ فَيُنْكِرُونَ زَعْمَ التَّكْبِيرِ وَالْعُجْبِ أَشَدَّ الْإِنْكَارِ، وَاقْرَأْ مَا كَتَبَهُ أَحَدُهُمْ فِي ذَلِكَ، مِمَّا يَلِيقُ أَنْ يُسَاقَ لِأَمْثَالِ ابْنِ السَّرَّاجِ، قَالَ: «إِنَّ هَذَا اتِّهَامٌ لَيْسَ لَهُ أُسَاسٌ مِنْ وَقَائِعِ التَّارِيخِ، وَلَا حَيَاةٍ ذَلِكَ الرَّجُلِ الْعَالِمِ، فَمَا ظَهَرَ عَلَيْهِ عُجْبٌ وَلَا كِبَرٌ، بَلْ كَانَ الْمُتَوَاضِعَ الْقَرِيبَ مِنَ النَّاسِ الدَّانِي إِلَيْهِمْ، الْمَوْطَأَ الْكَتْفِ لِمَعَاشِرِهِ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَقُولُ فِيهِ بَعْضُ مَعَاشِرِيهِ: إِنَّهُ لَمْ يَشْعُرَ بِالْعِزَّةِ إِلَّا فِي ضِيَافَتِهِ. إِنَّمَا مَنْشَأُ ذَلِكَ الْإِتِّهَامِ الْكَاذِبِ قُدْرَتُهُ وَبَيَانُهُ، وَقَهْرُهُ لِلْمُجَادِلِينَ، وَشُنُّهُ الْغَارَاتِ الْبَيَانِيَةِ عَلَيْهِمْ، وَعَجْزُهُمُ الْمَطْلَقُ عَنْ أَنْ يَرُدُّوا بِمِثْلِ بَيَانِهِ أَوْ قَرِيبٍ مِنْهُ، فَرَمَوْهُ بِالْعُجْبِ، وَكَذَلِكَ يُرْمَى كُلُّ بَلِيغٍ فَصِيحٍ مُتَكَلِّمٍ يَقْهَرُ مُجَادِلِيَهُ، وَيَنْقُضُ عَلَيْهِمْ حُجَجَهُمْ مِنْ أَطْرَافِهَا، فَلَا يَجِدُونَ رَمِيَّةً يَغُضُّونَ بِهَا مِنْ قُدْرِهِ، وَيَسْتَرُونَ بِهَا عَجْزَهُمْ إِلَّا عُجْبَهُ وَتَوَاضُعَهُمْ، كَأَنَّهُمْ مَا

(١) كلمة غير مقروءة.

(٢) تشويق الأرواح، الورقة ١٤٢.

أَسْكَنَهُمْ إِلَّا التَّوَاضُعُ، وَمَا أَنْطَقَهُ إِلَّا الْعُجْبُ، فَهُمْ مَمْدُوحُونَ فِي صَمَتِهِمْ، وَهُوَ مَذْمُومٌ فِي حُجْبِهِ، وَتِلْكَ تَعَلُّةُ الْعَاجِزِينَ يَغْضُّونَ بِهَا مِنْ قَدْرِ الْقَائِلِينَ، فَقَدْ كَانَ فِي الْحَقِّ مُخْلِصاً بَرِيئاً، وَقَدْ وَصَلَ إِلَى أَعْلَى التَّقْدِيرِ، وَكَانَ يُمَكِّنُهُ الْإِحْتِفَازُ بِهِ لَوْ سَكَتَ، وَلَنَالَ رِضَا الْجَمِيعِ، وَلَكِنَّهُ آثَرَ رِضَا الْخَالِقِ، وَلَمْ يَهْتَمَّ بِرِضَا الْمَخْلُوقِ، وَلَا قَى الْأَذَى، وَالرَّمَى بِالْإِلْحَادِ وَالزُّنْدَقَةِ، وَهُوَ الْمُؤْمِنُ الصَّابِرُ، وَالْقَادِرُ الشَّاكِرُ، وَهَذَا أَقْصَى مَرَاتِبِ الْإِخْلَاصِ وَدَرَجَاتِهِ»^(١)

وَسَأَنْقُلُ لَكَ مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا يُظْهِرُ خَطَأَ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ فِي تَحْلِيلِهِ لَجَانِبِ عِزَّةِ النَّفْسِ وَالْحِدَّةِ فِي شَخْصِيَّةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ.

قال - مثلاً - في تعليل رفع صوته، في مناظرته مع الرِّفَاعِيَّةِ، عِنْدَ اسْتِشْهَادِهِ بِخَبَرِ الدَّجَالِ، وَمَا سَيَقَعُ مِنْهُ حِينَ يَخْرُجُ، قَالَ: «...وَيَقْتُلُ رَجُلًا، ثُمَّ يَمْشِي بَيْنَ شِقْيَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: قُمْ فَيَقُومُ، وَمَعَ هَذَا فَهُوَ دَجَالٌ كَذَّابٌ مُلْعُونٌ، لَعْنَةُ اللَّهِ، وَرَفَعْتُ صَوْتِي» وَقَالَ عَقَبَ هَذَا: «فَكَانَ لَذَلِكَ وَقَعٌ عَظِيمٌ فِي الْقُلُوبِ»^(٢) وَكَانَ رَفْعُ الصَّوْتِ - أحياناً - رَدًّا عَلَى رَفْعِ الْخَصْمِ صَوْتَهُ، كَمَا وَقَعَ فِي الْمَنَازَرَةِ الْمَذْكُورَةِ وَغَيْرِهَا.

وَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ فِي جَوَابِ رِسَالَةٍ أُرْسِلَتْ إِلَيْهِ سَنَةَ ٧٠٦ هـ، وَهُوَ فِي السَّجَنِ بِالْقَاهِرَةِ، مُمْتَحَنٌ بِفِتْنِ قُضَاةِ التَّعَصُّبِ لِلْفِكْرِ الْأَشْعَرِيِّ، وَنَمَائِمِ

(١) هَذَا رَأْيُ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ ابْنِ زُهْرَةَ (ت ١٣٩٤ هـ) فِي كِتَابِهِ: ابْنُ تَيْمِيَّةَ، حَيَاتِهِ وَعَصْرُهُ - آرَاؤُهُ وَفَقْهُهُ. ص ٨٥، لَكِنَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - نَقَلَهُ مِنْ مَطْبُوعَةٍ نَسَبَتْ كَلَامَ الذَّهَبِيِّ إِلَى السِّيَوطِيِّ، وَقَدْ أَبْدَى فِي الْحَاشِيَةِ شَكَّهُ فِي ذَلِكَ لِتَأَخُّرِ وَفَاةِ السِّيَوطِيِّ عَنْ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ مَا رَمَقَتْ عَيْنُهُ... ثُمَّ قَالَ: «فَإِذَا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْكَلَامُ بَاطِلَ النِّسْبَةِ بَرُّمَتُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ نَقَلَهُ السِّيَوطِيُّ عَنْ عَصْرِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ صَاحِبَهُ، وَالْكَلامُ فِي الْحَالِينَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى غَيْرُ صَحِيحٍ، فَمَا كَانَ فِي ابْنِ تَيْمِيَّةَ عُجْبٌ وَلَا شَبْهُ الْعُجْبِ».

(٢) مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى ٤٦٦/١١.

شيوخ التصوف، قال: «مع أنني في عمري - إلى ساعتی هذه - لم أذعُ أحداً قطُّ في أصول الدين، إلى مذهب حنبليٍّ، وغير حنبلي، ولا انتصرتُ لذلك، ولا أذكره في كلامي، ولا أذكرُ إلا ما اتَّفَقَ عليه سلفُ الأمة وأئمتُّها، وقد قلتُ لهم - غير مرَّةٍ -: أنا أمهلُ مَنْ يُخالفني ثلاثَ سنين، إن جاء بحرفٍ واحدٍ، عن أحدٍ مِنْ أئمةِ القرونِ الثلاثة، يخالفُ ما قلته، فأنا أقرُّ بذلك، وأما ما أذكره فأذكره عن أئمةِ القرونِ الثلاثة بالفاظِهم، وبالفاظِ مَنْ نَقَلَ إجماعهم مِنْ عامَّةِ الطوائفِ.

هذا مع أنني دائماً - ومن جالسني يعلمُ ذلك مِنِّي - أنني مِنْ أعظمِ الناسِ نهياً عن أن يُنسَبَ مُعينٌ إلى تكفيرٍ، وتفسيقٍ، ومعصيةٍ، إلا إذا عَلِمَ أنه قد قامت عليه الحُجَّةُ الرِّسَالِيَّةُ، التي مَنْ خالفها كان كافراً تارةً، وفاسقاً أخرى، وعاصياً أخرى، وأني أقرُّ: أن الله قد غفرَ لهذه الأمة خطأها، وذلك يَعُمُّ الخطأ في المسائل الخَبَرِيَّةِ الْقَوْلِيَّةِ، والمسائل الْعَمَلِيَّةِ»^(١)

وقال: «وقلتُ له: أنا قد أحضرتُ أكثرَ مِنْ خمسين كتاباً مِنْ كُتُبِ أهل الحديث، والتصوف، والمتكلمين، والفقهاء الأربعة: الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، تُوافق ما قلتُ. وقلتُ: أنا أمهلُ مَنْ خالفني ثلاثَ سنين، أن يجيء بحرفٍ واحدٍ عن أئمةِ الإسلام، يُخالفُ ما قلته، فما الذي أَصْنَعُهُ؟!»^(٢)

وقال: «ما ذكركم مِنْ لين الكلام، والمخاطبةِ بالتي هي أحسنُ، فأنتم تعلمون أنني مِنْ أكثرِ الناسِ استعمالاً لهذا، لكن كلَّ شيءٍ في موضعه حَسَنٌ،

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٢٩.

(٢) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٦٥.

وحيثُ أمرَ اللهُ ورسولُهُ بالإغلاظِ على المتكلمِ لِيَغِيهِ وِعْدوانِهِ على الكتابِ والسُّنةِ، فنحنُ مأمورونَ بِمُقابَلَتِهِ، لَمْ نَكُنْ مأمورينَ أَنْ نَخاطِبَهُ بالتي هي أحسنُ.

وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، فَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا فَإِنَّهُ الْأَعْلَى بِنَصِّ الْقُرْآنِ. وَقَالَ: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادِّثُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ﴾ (١٠) كَتَبَ اللَّهُ لِأَعْلَيْكَ أَنَا وَرُسُلِي ﴿[المجادلة: ٢٠ - ٢١] وَاللَّهُ مُحَقِّقٌ وَعَدَهُ لِمَنْ هُوَ كَذَلِكَ، كائناً مَنْ كَانَ.﴾

حَتَّى قَالَ: «وهذا - سواءٌ كانَ أوْ لَمْ يَكُنْ - الْأَصْلُ الَّذِي يَجِبُ اتِّبَاعُهُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لا تَبْدُؤُوهُمْ بِقِتَالٍ، وَإِنْ أَكْثَبُوكُمْ فَارْزُقُوهُمْ بِالنَّبْلِ»^(١) عَلَى الرَّأْسِ وَالْعَيْنِ، وَلَمْ تَرْمِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ قَصَدُوا شَرَّنَا، وَبَعْدَ أَنْ أَكْثَبُونَا، وَلِهَذَا نَفَعَ اللَّهُ بِذَلِكَ»^(٢)

وَقَالَ: «وَمِمَّا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يُنْكَرَ عَلَى النَّاسِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُنْكَرَ إِلَّا بِحُجَّةٍ وَبَيَانٍ، إِذْ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُلْزَمَ أَحَدًا بِشَيْءٍ، وَلَا يَحْظَرُ عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا، بِلَا حُجَّةٍ خَاصَّةٍ، إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، الْمُبَلِّغُ عَنِ اللَّهِ، الَّذِي أَوْجَبَ عَلَى الْخَلْقِ طَاعَتَهُ فِيمَا أَدْرَكَتْهُ عَقُولُهُمْ، وَمَا لَمْ تُدْرِكْهُ، وَخَبَرَهُ مُصَدِّقٌ فِيمَا عَلَّمَنَاهُ، وَمَا لَمْ نَعْلَمْهُ».

ثُمَّ قَالَ: «هَذَا، وَأَنَا فِي سَعَةِ صَدْرِ لِمَنْ يُخَالِفُنِي، فَإِنَّهُ وَإِنْ تَعَدَّى حُدُودَ اللَّهِ فِيَّ بِتَكْفِيرٍ، أَوْ تَفْسِيقٍ، أَوْ افْتِرَاءٍ، أَوْ عَصِيَّةٍ جَاهِلِيَّةٍ، فَأَنَا لَا أَتَعَدَّى

(١) رواه البخاري في المغازي رقم الحديث (٣٩٨٤). وأكثبوكم: إذا قربوا منكم.

(٢) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٣٢-٢٣٣.

حدودَ الله فيه، بل أضبط ما أقوله وأفعله، وأزنه بميزانِ العدلِ، وأجعله مؤتمناً بالكتابِ الذي أنزله الله، وجعله هدىً للناسِ، حاكماً فيما اختلفوا فيه».

حتى قال: «وإن أرادوا أن ينكروا بما شأوا من حُجج عقلية أو سمعية، فأنا أجيبهم إلى ذلك كله، وأبينه بياناً يفهمه الخاص والعام، أن الذي أقوله هو الموافق لضرورة العقل والفطرة، وأنه الموافق للكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة، وأن المخالف لذلك هو المخالف لصريح المعقول وصحيح المنقول، فلو كنت أنا المبتدئ بالإنكار والتحديث بمثل هذا، لكانت الحجة متوجهة عليهم، فكيف إذا كان الغير هو المبتدئ بالإنكار؟ ﴿وَلَمِنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٤١] ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرسَلِينَ﴾ [١٧١] ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ﴾ [١٧٢] ﴿وَلَنْ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [١٧٣] [الصافات: ١٧١ - ١٧٣] ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١]»^(١)

وقال: «... فجاء بعد ذلك الفتاح»^(٢) ومعه شخص ما عرفته، لكن ذكر لي أنه يقال له: علاء الدين الطيبرس^(٣)، ورأيت الذين عرفوه أثنوا عليه - بعد ذلك - خيراً، وذكروه بالحسنى، لكنه لم يقل - ابتداءً - من الكلام ما

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) الفتاح، بكتوت، بدر الدين، أمير مملوكي مالا المتوَّب على عرش السلطنة: بيبس الجاشنكير (ت ٧٠٩هـ)، ثم لما رجع الناصر للحكم قبض عليه، ومات جوعاً وعطشاً في سجن الإسكندرية سنة ٧١٠هـ. انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ١/ ٢٨٨، والمقفى الكبير ٢/ ٤٧٥. وقد ظنه بعض الفضلاء حارس السجن!

(٣) هناك غير واحد من أمراء المماليك أسماؤهم: علاء الدين طيبرس، ثلاثة منهم يحتمل أن يكون أحدهم هو المراد هنا: طيبرس الجندي، المتوفى سنة ٧٤٩هـ، وطيبرس الخزنداري، المتوفى سنة ٧١٩هـ، وطيبرس الساقى، المتوفى سنة ٧٤٨هـ. الدرر الكامنة ٢/ ١٣٧-١٣٨.

يَحْتَمِلُ الْجَوَابَ بِالْحُسْنَى، فَلَمْ يَقُلْ: الْكَلِمَةُ الَّتِي أَنْكَرْتُ: كَيْتَ وَكَيْتَ، وَلَا اسْتَفْهَمَ: هَلْ أَنْتَ مُجِيبٌ إِلَى كَيْتَ وَكَيْتَ؟

ولو قال ما قال من الكذب عليّ، والكفر والمجادلة، على الوجه الذي يقتضي الجواب بالحُسنى، لفعلتُ ذلك، فإن الناس يعلمون أنني من أطول الناس روحاً وصبراً على مُرّ الكلام، وأعظم الناس عدلاً في المخاطبة لأقل الناس، دَعَ لولاة الأمور.

لكنه جاء مجيء المكره على أن أوافق إلى ما دعا إليه، وأخرج دُرْجاً فيه من الكذب والظلم، والدعاء إلى معصية الله، والنهي عن طاعته، ما الله به عليم، وجعلتُ كلما أردتُ أن أجيبه وأحملَه رسالةً يُبلِّغها، لا يريد أن يسمع شيئاً من ذلك ويُبْلِغُه، بل لا يريد إلا ما مضمونه الإقرار بما ذُكِرَ، والتزام عَدَمِ الْعُودِ إليه، والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦] فمتى ظَلَمَ المخاطبُ لم نكن مأمورين أن نُجِيبَه بالتي هي أحسن، بل قال أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - لعروة بن مسعود بحضرة النبي ﷺ لما قال: إني لأرى أوباشاً من الناس خَلِيقاً؛ أَنْ يَفْرُوا وَيَدْعَوْكَ: «أَمْصُصْ بَظَرَ اللَّاتِ، أَنْحَن نَفَرٌ عَنْهُ وَنَدَعُهُ؟»^(١).

ومعلوم أن العِزَّةَ لله ولرسوله وللمؤمنين، مَنْ كانوا، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، فَمَنْ كَانَ مُؤْمِناً فَهُوَ الْأَعْلَى، كائناً مَنْ كَانَ، وَمَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادِّثُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ﴾ [المجادلة: ٢٠].

حَتَّى قَالَ: «ولما رأيته يُلِحُّ في الأمر بذلك، أغلظتُ عليه في الكلام،

وقلت: دَعْ هذا الفُشارَ، وقُمْ رُحْ في سُغْلِكَ، فأنا ما طلبْتُ منكم أن تُخرجوني.
وكانوا قد أغلقوا البابَ القائمَ الذي يُدْخَلُ منه إلى البابِ المطْبِقِ، فقلتُ -
أنا- افتحوا لي البابَ حتَّى أنزِلَ، يعني: فَرَّغَ الكلامُ.

وجَعَلَ - غيرَ مرَّةٍ - يقول لي: أتخالِفُ المذاهبَ الأربعةَ؟ فقلتُ: أنا
ما قلتُ إلا ما يوافقُ المذاهبَ الأربعةَ، ولم يَحْكُمْ عليَّ أحدٌ مِنَ الحُكَّامِ إلا
ابن مخلوفٍ [ت٧١٨هـ]، وأنتَ كنتَ - ذلك اليومَ - حاضراً.

وقلتُ له: أنتَ وحدك تَحْكُمُ، أو أنتَ وهؤلاء؟ فقال: بل أنا وحدي،
فقلتُ له: أنتَ خصمي، فكيف تحكم عليَّ؟ فقال: كذا؟ ومدَّ صوته، وانزَوَى
إلى الزاوية، وقال: قُمْ قُمْ، فأقاموني، وأمروا بي إلى الحبسِ^(١)

وصرَّحَ - رحمه الله - أنه لم يتكلم بالمباحث التي نَقَمُوا عليه الكتابة
فيها، مع مَنْ لا تَبْلُغُ عقولُهم معانيه، وقال في ذلك: «وأما قول القائل: لا
يُتَعَرَّضُ لأحاديثِ الصفاتِ وآياتِها عند العوامِ، فأنا ما فاتحتُ عامياً في
شيءٍ من ذلك قَطُّ».

حتَّى قال: «فأخذنا الجوابَ وذَهَبَا، فأطالا الغيبةَ، ثُمَّ رَجَعَا ولم يأتيا بكلامٍ
محصَّلٍ إلا طلبَ الحضورِ، فأغلظتُ لهم في الجوابِ، و قلتُ لهم بصوتٍ
رفيعٍ: يا مُبَدِّلِينَ، يا مرتدِّين عن الشريعةِ، يا زنادقةً، وكلاماً آخرَ كثيراً»^(٢).

وقال: «وقلتُ - قَبْلَ حُضُورِها -^(٣) كلاماً قد بَعُدَ عهدي به، وغضبتُ

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٢) التسعينية، لابن تيمية ١/ ١١٧-١١٨.

(٣) يعني نسخة عقيدته (الواسطية) التي كتبها من نحو سبع سنوات قبل قيام متعصبة الأشاعرة عليه.

غضباً شديداً، لكنني أذكرُ أني قلتُ: أنا أعلمُ أنَّ أقواماً كذبوا عليّ، وقالوا للسلطان أشياء، وتكلّمتُ بكلامٍ احتجّتُ إليه، مثل أن قلتُ: مَنْ قامَ بالإسلام أوقاتَ الحاجةِ غيري؟ ومَنْ الذي أوضحَ دلائلهَ وبَيَّنّه، وجاهدَ أعداءه وأقامه، لَمَّا مَالَ، حينَ تخلّى عنه كلُّ أحدٍ، ولا أحدٌ ينطقُ بحُجَّتِه، ولا أحدٌ يجاهدُ عنه، وقمتُ مُظهِراً لِحُجَّتِه، مجاهداً عنه، مُرَغِّباً فيه؟

فإذا كان هؤلاء يطمعون في الكلام فيّ، فكيف يصنعون بغيري؟ ولو أن يهودياً طلب من السلطان الإنصافَ لَوَجِبَ عليه أن يُنصِفَه، وأنا قد أعفو عن حَقِّي، وقد لا أعفو^(١)، بل قد أطلبُ الإنصافَ منه، وأن يُخضِرَ هؤلاء الذين يَكْذِبُونَ لِيُحَاقُوا^(٢) على افتراءهم، وقلتُ كلاماً أطولَ من هذا، من هذا الجنس، لكن بَعْدَ عهدي به، فأشارَ الأميرُ إلى كاتبِ الدُرَج - محيي الدين - بأن يكتبَ ذلك. وقلتُ أيضاً: كُلُّ مَنْ خالفني في شيء مما كتبتُه، فأنا أعلمُ بمذهبه منه^(٣)

وقال أثناء مناظرته لصفي الدين الهندي: (ت ٧١٥ هـ) حين اعترض الهنديُّ على معلومةٍ تاريخية، عن نشأة المعتزلة: «غضبتُ عليه، وقلت: أخطأتَ، وهذا كذبٌ مخالفٌ للإجماع، وقلتُ له: لا أدبَ ولا فضيلةَ، لا تأدِّبَتَ معي في الخطابِ، ولا أصبتَ في الجوابِ..»^(٤)

وله - رحمه الله تعالى - سخريةٌ لاذعةٌ في النقد، كقوله: «... وبهذا

(١) في مخطوطة: ترجمة ابن تيمية لابن عبد الهادي (العقود الدرية) وردت هذه الجملة هكذا: (وأنا قد أغفر عن حقي وقد لا أغفر).

(٢) في مجموع الفتاوى: (ليوافقوا) وهو خطأ.

(٣) ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية (العقود الدرية) الورقة ٨٤، ومجموع الفتاوى ١٦٣/٣.

(٤) مجموع الفتاوى ١٨٣/٣.

يَحْصُلُ الْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ: أَبُو طَالِبٍ الْمَكِّيُّ، فِي كِتَابِهِ: (قُوتِ الْقُلُوبِ)، حَيْثُ ذَكَرَ أَنَّهُ مَنْ أَنْكَرَ السَّمَاعَ مُطْلَقًا غَيْرَ مُقَيَّدٍ، فَقَدْ أَنْكَرَ عَلَى سَبْعِينَ صِدِّيقًا! (فَعَلَّقَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ): «وَلَعَلَّ الْإِنْكَارَ الْيَوْمَ يَقَعُ عَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ مِنَ الصَّدِّيقِينَ!»^(١). وَهُوَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَإِنْ أَتَى هَذَا الْأَسْلُوبَ فِي الْكَلَامِ وَالْكِتَابَةِ، فَلَهُ بِهِ الْحُجَّةُ، مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَدْ قَالَ فِي مَوْضِعٍ حَمَلَ فِيهِ عَلَى تَأْوِيلَاتِ الْقَرَامِطَةِ وَالْفَلَّاسِفَةِ وَالْمَعْتَزَلَةِ وَالرَّافِضَةِ، وَوَصَفَهَا بِأَنَّهَا مِنْ أَنْوَاعِ الْهَرَاءِ، الَّتِي هِيَ فَوْقَ مُطْلَقِ الْكَذِبِ وَالْإِفْتِرَاءِ، وَقَالَ: «إِنَّهَا تَلِيْقُ بِأَنْ تُفَرَّنَ بِحِكَايَاتِ السُّؤَالِ، وَلَوْ ذَكَرَهَا الْمَسَاخِرُ (الْمُسَخَّرَاتِي أَوْ الْحِكَاوَاتِي) لَمَنْ يَضْحَكُ مِنْهُ لِأَخْذُوا بِهِ الْأُمُوالَ» وَعَقَّبَ عَلَى كَلَامِهِ هَذَا بِقَوْلِهِ: «وَقَدْ يَكُونُ الْعَيْبُ لَهُمْ، وَالْهَجَاءُ لَهُمْ، مِنْ أَنْوَاعِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِهِ، كَمَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ: حَسَانَ بْنِ ثَابِتٍ أَنْ يَهْجُوَ الْمُشْرِكِينَ، وَقَالَ: (هُوَ أَنْكَأُ فِيهِمْ مِنْ وَخْزِ الْإِبْرِ)»^(٢).

وَأُنْقَلَ لَكَ بَعْضُ مَا جَاءَ فِي رِسَالَةٍ بَعَثَ بِهَا عَالِمٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْعِرَاقِ، قَرَأَ بَعْضُ كُتُبِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَلَمْ يَلْقَهُ، تَأَمَّلْ تَأْثِيرَهَا «الْإِيجَابِيَّ» فِيهِ، فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ، فَمَا هُوَ إِلَّا لِسَانُ حَالِ أَمْثَالِهِ عَلَى مَرِّ الدُّهُورِ، وَاسْمُ هَذَا الْعَالِمِ الْعِرَاقِيِّ: قَوَامُ الدِّينِ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَامِدِ الشَّافِعِيِّ^(٣)، بَعَثَهَا إِلَى الْإِمَامِ الْقَاضِي

(١) الاستقامة، لابن تيمية ٢٩٩/١.

(٢) جوابُ الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية، تحقيق: الأستاذ محمد عزيز شمس ص ١٠٣. والحديث الذي أشار إليه ابن تيمية بلفظ: (هو أَنْكَأُ فِيهِمْ مِنْ وَخْزِ الْإِبْرِ) لَمْ أَجِدْهُ، وَإِنَّمَا لَفْظُ مُسْلِمٍ فِي صَحِيحِهِ (٢٤٩٠): «... فَإِنَّهُ أَشَدُّ عَلَيْهَا مِنْ رُشْقٍ بِالنَّبْلِ».

(٣) لَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجُمَةً، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ حَيًّا بَعْدَ سَنَةِ ٧٢٨ هـ، فَقَدْ وَرَدَ فِي رِسَالَةٍ لَهُ أَرْسَلَهَا إِلَى تَلْمِيزِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَالْخَيْرِ بِخَطِهِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رُشَيْقٍ (ت ٧٤٩ هـ) أَنَّهُ أَرَادَ وَهُوَ فِي طَرِيقِ عَوْدَتِهِ مِنْ حَجَّ سَنَةِ ٧٢٨ هـ أَنْ يَزُورَ أَبَا الْعَبَّاسِ وَهُوَ فِي مَعْتَقِلِهِ فِي الْقَلْعَةِ، لَكِنِّه سَمِعَ بِخَبَرِ وَفَاتِهِ قَبِيلَ =

زين الدين عمر بن سعد الله الحنبلي، المعروف بابن بُخَيْخ (ت ٧٤٩ هـ) (١) قال: «... ولقد مَنَّ الله - سبحانه - على أهل هذا العصر بنعمة عظيمة ما قَدَّرَ أَكْثَرُهُمْ قَدْرَهَا، وَلَا قَامُوا اللَّهَ بِشُكْرِهَا، أَقَامَ لَهُمْ عَالِماً عَلَى رَأْسِ هَذِهِ الْمَنَّةِ - وَأَيَّ عَالِمٍ - غَالِبُ الظَّنِّ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ مَا عَرَفُوهُ، وَحَاشَى لِلَّهِ أَنْ يَعْرِفُوهُ حَقِيقَةَ الْمَعْرِفَةِ وَيَقْلُوهُ، وَهَذَا الْمَسْكِينُ كَاتَبَ هَذِهِ الْأَسْطُرَ، لَمْ يَقِفْ عَلَى كَلَامِهِ، وَلَمْ يَعْرِفْ حَالَهُ إِلَّا قُرْبَ اعْتِقَالِهِ، وَلَيْتَ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ بِمَدَّةٍ طَوِيلَةٍ، وَأَيُّ حِيلَةٍ بَعْدَ فَوْتِ الْحِيلَةِ؟ وَلَكِنْ فِي اللَّهِ الْخَلْفُ، وَفِي بَقَايَاكُمْ السُّلُوفُ عَمَّنْ سَلَفَ.

ولمَّا وصل إلى هنا بعضُ مُصَنَّفَاتِهِ، وَوَقَفَ عَلَى أَصُولِ مَقَالَاتِهِ، وَاعْتَبَرَ قَوَاعِدَ تَأْسِيسَاتِهِ، فِي بُحُوثِهِ وَمَنَاظِرَاتِهِ، رَأَى - وَاللَّهِ - شَيْئاً بَهْرَهُ، وَشَاهِداً أَمراً حَيْرَهُ، وَلَا كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْبَحْثِ وَالْبَيَانِ، يَكُونُ فِي قُوَّةِ إِنْسَانٍ، وَمَا أَشْبَهَهُ بِرَجُلٍ مُؤْتَوِّرٍ يَطْلُبُ الثَّأْرَ مِنْ جَمِيعِ الْفِرَقِ الْمَخَالِفَةِ لِذَيْنِ الْإِسْلَامِ، لَا يُبَالِي بِكَثْرَةِ عَدَدِهِمْ، وَلَا يَتَزَعَّرُ إِنْ تَبَاعَ مَدَدُهُمْ، وَلَا تَهْوُلُهُ كَثْرَةُ جُمُوعِهِمْ، وَلَا يُتَنَعَّعُهُ تَهْدِيدُهُمْ أَوْ تَهْوِيلُهُمْ، مِنْ تَابِعِهِمْ أَوْ مَتَّبِعِهِمْ...» (٢).

= وصوله إلى الكوفة، ويبدو أنه كانت له رحلة في طلب الحق والرشاد كرحلة العماد الواسطي (ابن شيخ الحزامية)، رحمة الله تعالى عليهما.

(١) هذا القاضي ممن دَوَّخَ تَقَيَّ الدين السبكي، لَمَّا كَانَ الْآخِرَ فِي مَنْصَبِ رِئَاسَةِ الْقَضَا، قَالَ تَلْمِيزُهُ الْوَفِيُّ خَلِيلُ الصَّفْدِيِّ: «كَانَ شَيْخَنَا الْعَلَامَةُ... السَّبْكِيُّ... يَتَأَلَّمُ وَيَتَأَذَّى مِنْهُ وَمَا يَنْحَلِمُ، وَلَا يَنْفَعُ مَا يَحْكُمُ بِهِ وَلَا يَرَاهُ»، (أعيان العصر ٣/ ٦٣٠)، وَقَدْ أَبَانَ السَّبْكِيُّ سَبَبَ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ كَتَبَهُ وَسَمَّاهُ: (تَذَكُّرٌ لِي وَلِمَنْ يَقِفُ عَلَيْهَا)، قَالَ: «... وَمِنْهُ مَا اشْتَهَرَ عِنْدَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ، مِنْ اتِّحَالِهِ أَقْوَالَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَوُقُوفِهِ عِنْدَهَا، وَتَمَسُّكِهَا بِهَا، وَحُكْمِهِ بِهَا، سَوَاءً أَكَانَتْ مَذْهَباً أَمْ لَا، هَذَا فِي الْأَحْكَامِ الْفَرَعِيَّةِ، دَعَا ذِكْرَ الْإِعْتِقَادَاتِ الَّتِي يَتَّبِعُ فِيهَا، وَمَا يَقَالُ: نَسَأَلَ اللَّهَ الْعَافِيَةَ وَالسَّلَامَةَ!». مِنْ مَجْمُوعٍ فِيهِ رَسَائِلُ لِلْسَّبْكِيِّ بِخَطِّهِ. الورقة ٩١.

(٢) ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية (العقود الدرية) لابن عبد الهادي، مخطوطة (كوبرلي) في =

وجاء في ترجمة ابن تَيْمِيَّةَ، التي جمَعَهَا الحافظُ ابنُ عبد الهادي، هذا الموقفُ الدَّالُّ على شجاعته، بل على أعصابٍ مِنْ حديدٍ كانت من عطاء الله تعالى لهذا المصلِحِ الصابر، قال بعد حكايته اجتماعَ حُشودٍ من أتباع الطُّرُق الصوفية والعوام، في «مظاهرة» صاخبةٍ عند قصر السلطان في (القلعة) بالقاهرة: «وَأَمَرَ مَنْ يَعْقِدُ لَهُ مَجْلِساً بدارِ العَدل، فَعَقِدَ مَجْلِسٌ يَوْمَ الثَّلَاثاءِ، فِي العَشْرِ الأوَّلِ مِنْ شَوَالٍ، مِنْ سَنَةِ سَبْعٍ وَسَبْعِ مِائَةٍ، وَظَهَرَ فِي ذَلِكَ المَجْلِسِ، مِنْ عِلْمِ الشَّيْخِ، وَشِجَاعَتِهِ، وَقُوَّةِ قَلْبِهِ، وَصِدْقِ تَوَكُّلِهِ، وَبَيَانِ حُجَّتِهِ، مَا يَتَجَاوَزُ الوَصْفَ، وَكَانَ وَقْتاً مشهوداً، ومجلساً عظيماً.

وقال له كبيرٌ مِنَ المخالفين: مِنْ أَيْنَ لَكَ هذا؟ فقال له الشيخ: مِنْ أَيْنَ لَا تَعْلَمُهُ! وَذَكَرَ بَعْضُ مَنْ حَضَرَ ذَلِكَ المَجْلِسَ: أَنَّ النَّاسَ لَمَّا تَفَرَّقُوا [عنه] قَامَ الشَّيْخُ، وَمَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، قَالَ: فَجَاءَ وَجِئْتُ مَعَهُ، إِلَى مَوْضِعٍ ذَكَرَهُ فِي دَارِ العَدَلِ، قَالَ: فَلَمَّا جَلَسْنَا اسْتَلْقَى الشَّيْخُ عَلَى ظَهْرِهِ، وَكَانَ هُنَاكَ حَجَرٌ لِأَجْلِ تَثْقِيلِ الحَصِيرِ، فَأَخَذَهُ وَوَضَعَهُ تَحْتَ رَأْسِهِ، فَاضْطَجَعَ قَلِيلاً، ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ لَهُ إِنْسَانٌ: يَا سَيِّدِي قَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ عَلَيْكَ! فَقَالَ: إِنَّهُمْ إِلَّا كَالذُّبَابِ، وَرَفَعَ كَفَّهُ إِلَى فِيهِ، وَنَفَخَ فِيهِ. قَالَ: وَقَامَ، وَقُمْنَا مَعَهُ، حَتَّى خَرَجْنَا، فَأَتَيْتِ بِحِصَانٍ فَرَكِبَهُ، وَتَحَنَّنَ^(١) بِذُؤَابَتِهِ، فَلَمْ أَرِ أَحَدًا أَقْوَى قَلْبًا، وَلَا أَشَدَّ بَأْسًا مِنْهُ»^(٢)

قلت: والذي يظهر أَنَّ هذه الصورة - وأمثالها - مِنْ صُورِ شِجَاعَةِ شَيْخِ

= إصطنبول، الورقة ١٩٤.

(١) حُرِفَتْ هذه الكلمة في المطبوعة إلى: (وهو يختال بذؤابته)!

(٢) ترجمة شيخ الإسلام ابن تَيْمِيَّةَ (العقود الدرية) لابن عبد الهادي، مخطوطة (كوبرلي) في

إصطنبول، الورقة ٩٤.

الإسلام، وإقدامه البطولي، كان لهما تأثيرٌ في قلوبِ جَبْنِ أصحابِها - في ذلك الوقت - ممَّنْ لو جُعِلوا في موقفٍ مشابهٍ لبعضِ مواقف أبي العباس، لتخلَّعت أكتافُهم مِنْ رعدةٍ فرائصهم، فحلَّلوا بنصبيهم من العقل والشجاعة، ما رأوه من آثارهما في شخصية شيخ الإسلام، فعَبَّروا بعد ذلك في كُتُبهم بتعبيرٍ يُناسِبُ شِبْهَ الخواءِ مِنْ ذلك فيهم، فقالوا: إنه رَجُلٌ مُتَّسِعُ الْعِلْمِ، زاهدٌ، فاضلٌ، إلا أنَّ عِلْمَهُ كان أكثرَ مِنْ عقلِهِ، أو أَرْجَحَ مِنْهُ، أو أنَّ فيه شيئاً، أو أنه ناقصٌ ورَّطَه في مهالك، وأوقعه في مضايق! ^(١)

خُلَاصَةُ الْقَوْلِ:

وبعدُ، فقد يكون لأبي عبد الله الذهبي - رحمه الله تعالى - عذرٌ قاهرٌ، أدَّاه لِيَكْتَبَ ما كَتَبَ، فَعِلْمُ ذلك عند عَلَامِ الْغُيُوبِ - سُبْحَانَهُ - وقد يكون الأمرُ على ما سَبَقَ الرَّأْيُ فيه، فما هو - عندئذٍ - بأوَّلِ حاكمٍ اجتهد فأخطأ. وإنَّه لَمِنْ بِالِغِ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ، وعلى أبي العباسِ بن تَيْمِيَّةَ، وعلى الناسِ، أنَّ لم تَصْرِفْ تلكَ الكلماتِ طلابَ العلمِ عن الإفادَةِ؛ لا مِنْ كُتُبِ مُؤَرِّخِ الإسلامِ، ولا مِنْ كُتُبِ شيخِ الإسلامِ، إِدَامَةً لِحَسَنَاتِهِمَا، وإنَّني - والله - ما ازدَدْتُ إلا حُبًّا لهما، بعد دراستي هذه، فقد عَلِمْتُ، فِيمَنْ عِلْمَ، أَنَّ ما يُلْحَظُ في ثَرَاثِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ الْعِلْمِيِّ، مِنْ حِدَّةٍ وَشِدَّةٍ في رُدُودِهِ على مَخَالِفِيهِ - وَجُلْهِمْ مِنْ دُعَاةِ إِقْصَاءِ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ، في الاعتقادِ

(١) فَاةً بِذَلِكَ، - على الترتيب: ابنُ الجوزي (ت ٧٣٨هـ)، والنويري (ت ٧٣٣هـ)، وابنُ بطوطة (ت ٧٧٩هـ)، وابنُ أَيْكٍ الصَّفدي (ت ٧٦٤هـ)، في كتبهم هذه: تاريخ حوادث الزمان وأنبأته، ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه ٣٠٩/٢، ونهاية الأرب في فنون الأدب ٢٧٧/٣٣، وتحفة النظَّار في غرائب الأمصار (رحلة ابن بطوطة) ص ١١٢، والغيث المسجَم في شرح لامية العجم ٤٣٧/٢.

والعمل - أنها كانت ردوداً مضبوطة بميزان الشرع، وإذ كان الأمر كذلك فلا تَثْرِيْبَ عليه، و لا خوفَ على «الآخر» مِنْ أن تُهْتَضَمَ حقوقُه مِنْ جَرَاءِ حَدِّهِ صَدَرَتْ عَنْهُ، مادام يَغْلِبُهَا بحلمٍ وَصَفَحَ.

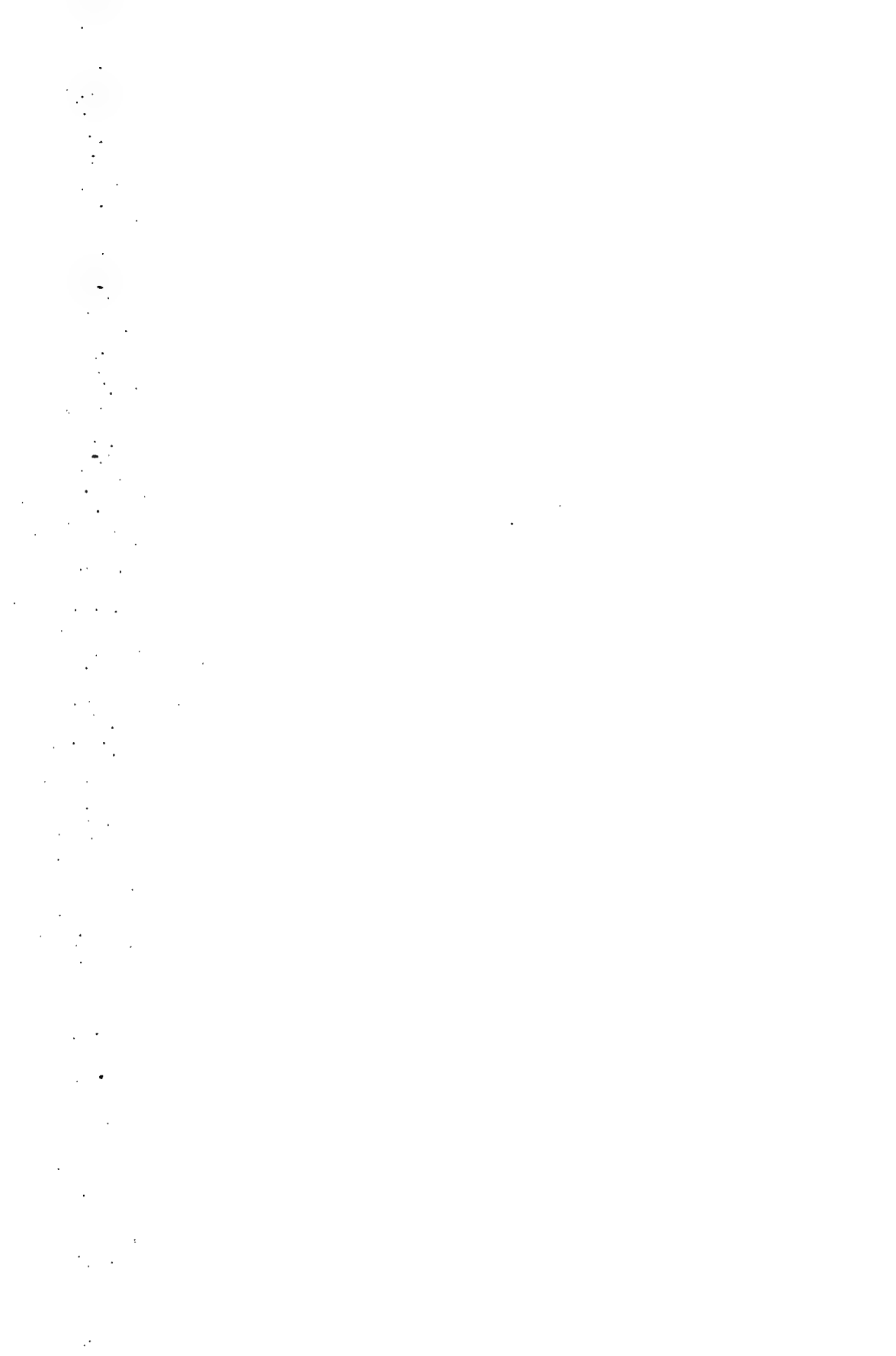
لقد كان ابنُ تيميةَ أُمَّةً، قد اجتمعتَ فيه مِنَ الفضائلِ ما كانَ بها نَسِيجَ وَحْدِهِ، فلا يُظَنُّ - مثلاً- أن يُفَارِقَهُ التواضعُ وَلَيِّنُ الْقَوْلِ إلا في موضعٍ يَجِبُ أن يُفَارِقَاهُ فيه، وقد يجتهدُ في موضعٍ ذلك، ولئن أخطأَ فَلَهُ أَجْرٌ واحدٌ، وما نقلتهُ آنفاً، مِنْ كلامه، دليلٌ على سلامةٍ مِنْهَجِهِ، فلا تكفيرَ عِنْدَهُ لأصحابِ الرَّأْيِ المخالفِ، ولا خُرُوجاً على وُلاَةِ الأمرِ، وما عُنِفُ الكلمةِ على مخالفِيه، في حوارهِ، وفي كُتبه إلا مما تقتضيه الشخصيةُ الإصلاحيةُ أحياناً، وتلك شخصيةٌ لا تَعْرِفُ المِوَارَبَةَ والمداهنةَ، وهو كما قال عن نَفْسِهِ: «فإنِّي إِنَّمَا أَنَا لَوْنٌ واحدٌ»^(١)، وقد تَعَبَ مِثْلُ الذهبيِّ في سَبْرِها السنينَ المتطاولةَ، أَشْكَلَ عليه اجتماعُ أَبْحُرٍ مِنَ الْعِلْمِ والتقوى والذكاءِ في إنسانٍ؛ يَراه إذا ما أَغْضِبَ يَحْتَدُّ غَضْبُهُ، كأنه يُرْجَعُ بَواغِثَ ذلك في الأغلبِ إلى أَنَّهُ كانَ أَمراً لا يَسْتَحِقُّ أن يُحْتَدَّ لَهُ بِذلك القَدْر، وإذ رآه مِراراً يَفْعَلُهُ، فما هو إلا نِتاجُ ما حَسِبَ، وَعُذْرُهُ ما تَقَدَّمَ.

ثُمَّ إِنَّ أَهْلَ السَّنة لا يَعتقدون العصمةَ إلا لِلأنبياءِ، وَالْمَنْصُفُونَ مِنْهُمْ، الْعَالِمُونَ بِسيرةِ هَذا الْعَلَمَيْنِ، يُبَرِّئُونَهُما عَنِ الكَذِبِ والتكبرِ، وَيُخاطَبُونَ عَقلاءَ مَنْ تَكَرَّرَ سَبِيلَ دَعْوَتِهِما، التي هي الدَّعوةُ إلى ما كانَ عليه سَلَفُ الْمُسْلِمِينَ الصَّالِحِ، فَيُرَوْنَ مُولَعِينَ بِحَشْدِ أَسْمَاءِ أَعْلَامٍ، تَكَلَّمُوا على أَبِي الْعَبَّاسِ بْنِ تَيْمِيَّةَ، وَأَخْطَؤُوا، وَيَلْهَجُونَ مِنْ بَيْنِهِمْ بِاسْمِ الذَّهَبِيِّ وَبِرِسالَتِهِ

هذه، في كلِّ محفلٍ و«موقع»: قال الذهبيُّ....، وكتبَ الذهبيُّ....، فإننا نُخاطِبُهُم قائلينَ لهم: مهلاً حنائِيَكُم! وإنْ كانَ قد قالها مؤرخُ الإسلام، فإننا نُهوِّنُ الخَطْبَ في ذلك بعبارةٍ واحدةٍ (كان ابنُ حزمٍ يُكثرُ منها، وأعجبتِ الذهبيُّ!)، فنقولُ لكم: هذا فَهْمُ أبي عبد الله الحافظِ، وقد أخطأ، «فكانَ ماذا؟».



نَصُّ رِسَالَةٍ :
بَيَانُ زَغَلِ الْعِلْمِ
فِي إِصْدَارِ الْمُؤَلَّفِ الثَّانِي لَهَا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه ثقتي

قال الشيخ أبو سعيد خليل بن العلاني: نَقَلْتُ مِنْ خَطِّ شَيْخِنَا أَبِي
عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - بعد أن قرأته عليه - قال بعد
حمد الله والصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم:
إِعْلَمْ - وَفَقَكَ اللهُ تَعَالَى - أَنَّ فِي كُلِّ طَائِفَةٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ مَا يُدْمُ
وَيُعَابُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُتَجَنَّبَ.

القرءاء

فَالْقُرَاءُ الْمُجَوِّدَةُ: فِيهِمْ تَنْطَعُ زَائِدٌ، وَتَخْرِيرٌ، يُؤَدِّي إِلَى أَنَّ الْمُجَوِّدَ
الْقَارِئَ تَبْقَى هِمَّتُهُ مَصْرُوفَةً إِلَى مُرَاعَاةِ الْحُرُوفِ، وَالْمُبَالَغَةِ فِي تَجْوِيدِهَا؛
حَتَّى يَشْغَلَهُ ذَلِكَ عَنْ تَدَبُّرِ مَعَانِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَصْرِفَهُ عَنِ الْخُشُوعِ
فِي التَّلَاوَةِ، وَيُخْلِيهِ قَوِيَّ النَّفْسِ، مُزْدَرِيًّا لِمَنْ يُحَفِّظُ الْقُرْآنَ، فَيَنْظُرُ إِلَيْهِمْ
بِعَيْنِ الْمَقْتِ، وَبِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ يَلْحَنُونَ، وَبِأَنَّ الْقُرَاءَ لَا يَحْفَظُونَ إِلَّا شَوَادَّ
الْقِرَاءَاتِ، فَلَيْتَ شِعْرِي: أَنْتَ مَاذَا عَرَفْتَ؟! وَمَاذَا عَلِمْتَ؟

أَمَّا عَمَلُكَ فَغَيْرُ صَالِحٍ، وَأَمَّا قِرَاءَتُكَ فَثَقِيلَةٌ عَرِيَّةٌ مِنَ الْخُشُوعِ
وَالْحُزْنِ وَالْخَوْفِ، فَاللَّهُ تَعَالَى يُوقِّفُكَ، وَيُبْصِّرُكَ رُشْدَكَ، وَيُوقِظُكَ مِنْ
رَقَدَةِ الْجَهْلِ وَالرَّيَاءِ.

وَصُدُّهُمْ قُرَاءِ النَّعْمِ وَالتَّمْطِيطِ، وَهَؤُلَاءِ - فِي الْجُمْلَةِ - مَنْ قَرَأَ مِنْهُمْ
بِقَلْبٍ وَخَوْفٍ قَدْ يُتَنَفَّعُ بِهِ، فِي الْجُمْلَةِ، فَقَدْ رَأَيْتُ مَنْ يُطْرَبُ وَيُبْكِي، وَيَقْرَأُ
صَاحِحًا.^(١) نَعَمْ، وَرَأَيْتُ مَنْ إِذَا قَرَأَ قَسَى الْقُلُوبَ، وَأَبْرَمَ النُّفُوسَ، وَبَدَّلَ
كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَسَوَّوْهُمْ حَالًا الْجَنَائِزِيَّةُ^(٢).

وَأَمَّا الْقُرَاءُ بِالرُّوَايَاتِ وَالْجَمْعِ، فَأَبْعَدُ شَيْءٍ عَنِ الْخُشُوعِ، وَأَقْدَمُ شَيْءٍ
عَلَى التَّلَاوَةِ بِمَا يُخْرِجُ عَنِ الْقَصْدِ، وَشَعَائِرُهُمْ^(٣) فِي تَكْثِيرِ وُجُوهِ حَمْزَةِ
[ت ١٥٦ هـ]^(٤)، وَتَغْلِيطِ تِلْكَ اللَّامَاتِ، وَتَرْقِيقِ تِلْكَ الرَّاءَاتِ.

إِقْرَأْ - يَا رَجُلُ - وَاعْفِنَا مِنَ التَّغْلِيطِ وَالتَّرْقِيقِ، وَفَرْطَةِ الْإِمَالَةِ، وَالْمُدُودِ،
وَوَقْفِ حَمْزَةٍ.^(٥)

(١) قال الذهبي في: معجم الشيوخ ٤٠٨/٢، في ترجمة المقرئ: أبي بكر بن عبد الحليم
العسقلاني (ت ٧١٣ هـ): «...وكان إذا قرأ هو والشيخ محمد بن الشَّوَّاء [ت ٧٠٣ هـ]، أُطْرَبَا
وَأَبْكِيَا»

(٢) هم الذين يقرؤون القرآن أمام الموتى. وقد ترجم الذهبي لأحدهم في كتابه: تاريخ الإسلام
٩٤٠/١٥ في سطر واحد، فقال: «الموفق القيسي» [ت ٧٠٠ هـ]. الشيخ الجنائزي، نقيب
الرُّعَاظِ وَالْمُوتَى!، وانظر: ترجمة رجلين منهم في الكتاب نفسه: ١٥/١٨٧، ٧٥٢.

(٣) في (ص): (شُعَارُهُمْ)، وكذا هي في نسخ الإصدار الأول الأخرى.

(٤) قال الذهبي في: تاريخ الإسلام ٤٢/٤، في ترجمة: الإمام حمزة بن حبيب الزيات، رحمه الله
تعالى: «...وبالجملة إذا رأيت الإمام في المحراب لهجاً بالقراءات، وتبّع غريبها، فاعلم أنه
فارغ من الخشوع، محبٌ للشهرة والظهور، نسأل الله السلامة في الدين».

(٥) كانت بعد هذا الموضع في (ص) ونسخ الإصدار الأول عبارة: «إلى كم هذا؟».

وآخرُ مِنْهُمْ إِنْ حَضَرَ فِي خَيْمَةٍ^(١)، أَوْ تَلَا فِي مِحْرَابٍ، جَعَلَ دَيْدَنَهُ
إِحْضَارَ غَرَائِبِ الْوُجُوهِ وَالسَّكْتِ، وَالتَّهَوُّعِ^(٢) بِالتَّسْهِيلِ^(٣)، وَنَادَى عَلَى
نَفْسِهِ: أَنَا «أَبُو فَلَانٍ» اعْرِفُونِي؛ فَإِنِّي عَارِفٌ بِالسَّبْعِ!
أَيْشٍ نَعْمَلُ بِكَ؟^(٤)، وَاللَّهِ إِنَّكَ حَجَرٌ مَنْجَنِيْقٌ، رُصَاصٌ ثَقِيلٌ عَلَى
الْأَفْتِدَةِ!

المَحْدُثُونَ

وَأَمَّا أَهْلُ الْحَدِيثِ: فَغَالِبُهُمْ لَا يَفْهَمُونَ، وَلَا هِمَّةَ لَهُمْ فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي
الْحَدِيثِ، وَلَا فِي التَّدْنِيْنِ بِهِ، بَلِ الصَّحِيْحُ وَالْمَوْضُوعُ عِنْدَهُمْ سَوَاءٌ.
إِنَّمَا هِمَّتُهُمْ فِي السَّمَاعِ عَلَى^(٥) الشُّيُوخِ، وَتَكْثِيرِ الْعَدَدِ مِنَ الْأَجْزَاءِ
وَالرُّوَاةِ، لَا يَتَادَّبُونَ بَادَابِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَسْتَفِيْقُونَ مِنْ سَكْرَةِ السَّمَاعِ.
يَسْمَعُ أَحَدُهُم الْآنَ الْجُزْءَ، وَنَفْسُهُ تُحَدِّثُهُ: مَتَى يَرْوِيهِ؟ أَبْعَدَ خَمْسِينَ
سَنَةً؟، وَيَحْكُ مَا أَطْوَلَ أَمَلَكَ! وَمَا أَسْوَأَ عَمَلِكَ!
مَعْدُورٌ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ [ت ١٦١هـ] إِذْ قَالَ فِيْمَا رَوَى عَنْهُ حَمَّادُ بْنُ

(١) لَمْ تُنْقَطِ الْكَلِمَةُ فِي (ص)، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْعَلَاثِي لَمْ يَنْقُطْهَا كَذَلِكَ، فَيُمْكِنُ قِرَاءَتُهَا: (خَتْمَةٌ) كَمَا فِي النِّسْخِ الْآخَرَى.

(٢) التَّهَوُّعُ: التَّقْيُّوْ.

(٣) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فِي (ص) وَنَسْخِ الْإِصْدَارِ الْأَوَّلِ: (وَأَتَى بِكُلِّ خِلَافٍ).

(٤) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فِي (ص) وَفِي نَسْخِ الْإِصْدَارِ الْأَوَّلِ عِبَارَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: (لَا صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ!)

(٥) فِي (ص) وَبَقِيَّةِ الْإِصْدَارِ الْأَوَّلِ قَيْدُ (الشُّيُوخِ) بِكَلِمَةِ (جَهْلَةٌ)، فَكَانَتْ: (جَهْلَةُ الشُّيُوخِ).

زيد [ت ١٧٩هـ]: «لَوْ كَانَ الْحَدِيثُ خَيْرًا لَدَهَبَ كَمَا دَهَبَ الْخَيْرُ»^(١)

صَدَقَ - وَاللَّهُ - وَأَيُّ خَيْرٍ فِي حَدِيثٍ مَخْلُوطٍ صَحِيحُهُ بِوَاهِيهِ؟ وَأَنْتَ لَا تُقَلِّبُهُ^(٢)، وَلَا تَبْحَثُ عَنْ نَاقِلِيهِ، وَلَا تَدِينُ اللَّهَ بِهِ.

أَمَّا الْيَوْمَ - فِي زَمَانِنَا - فَمَا يُفِيدُ الْمَحَدَّثُ الطَّلَبُ وَالسَّمَاعُ مَقْصُودُ الْحَدِيثِ أَبَدًا مِنَ التَّدِينِ بِهِ، بَلْ فَائِدَةُ السَّمَاعِ لِيُرْوَى^(٣).

خِطَابِي مَعَكَ - يَا مُحَدَّثُ - لَا مَعَ مَنْ يَسْمَعُ وَلَا يَعْقِلُ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الصَّلَاةِ، وَلَا يَتَجَنَّبُ الْفَوَاحِشَ، وَلَا قَرَشَ الْحَشَائِشِ^(٤)، وَلَا يُحْسِنُ أَنْ يَصْدُقَ، فَيَا هَذَا! لَا تَكُنْ^(٥) مِثْلِي، فَإِنِّي نَحْسٌ، أَبْغِضُ الْمُنَاحِيسَ!

فَطَالِبُ الْحَدِيثِ يَنْبَغِي لَهُ أَوَّلًا أَنْ يُحْصَلَ^(٦): «الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ»، و«الْأَحْكَامُ» لِلضُّيَاءِ [ت ٦٤٣هـ]، أَوْ غَيْرِهِ، وَيُذَمَّنَ النَّظَرُ فِيهَا^(٧).

وَلَا أَقَلَّ مِنْ تَحْصِيلِ كِتَابٍ مُخْتَصَرٍ، كـ«الْإِلْمَامِ»، وَدَرْسِهِ، فَأَيْشِ

(١) حُذِفَ إِسْنَادُ الرِّوَايَةِ فِي الْأَصْلِ، وَقَدْ كَانَ موجودًا فِي (ص) وَنَسَخَ الْإِصْدَارُ الْأَوَّلُ وَهُوَ (...). إِذْ قَالَ، فِيمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ التَّغْلِبِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ...، وَقَدْ وَرَدَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ بِإِسْنَادٍ وَلَفْظٍ آخَرَيْنِ، فِي كِتَابِ: (شَرْفُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ)، لِلخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ (ت ٤٦٣هـ)، وَهُوَ: «لَوْ كَانَ هَذَا مِنَ الْخَيْرِ لَنَقَصَ كَمَا يَنْقُصُ الْخَيْرُ». ص ٢٠٦، وَفِي إِسْنَادِهِمَا مَقَالَ.

(٢) كَلِمَةٌ (تَقْلِبُهُ) فِي (ص) غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ، وَيُمْكِنُ قِرَاءَةُ الْكَلِمَةِ، كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ: (تُقَلِّبُهُ).

(٣) ضُبِطَتْ ضَبْطَ قَلَمٍ فِي (ص): (يُرْوَى). وَكَانَ بَعْدَهَا هَذِهِ الْجُمْلَةُ: (فَهَذَا - وَاللَّهُ - لِغَيْرِ اللَّهِ).

(٤) كَذَا كَتَبَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي الْأَصْلِ، وَلَمْ تُنْقَطْ بَعْضُ حُرُوفِهَا فِي (ص)، وَلَعَلَّ صَوَابَهَا مَا نَقَلَهُ ابْنُ طُولُونَ مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ فِي كِتَابِ (نَقْدِ الطَّالِبِ): (وَلَا قَرَّ مِنَ الْخَسَائِصِ).

(٥) فِي (ص): (لَا تَكُنْ مُجْرَمًا مِثْلِي)، وَفِي غَيْرِهَا: (لَا تَكُنْ مُحْرَمًا مِثْلِي).

(٦) فِي (ص): (أَنْ يَنْسَخَ).

(٧) فِي (ص) كَانَ اسْمُ (عَبْدِ الْحَقِّ) مَعَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ: (وَيُكْثَرُ مِنْ تَحْصِيلِ تَوَالِيفِ الْبَيْهَقِيِّ، فَإِنَّهَا نَافِعَةٌ).

هُوَ السَّمَاعُ الْمُجَرَّدُ عَلَى جَهْلَةٍ شَيْوخَ يَنَامُونَ، وَصِبْيَانُ يَلْعَبُونَ، وَالشَّبَبَةُ يَتَحَدَّثُونَ وَيَمَزْحُونَ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ يَنْعَسُونَ وَيُكَابِرُونَ، وَالْقَارِئُ يُصَحِّفُ وَيُحَرِّفُ، وَإِتْقَانُهُ فِي تَكْثِيرِ: «أَوْ كَمَا قَالَ»، وَالرُّضْعُ يَتَضَاغُونَ! (١).

خَلُونَا! فَقَدْ بَقِينَا ضُحَكَةً لِأُولِي الْمَعْقُولَاتِ، يَطْنُزُونَ بِنَا وَيَقُولُونَ:
هَؤُلَاءِ أَهْلُ الْحَدِيثِ!؟

نَعَمْ، يَا زَنْدِيقُ (٢) وَلَوْ لَمْ يَنْقَ إِلَّا تَكَرِيرُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَكَانَ خَيْرًا مِنْ أَقَاوِيلِكَ الْكَاذِبَةِ، الَّتِي تُضَادُّ الدِّينَ، وَتَطْرُدُ الْإِيمَانَ وَالْيَقِينَ، وَتُرْذِي إِلَى أَسْفَلِ سَافِلِينَ.

لَكِنَّكَ مَعْدُورٌ، فَمَا رَأَيْتَ أَهْلَ الْحَدِيثِ وَلَا أَوْلَهُمْ، أَمَّا أَهْلُ الْحَدِيثِ الْمَخْضِيِّ فَأَوْلَهُمْ شَيْخُ عَالِي الْإِسْنَادِ جِدًّا، بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَاحِدٌ مَعْصُومٌ [عَنْ] مَعْصُومٍ، سَيِّدُ الْبَشَرِ، عَنْ جَبْرِيلَ، عَنِ اللَّهِ ﷻ، وَطَلَبْتُهُ مِثْلَ: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ الْحَافِظِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالسَّادَةِ الْأُمَرَاءِ (٣) الَّذِينَ طَالَتْ أَعْمَارُهُمْ، وَعَلَا سَنَدُهُمْ، وَانْتَصَبُوا لِلرَّوَايَةِ الرَّفِيعَةِ.

فَحَمَلَ عَنْهُمْ مِثْلَ مَسْرُوقٍ [ت ٦٣هـ]، وَسَعِيدِ بْنِ الْمَسِيَّبِ [ت ٩٤هـ]، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ [ت ١١٠هـ]، وَالشَّعْبِيِّ [ت ١٠٤هـ]، وَعُرْوَةَ بْنِ

(١) مِنَ الضَّغَاءِ، يُقَالُ: ضَغَا الذَّنْبُ وَالسُّنُورُ وَالثَّلْبُ، إِذَا صَوَّتَ وَصَاحَ. وَقَدْ وَرَدَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ

فِي بَعْضِ نَسَخِ الرِّسَالَةِ، وَفِي نَشْرَتِي الْكِتَابِ: (يَتَصَاعِقُونَ)!

(٢) لَيْسَتْ كَلِمَةُ (يَا زَنْدِيقُ) فِي (ص) وَلَا فِي النِّسْخِ الْآخَرِي، وَلَكِنْ نَجَدُ مَكَانَهَا كَلِمَةً: «يَا دَائِصُ»،

مِنْ دَائِصٍ دَيْصًا وَدَيْصَانًا إِذَا زَاغَ، وَدَائِصٌ عَنِ الطَّرِيقِ يَدَيْصُ: عَدَلٌ، وَدَائِصُ الرَّجُلُ يَدَيْصُ: فَرٌّ،

وَالدَّائِصَةُ: السَّفَلَةُ، لِكثْرَةِ حَرَكَتِهِمْ، وَاحِدُهُمْ: دَائِصٌ. انْظُرْ: الْمُحْكَمَ وَالْمَحِيطَ الْأَعْظَمَ، لِابْنِ

سَيِّدَةِ ٨ / ٣٥٨، وَقَدْ اسْتَعْدَمَهَا الذَّهَبِيُّ فِي: تَذَكُّرَةِ الْحِفَاطِ ص ٦، وَفِي: الْمُنتَقَى مِنْ مَنَاجِ

الْإِعْتِدَالِ ص ٥٩١، وَفِي رِسَالَتِهِ: الْمَقْدَمَةُ الزَّهْرَاءُ فِي إِضْحَاحِ الْإِمَامَةِ الْكُبْرَى ص ١٧.

(٣) فِي (ص): (وَسَادَةُ النَّاسِ).

الزُّبَيْرِ [ت ٩٤هـ]، وأشباههم - رُضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَأَرْبَابِ الرِّوَايَةِ وَالذَّرَايَةِ، وَالصَّدُوقِ وَالْعِبَادَةِ، وَالِإِتْقَانِ وَالزَّهَادَةِ،^(١) مِثْلُ: الزُّهْرِيِّ [ت ١٢٤هـ]، وَقَتَادَةَ [ت ١١٨هـ]، وَالْأَعْمَشِ [ت ١٤٨هـ]، وَابْنِ جُحَادَةَ [ت ١٣١هـ]، وَأَيُّوبَ [ت ١٣١هـ]، وَابْنَ عَوْنٍ [ت ١٥١هـ]. وَأُولَئِكَ السَّادَةُ الَّذِينَ أَخَذَ عَنْهُمْ مِثْلُ الْأَوْزَاعِيِّ [ت ١٥٧هـ]، وَمَالِكٍ [ت ١٧٩هـ]، وَالثَّوْرِيِّ [ت ١٦١هـ]، وَالْحَمَّادَيْنِ^(٢)، وَاللَّيْثِ [ت ١٧٥هـ] وَخَلَقَ سِوَاهُمْ، مِنْ أَشْيَاخِ ابْنِ الْمُبَارَكِ [ت ١٨١هـ]، وَالشَّافِعِيِّ [ت ٢٠٤هـ]، وَيَحْيَى بْنِ الْقَطَّانِ [ت ١٩٨هـ]، وَالْقَعْنَبِيِّ [ت ٢٢١هـ]، وَعِدَدٍ مِنْ أَعْلَامِ أُمَّةِ الْحَدِيثِ، وَالْفَقْهِ فِي الدِّينِ، فَهَؤُلَاءِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ، الَّذِينَ خَلَفَهُمْ مِثْلُ: أَحْمَدَ [ت ٢٤١هـ]، وَإِسْحَاقَ [ت ٢٣٨هـ]، وَعَلِيَّ بْنِ الْمَدِينِيِّ [ت ٢٣٤هـ]، وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ [ت ٢٣٣هـ]، وَأَبِي حَيْثَمَةَ [ت ٢٣٤هـ]، وَابْنَ كُرَيْبٍ [ت ٢٤٨هـ]، وَابْنَ نُمَيْرٍ [ت ٢٣٤هـ]، وَبُنْدَارَ [ت ٢٥٢هـ]، وَبَابَتَهُمْ مِثْلُ شَيْوَخِ الْبُخَارِيِّ [ت ٢٥٦هـ]، وَمُسْلِمَ [ت ٢٦١هـ]، وَأَبِي دَاوُدَ [ت ٢٧٥هـ]، وَالنَّسَائِيَّ [ت ٣٠٣هـ]، وَأَبِي زُرْعَةَ [ت ٢٦٤هـ]، وَأَبِي حَاتِمٍ [ت ٢٧٧هـ]، وَمُحَمَّدَ بْنَ نَصْرِ [ت ٢٩٤هـ]،^(٣) وَابْنَ خُزَيْمَةَ [ت ٣١١هـ]، وَخَلَائِقَ مِمَّنْ كَانَ فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ، الْوَاحِدُ مِنْهُمْ أُلُوفٌ مِنَ الْحُفَّازِ، وَنَقْلَةِ الْعِلْمِ الشَّرِيفِ.

ثُمَّ تَنَاقَصَ هَذَا الشَّأْنُ فِي الْمِئَةِ الرَّابِعَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمِئَةِ الثَّالِثَةِ، وَلَمْ

(١) فِي (ص): (الَّذِينَ مِنْ طَلَبَتِهِمْ مِثْلُ...).

(٢) يَعْنِي: حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ١٦٧هـ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ الْمُتَوَفَى سَنَةَ ١٧٩هـ.

(٣) كَانَ اسْمُ: صَالِحِ جَزَرَةَ (ت ٢٩٣هـ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، فِي (ص) وَبَقِيَّةِ نَسْخِ الْإِصْدَارِ الْأَوَّلِ

لِلرِّسَالَةِ، فَلَا يُدْرَى أَحَدُفَهُ الْمُؤَلِّفُ، أَمْ هُوَ سَهُوٌ مِنَ النَّاسِخِ؟

يَزُلْ يَنْقُصُ إِلَى الْيَوْمِ، فَأَفْضَلُ مَنْ فِي وَقْتِنَا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ - عَلَى قِلَّتِهِمْ -
نَظِيرُ صِغَارٍ مَنْ كَانَ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ عَلَى كَثَرَتِهِمْ.

فَكَمْ مِنْ رَجُلٍ مَشْهُورٍ بِالْفِقْهِ وَبِالرَّأْيِ فِي الزَّمَنِ الْقَدِيمِ، أَفْضَلُ مِنْ
الْمُحَدِّثِينَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَكَمْ مِنْ رَجُلٍ مِنْ مُتَكَلِّمِي الْقَدَمَاءِ أَعْرَفَ بِالْأَثَرِ
مِنْ أَهْلِ سُنَّةِ زَمَانِنَا، فَمَا أَدْرَكْنَا مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ إِلَّا طَائِفَةً؛ كَقَاضِي
مِصْرَ وَعَالِمِهَا: ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ [ت ٧٠٢هـ]، وَالْحَافِظِ الْحُجَّةِ شَرِيفِ الدِّينِ
الدِّمَاطِيِّ [ت ٧٠٥هـ]، وَالْحَافِظِ جَمَالِ الدِّينِ بْنِ الظَّاهِرِيِّ [ت ٦٩٦هـ] ^(١)،
وَالشَّيْخِ شَهَابِ الدِّينِ بْنِ فَرَجٍ [ت ٦٩٩هـ]، وَنَحْوِهِمْ.

وَأَدْرَكْنَا مِنْ عَكْرِ ^(٢) الطَّائِفَةِ ^(٣): شَهَابُ الدِّينِ بْنِ الدَّقُوقِيِّ [ت ٦٩٥هـ]،
بِالْغَا، وَنَجَمُ الدِّينِ بْنِ الْخُبَّازِ [ت ٧٠٣هـ]، وَعَبْدُ الْحَافِظِ الشَّرْوَطِي
[ت ٦٩٨هـ]. وَبِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْوَقْتِ أَنَا سٌ يَفْهَمُونَ هَذَا الشَّأْنَ،
وَيَعْتَنُونَ بِالْأَثَرِ الْإِغْتِنَاءَ التَّامَّ، كَالْحَافِظِ جَمَالِ الدِّينِ الْمَزِّيِّ [ت ٧٤٢هـ] ^(٤)،
وَالْبَرْزَالِيِّ [ت ٧٣٩هـ]، وَابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ [ت ٧٣٤هـ]، وَقُطْبُ الدِّينِ
الْحَلَبِيِّ [ت ٧٣٥هـ]، وَتَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيِّ [ت ٧٥٦هـ]، وَابْنُ الْقَاضِي بَدْرِ
الدِّينِ ابْنِ جَمَاعَةَ [ت ٧٦٧هـ]، وَابْنُ الْعَلَائِيِّ [ت ٧٦١هـ]، وَأَمِينُ الدِّينِ

(١) قَالَ عَنْهُ فِي: تَارِيخِ الْإِسْلَامِ (١٥/٨٣٥): «وَقُلَّ مَنْ رَأَيْتُ مِثْلَهُ، بَلْ عُدِمَ!».

(٢) عَكَرٌ مِثْلُ: كَدَّرَ، يُقَالُ: عَكَرَ الْمَاءُ وَنَحْوَهُ عَكَرًا: كَدَرَ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا: الْبَقِيَّةُ الْبَاقِيَةُ مِنْ ذِكْرِهِمْ.

(٣) قَوْلُهُ: (وَأَدْرَكْنَا مِنْ عَكْرِ الطَّائِفَةِ) لَيْسَ فِي (ص)، وَيَبْدُو أَنَّ كَلِمَةَ (الطَّائِفَةِ) حُرِفَتْ فِي بَقِيَّةِ
النَّسْخِ فَكُتِبَتْ: (الطَّلَبَةُ).

(٤) كَانَ اسْمُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، بَعْدَ الْمَزْيِيِّ، فِي نَسْخَةِ (ص) وَجَمِيعِ نَسْخِ
الْإِصْدَارِ الْأَوَّلِ لِلرِّسَالَةِ، وَيَدُلُّ حَذْفُهُ فِي نَسْخَةِ الْأَصْلِ، عَلَى أَنَّ تَارِيخَ إِعَادَةِ كِتَابَةِ الرِّسَالَةِ مِنْ
قَبْلِ الذَّهَبِيِّ كَانَ بَعْدَ وَفَاةِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَلِذَلِكَ حُذِفَ مَعَ اسْمِهِ اسْمُ إِمَامٍ مُحَدِّثٍ آخَرَ، مِنْ مُحَدِّثِي
الْوَقْتِ، هُوَ الْقَاضِي شَمْسُ الدِّينِ الْحَنْبَلِيُّ الَّذِي تَوَفِيَ سَنَةَ ٧٢٦هـ.

الواني [ت ٧٣٥هـ]، وفخر الدين ابن الفخر [ت ٧٣٢هـ]، وابن إمام جامع الصالح [ت ٧٤٥هـ]، ومحّب الدين المقدسي [ت ٧٣٧هـ]، وفخر الدين النويري [ت ٧٥٧هـ]^(١)، وسيدي عبد الله بن خليل [ت ٧٧٧هـ]، وجماعة سواهم فيهم العكر والغناء - الله يستر - والمرء مع من أحب، والسعيد من نهض وأهّب، وعلى الطاعة أكب، والله الموفق والهادي.

الفقهاء المالكية

على خير وفضل، إن سلم فضائهم ومفتوهم من التسرع في الدماء والتكفير، فإن الحاكم والمفتي يتعين عليه أن يراقب الله تعالى، ويتأني في الحكم بالتقليد، ولا سيما في إراقة الدماء، والله تعالى ما أوجب عليهم تقليد إمامهم، في جميع أقواله، مسألة مسألة، بل لهم أن يأخذوا من قوله ويتركوا، كما قال مالك: «كل واحد يؤخذ من كلامه ويترك، إلا صاحب هذا القبر»^(٢) صلى الله تعالى عليه وسلم.

فيا هذا! إذا وقفت - غداً - بين يدي الله تعالى، فسألك: لم أبحت دم فلان؟ فما حجتك؟^(٣) إن قلت: قلدت إمامي. فقال لك: وأنا أوجب عليك

(١) وهذا الاسم مما أضيف عند إعادة كتابة الرسالة، وليس في (ص) ولا في بقية النسخ، وقد قال عنه في: المعجم المختص (ص ١٥٦): «...الإمام العلامة، المحدث الفقيه، الورع الصالح، جمال الإسلام...أخي وحبيبي، وشيخي وودادي، أحسن الله جزاءه...وهو خير مني وأشد حبا لي في الله».

(٢) هذه كلمة مشتهرة عن الإمام مالك، وهي مبدأ عظيم في الدين، وقد جاءت آثار عن بعض الصحابة والتابعين، في معناه، ولكني ما وقفت على مصدر ما ساق به سنداً إلى الإمام مالك.

(٣) كأنه يشير هنا - بخاصة - إلى ما جرى في الحادي والعشرين من ربيع الأول سنة ٧٢٦هـ، من حكم قاضي المالكية في دمشق بضرب عنق: (ناصر الدين الهيتي) - وإن تاب وأسلم -

تقليد زَيْد؟^(١)

ثَبَّتَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدَّمَاءِ» الْحَدِيثَ^(٢)، وَقَالَ: «لَا يَزَالُ الْمَرْءُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يَتَنَدَّ بِدَمٍ حَرَامٍ»^(٣). نَعَمْ، مَنْ رَأَيْتَهُ زَنْدِيقًا، عَدُوًّا لِلَّهِ تَعَالَى، فَاتَّقِ اللَّهَ تَعَالَى فِيهِ وَأَرِقْ دَمَهُ، بَعْدَ أَنْ تَتَأَنَّى فِيهِ قَلِيلًا، وَاللَّهُ تَعَالَى الْمَوْفُوقُ.^(٤)

الشافعية^(٥)

أَكْبَسُ النَّاسِ وَأَعْلَمُ مِنْ غَيْرِهِم بِالَّذِينَ، وَأُسُّ مَذْهَبِهِمْ مَبْنِيٌّ عَلَى اتِّبَاعِ

= وكان هذا المقتول قد حفظ القرآن، وكتاب (التنبيه) في فقه الشافعية، ويبدو أنه وقع في شرك «الباجرقيّة» من الصوفية فأصلوه، نَعَمْ، قد كان قَتْلٌ للمتزندقة قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، لكن الذهبي قال في ترجمة الهيتي: «وقد كنتُ لِمُتُّهُ وَخَوْفُهُ وَحَذَرْتُهُ مِنْ خَسَارَةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَأَصْنَعِي إِلَيَّ قَوْلِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا مَاتَ عَلَيْهِ»، مع قوله في موضع آخر بأنه قُتِلَ: «على الزندقة الواضحة». انظر كتاب: تاريخ حوادث الزمان، لابن الجزري ١٠٦/٢، وذيل تاريخ الإسلام: ص ٢٤٤، وذيل العبر في خبر من عبر: ٧٥/٤.

(١) ليست كلمة: (زيد) في (ص)، وإنما فيها كلمة: (إمامك). ولا تستقيم الكلمتان معاً، فهي مما غيره الذهبي.

(٢) أخرجه البخاري، رقم ٦٤٧١.

(٣) أخرجه البخاري رقم ٦٤٦٩ بلفظ: (مالم يُصَبَّ)، أما لفظ: يَتَنَدَّ، فقد جاء عند أحمد (١٧٤٧٢)، وابن ماجه (٢٦٨١) بلفظ (من لقي الله لا يشرك به شيئاً لم يتندد بدم حرام دخل الجنة.).

(٤) كان سياق الكلام في (ص) هكذا: «...وأرق دمه ابتغاء وجه الله تعالى، بعد أن تستفتي قلبك فيه، وتسنخبر الله تعالى فيه».

(٥) في (ص) وبقية النسخ يأتي الشافعية في الترتيب بعد الحنفية، وهنا قدّموا، فظاهر أنه تعديل من المؤلف، إذ لا يُظن أن يُقدِّم على ذلك الناسخ خليل الحنفي، وتعليقه الآتي على كلام الذهبي في الحنفية ما سترى.

الحديث المتّصل الثابت، وإمامهم من رؤوس أصحاب الحديث^(١).

فإن حَصَلَتْ - يا فلان - مذهبُهُ لِتَدِينَ اللهَ تعالى بِهِ، وَتَدْفَعَ عَنْ نَفْسِكَ الْجَهْلَ، فَأَنْتَ بِخَيْرٍ، وَإِنْ كَانَتْ هِمَّتُكَ هِمَّةَ إِخْوَانِكَ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْبَطَّالِينَ^(٢)، الَّذِينَ قَصَدُوهُمُ الْمَنَاصِبُ، وَالْمَدَارِسُ، وَالْدُنْيَا، وَالرَّفَافِيَّةُ، وَالثِيَابُ الْفَاخِرَةُ، فَمَا ذَا بَرَكَةُ الْعِلْمِ، وَلَا هَذِهِ نِيَّةٌ خَالِصَةٌ، بَلْ ذَا بَيْعٍ لِلدِّينِ بِحُسْنِ عِبَارَةٍ، وَتَعَجُّيلٍ لِلْأَجْرِ، وَتَحَمُّلٍ لِلْوِزْرِ، وَغَفْلَةٍ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَوْ كُنْتَ ذَا صَنْعَةٍ لَكُنْتَ بِخَيْرٍ، تَأْكُلُ مِنْ كَسْبِ يَمِينِكَ، وَعَرَقِ جَبِينِكَ، وَتَزْدَرِي نَفْسَكَ، وَلَا تَتَكَبَّرَ بِالْعِلْمِ، أَوْ كُنْتَ ذَا تِجَارَةٍ لَكُنْتَ تُشَبِّهُ عِلْمَاءَ السَّلَفِ؛ الَّذِينَ مَا أَبْصَرُوا الْمَدَارِسَ وَلَا سَمِعُوا بِالْجِهَاتِ، وَهَرَبُوا لَمَّا طُلِبُوا لِلْقَضَاءِ، وَتَعَبَّدُوا بِعِلْمِهِمْ، وَبَذَلُوهُ لِلنَّاسِ، وَرَضُوا بِثَوْبٍ خَامٍ وَبِكِسْرَةٍ، كَمَا كَانَ - مِنْ قَرِيبٍ - الْإِمَامُ أَبُو إِسْحَاقَ الشِّيرَازِي [ت ٤٧٦هـ]، وَبِالْأَمْسِ: الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ النُّوويُّ، [ت ٦٧٦هـ]، وَكَمَا تَرَى الْيَوْمَ: عَبْدَ اللَّهِ بْنُ خَلِيلٍ^(٣).

وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ؛ احْذَرِ الْمِرَاءَ فِي الْبَحْثِ، وَإِنْ كُنْتَ مُحِقًّا، وَلَا تُنَازِعْ فِي مَسْأَلَةٍ لَا تَعْتَقِدُهَا، وَاحْذَرِ الْكِبَرَ وَالْعُجْبَ بِعِلْمِكَ، فَيَا سَعَادَتَكَ إِنْ نَجَوْتَ مِنْهُ كَفَافًا؛ لَا عَلَيْكَ وَلَا لَكَ، فَوَاللَّهِ مَا رَمَقْتُ بَعْضِي أَوْسَعَ عِلْمًا، وَلَا أَقْوَى ذِكَاءً مِنَ الشَّيْخِ تَقِيَّ الدِّينِ بْنِ تَيْمِيَّةَ [ت ٧٢٨هـ]،

(١) فِي (ص) وَالنَّسْخِ الْآخَرَى: (...وَمُنَاقِبُهُ جَمَّةٌ).

(٢) الْبَطَّالُونَ: جَمْعُ بَطَّالٍ، وَهُوَ الرَّجُلُ الْفَارِغُ مِنْ عَمَلٍ مُفِيدٍ.

(٣) لَعَلَّ هَذَا الْمَوْضِعَ جَذَبَ انْتِبَاهَ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ، فَقَالَ، وَهُوَ يَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ بْنَ خَلِيلٍ: «وَقَدْ بَالِغَ الذَّهْبِيِّ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ: بَيَانُ زَغَلِ الْعِلْمِ، وَفِي غَيْرِهِ..» وَأُورِدَ كَلَامًا لِلذَّهْبِيِّ مِنْ: مَعْجَمِ الشُّيُوخِ ١/ ٣٣٠-٣٣١، وَالْمَعْجَمِ الْمُخْتَصِّ ١٢٦. وَانْظُرْ: إِنْبَاءُ الْغَمْرِ: ١/ ١٦٩.

رحمه الله تعالى^(١)، وَقَدْ تَعَبْتُ فِي وَزْنِهِ، وَفَتَّشْتُهُ فِي سِنِينَ مُتَطَاوِلَةٍ، حَتَّى مَلَلْتُ^(٢)، وَقَدْ رَأَيْتَ مَا آلَ إِلَيْهِ أَمْرُهُ، مِنْ الْمُقْتِ لَهُ، وَالْأَزْدِرَاءَ بِهِ، وَالتَّكْفِيرَ، وَذَلِكَ كُلُّهُ نَتِيجَةُ الْعُجْبِ، وَفَرَطِ الْغَرَامِ فِي رِئَاسَةِ الْمَشِيخَةِ، وَالْأَزْدِرَاءَ بِالْأُثْمَةِ الْكِبَارِ^(٣)، وَمَا دَفَعَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَعَنْ أَمْثَالِهِ^(٤) أَكْثَرَ،

(١) كان قد كتب، كما في (ص) وبقية النسخ: «...ولا أقوى ذكاءً من رَجُلٍ يُقَالُ له: ابن تيمية! مع الزُّهْدِ فِي الْمَأْكَلِ وَالْمَلْبَسِ وَالنِّسَاءِ، وَمَعَ الْقِيَامِ فِي الْحَقِّ وَالْجِهَادِ بِكُلِّ مُمَكِّنٍ».

(٢) يختلف الكلام، بعد هذا الموضوع، عما كان عليه في إصداره الأول اختلافاً ظاهراً، فقد كان في نسخة (ص) وبقية النسخ كالتالي: «...فَمَا وَجَدْتُ قَدْ آخَرُهُ بَيْنَ أَهْلِ مِصْرَ وَالشَّامِ، وَمَقَتْنُهُ نُفُوسُهُمْ، وَازْدَرَاوْا بِهِ وَكَدَّبُوهُ وَكَفَرُوهُ إِلَّا الْكِبَرُ وَالْعُجْبُ، وَفَرَطُ الْغَرَامِ فِي رِئَاسَةِ الْمَشِيخَةِ، وَالْأَزْدِرَاءَ بِالْكِبَارِ، فَانْظُرْ كَيْفَ وَبَالَ الدَّعَاوَى، وَمَحَبَّةَ الظُّهُورِ - نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْمَسَامَحَةَ - فَقَدْ قَامَ عَلَيْهِ نَاسٌ لَيْسُوا بِأَوْرَعَ مِنْهُ، وَلَا أَعْلَمَ مِنْهُ، وَلَا أَزْهَدَ مِنْهُ، بَلْ يَتَجَاوَزُونَ عَنْ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ، وَأَنَامِ أَصْدِقَائِهِمْ، وَمَا سَلَطَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ بِتَقْوَاهُمْ وَجَلَالَتِهِمْ، بَلْ يَذْنُبُونَهُ، وَمَا دَفَعَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ أَتْبَاعِهِ أَكْثَرَ، وَمَا جَرَى عَلَيْهِمْ إِلَّا بَعْضُ مَا يَسْتَحِقُّونَ، فَلَا تُكُنْ فِي رَيْبٍ مِنْ ذَلِكَ».

(٣) تقدّم الكلام على خطأ الحافظ في ذلك في أول الكتاب، ويقال هنا: كيف يكون فرط الغرام برئاسة مشيخة عند رجل، قال المؤلف عنه: «...ما رأيت في العالم أكرم منه، ولا أفرغ منه عن الدينار والدرهم، لا يذكره ولا أظنه يدور في ذهنه...؟! وقال هو عن نفسه: «...وإن حُبِسْتُ، فَالْحَبْسُ فِي حَقِّي مِنْ أَعْظَمَ نِعَمِ اللَّهِ عَلَيَّ، وَوَاللَّهِ مَا أُطِيقُ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيَّ فِي هَذَا الْحَبْسِ، وَلَيْسَ لِي مَا أَخَافُ النَّاسَ عَلَيْهِ، لَا إِقْطَاعِي، وَلَا مَدْرَسَتِي، وَلَا مَالِي، وَلَا رِئَاسَتِي وَجَاهِي» مجموع الفتاوى ٢١٦/٣، وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ): «...وقد عَرَّضَ عَلَيْهِ قَضَاءُ الْقَضَاةِ قَبْلَ التَّسْعِينَ [٦٩٠هـ]، وَمَشِيخَةُ الشُّيُوخِ، فَلَمْ يَقْبَلْ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ. قَرَأْتُ ذَلِكَ بِخَطِّهِ». الذيل على طبقات الحنابلة ٤/٤٩٨-٥٠٩، وأما أنه ازدري الكبار، فنعم، لكنه إنما ازدري مَنْ «قَدْ تَبَرَّهْنَ زَعْلُهُ» (هذا تعبير للذهبي في: سير أعلام النبلاء ١٤/٣٤٣)، ممن أشار المؤلف إليهم في ترجمة: نصر المُنِيجِي (ت ٧١٩هـ) حين قال: «... ونقل إليه أوباش عن شيخنا ابن تيمية أنه يَحُطُّ عَلَى الْكِبَارِ، فَبَنَى عَلَى ذَلِكَ، فَهَلَّا اتَّعَطَّتْ فِي نَفْسِكَ بِذَلِكَ، وَلَمْ تَحُطَّ عَلَى ابْنِ تَيْمِيَّةٍ؟ فَإِنَّهُ وَاللَّهِ مِنْ كِبَارِ الْأُثْمَةِ، وَبَعْدُ فَكَلَامُ الْأَقْرَانِ لَا يَقْبَلُ كُلُّهُ، وَيَقْبَلُ مِنْهُ مَا تَبَرَّهْنَ!». ذيل تاريخ الإسلام ص ١٦٨.

(٤) يُفْهَمُ أَنَّ الذَّهْبِيَّ كَانَ يَخَالِفُ تَصَرُّفَاتِ «أَيَّةٍ»، وَغَيْرِ «مَدْرُوسَةٍ» صَدَرَتْ مِنْ بَعْضِ تَلَامِيذِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ جَلَبَتْ لَهُ وَلَهُمْ مَزِيداً مِنَ الْأَذَى، وَأُورِدَ مُصَدَّرٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ فِي ذَلِكَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ =

فلا تكن في رَيْبٍ من ذلك!

الْحَنْفِيَّةُ

أُولُو التَّدْقِيقِ والرَّأْيِ والذِّكَاءِ، والْفَضْلُ مِنْ مِثْلِهِمْ^(١) إِنْ سَلِمُوا مِنْ التَّحِيلِ عَلَى الرَّبَا، وإِبْطَالِ الزَّكَاةِ، وَنَقْرِ الصَّلَاةِ، وَالْعَمَلِ بِالمَسَائِلِ الَّتِي يَسْمَعُونَ النُّصُوصَ النَّبَوِيَّةَ بِخِلَافِهَا.

فَيَا هَذَا!^(٢) دَعْ مَا يَرِيئُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيئُكَ، وَاحْتَطِّ لِدِينِكَ، وَلَا يَكُنْ هَمَّكَ الْحُكْمَ بِمَذْهَبِ إِمَامِكَ فِي المِيَاهِ والطَّهَارَةِ، وَالْوُثْرِ، وَالْأُضْحِيَّةِ،

= العينيوسي (كان حياً سنة ٧٠٦هـ)، وابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، وابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، وعبد الله الإسكندري (ت ٧٥٤هـ)، والصلاح الكُتُبِي (ت ٧٦٤هـ)، وكانوا شباباً. وانظر: تاريخ حوادث الزمان، لابن الجزري: ١١١/٢-١١٤. ويُفهم أن غير الذهبي، ممن يعظم ابن تيمية، كانوا على هذا الموقف، منهم: عبد الرزاق الحلبي البزاز (كان حياً سنة ٧٥٨هـ)، فقد كتب على تعليق لعبد الله الإسكندري على نسخة من كتاب (بغية المرتاد) لابن تيمية قائلاً: «وعبد الله بن سعيد هذا هو الشهير بابن أُرْدَبِين، وهو صاحب الشيخ تقي الدين، سامحه الله تعالى فيما جناهُ على الشيخ من تصرفاته التي أنتجت فتناً كان عنها ما كان، ولا شك أنه لا يقصد ضرراً للشيخ، ولكن كان يُلْغِه ما يُوجب له أن يقول، فيقع ما يُسعى في سدِّ ذلك الخرق، ولمَّ ذلك الشُّعْث، وإصلاح الشعب، ولم يزل المذكور كذلك إلى أن فارق الحياة الدنيا، وكان خيراً. نقله كما شاهده عبدالرزاق بن محمد بن أحمد الحلبي البزاز، لطف الله به». انظر: بغية المرتاد، لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ١٦٢، وترجمة الإسكندري في: المعجم المختص، ص ١٣٢.

(١) في (ص) وبقيّة النسخ: (والخير من مثلهم)، وقد ضُبِطَتْ ضَبْطَ قَلَمٍ فِي نَسَخَتَيْنِ: (مَنْ مِثْلِهِمْ) بحيث يُقرأ الكلام هكذا: «الْفُقَهَاءُ الْحَنْفِيَّةُ: أُولُو التَّدْقِيقِ والرَّأْيِ والذِّكَاءِ والخير، مَنْ مِثْلِهِمْ...؟»، ولا يتأتى هذا الكلام من الحافظ الذهبي وهو شافعي وإمامٌ من أئمة أهل الحديث.

(٢) كانت في (ص) والنسخ الأخرى: (فيا رجل).

فَأَنْتَ أَنْتَ، وَإِنْ كَانَتْ هِمَّتُكَ فِي طَلَبِ الْفَقْهِ الْجَدَالِ وَالْمِرَاءِ، وَالِانْتِصَارِ
لِمَذْهَبِكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَتَحْصِيلِ الْمَدَارِسِ، وَالْعُلُوفِ، فَمَاذَا فَقْهًا أُخْرَوِيًّا،
بَلْ ذَا فَقْهٍ الدُّنْيَا.

فَمَا أَظُنُّكَ تَقُولُ غَدًا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ لَوَجْهِكَ،
وَعَلَّمْتُهُ، فَاحْذَرُ أَنْ تَغْلَطَ فَتَقُولَهَا، فَيُقَالَ لَكَ: «كَذَبْتَ، إِنَّمَا تَعَلَّمْتَ
لِيُقَالَ لَكَ: عَالِمٌ، وَقَدْ قِيلَ»، ثُمَّ يُقَالُ: اسْحَبُوهُ إِلَى النَّارِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي
صَحِيحِهِ (١).

فَلَا تَعْتَقِدْ أَنَّ مَذْهَبَكَ أَفْضَلُ الْمَذَاهِبِ، وَأَحَبُّهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّكَ
لَا دَلِيلَ لَكَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا لِمُخَالَفِكَ أَيْضًا، بَلِ الْأُئِمَّةُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى
عَنْهُمْ - عَلَى خَيْرٍ كَثِيرٍ، وَلَهُمْ فِي صَوَابِهِمْ أَجْرَانِ، وَفِي خَطِئِهِمْ أَجْرٌ، فِي كُلِّ
مَسْأَلَةٍ مَسْأَلَةٌ (٢).

الحنابلة

هُمْ أَتَّبِعُ لِلْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِهِمْ (٣)، وَفِيهِمْ دِينَ فِي الْجُمْلَةِ، مَعَ قَلَّةِ حَظِّ

(١) فِي كِتَابِ الْإِمَارَةِ (بَابُ مَنْ قَاتَلَ لِلرِّيَاءِ وَالسَّمْعَةِ اسْتَحَقَّ النَّارَ) رَقْمُ ١٩٠٥.

(٢) عُلِقَ النَّاسُخُ: خَلِيلُ بْنُ وَلِيِّ بْنِ جَعْفَرِ الْحَنْفِيِّ عَلَى الْحَاشِيَةِ بَعْدَ أَنْ قَرَأَ كَلَامَ الذَّهَبِيِّ فَقَالَ:
«إِنَّمَا هُمْ أَهْلُ الرَّأْيِ، كَمَا لَقِبَهُمْ بِهِ الْمُخَالَفُ، عِنْدَ فَقْدِ الْمَسْمُوعِ عَيْنًا لَا مَعِينًا، لَا أَنَّهُمْ جَامِدُونَ
مُطْلَقًا، عَلَى الظُّوَاهِرِ، فَعَطَّلُوا مِنْ أَصُولِ الشَّرْعِ أَصْلًا، وَلَا مَتَمَحِّضُونَ لِاتِّبَاعِ الرَّأْيِ مِنْ غَيْرِ
دَلِيلٍ ظَاهِرٍ، فَيَأْتُوا بِمَا نُهُوا عَنْهُ قَوْلًا وَفِعْلًا، بَلِ أَلْفَوْا السَّمْعَ لِكُلِّ مَا يُتْلَى وَيُرْوَى، وَاتَّبَعُوا أَحْسَنَهُ
فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ وَبَلَوَى، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَى، وَلَهُ الشُّكْرُ سُبْحَانَهُ عَلَى مَا أَبْلَى».

(٣) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فِي (ص) وَفِي بَقِيَةِ نَسْخِ الْإِصْدَارِ الْأَوَّلِ: «وَعِنْدَهُمْ عِلْمٌ نَافِعَةٌ»، وَفِي (ص)
هَذِهِ الزِّيَادَةُ: «...جَمَّةٌ نَافِعَةٌ».

[في الدنيا] ^(١)، والعلماء ^(٢) يتكلمون في عقيدتهم ويرمونها بالتجسيم، وبأنه يلزمهم، وكثير منهم بريء من التجسيم، والله تعالى يغفر لهم.

النَّحْوِيُّونَ

لا بأس بهم، وعلمهم حسنٌ محتاجٌ إليه، [لكن] ^(٣) النَّحْوِيُّ إِذَا أَمَعَنَ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَعَرِيَ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بَقِيَ فَارِعًا بَطَالًا لَعَابًا، وَلَا يَسْأَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَ الْحَالَّةُ هَذِهِ - عَنْ عِلْمِهِ فِي الْآخِرَةِ، بَلْ هِيَ كَصَنْعَةٍ مِنَ الصَّنَائِعِ، كَالطَّبِّ وَالْحِسَابِ وَالْهَنْدَسَةِ، وَلَا يُثَابُ عَلَيْهَا إِلَّا مَعَ صِدْقِ النِّيَّةِ، وَيُعَاقَبُ إِذَا تَكَبَّرَ عَلَى النَّاسِ، وَلَمْ يَتَّقِ اللَّهَ تَعَالَى، وَلَمْ يَصُنْ نَفْسَهُ. ^(٤)

اللُّغَوِيُّونَ

قد عُدُّوا فِي زَمَانِنَا هَذَا ^(٥)، فَتَجِدُ الْفَقِيهَ لَا يَدْرِي لُغَةَ الْفَقْهِ، وَالْمَقْرَأَ لَا يَفْهَمُ لُغَةَ الْقُرْآنِ، وَالْمُحَدِّثَ لَا يَعْنِي بِلُغَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ^(٦)، لِيَفْهَمَ الْخِطَابَ.

(١) زيادة من (ص) ومن بقية النسخ.

(٢) في (ص): (الجهال)!

(٣) في الأصل: (من) والتصحيح من (ص).

(٤) في (ص) والنسخ الأخرى كان سياق الكلام هكذا: «... كالطب والحساب والهندسة، لا يثاب عليها ولا يعاقب، إذا لم يتكبر على الناس، ولا يتحامق عليهم، واتقى الله تعالى، وتواضع، وصان نفسه».

(٥) هذه من مبالغات المؤلف، في هذه الرسالة، كيف؟ وقد لقي غير واحد منهم، وفي مقدمتهم صاحب «لسان العرب» ابن منظور (ت ٧١١ هـ).

(٦) كان السياق هكذا، كما في (ص) وبقية النسخ: (...) والمحدث لا يعتني بلغة الحديث، فهذا =

المفسِّرون

قَلَّ مَنْ يَعْتَنِي الْيَوْمَ بِالتَّفْسِيرِ، بَلْ يُطَالِعُ الْمَفْسِّرُ - الْمَدْرُسُونَ -:
تفسيرَ فخر الدين الرَّازي [ت ٦٠٦ هـ]، وفيه إشكالاتٌ وتشكيكاتٌ، لا
يُنْبَغِي سماعُها. (١)

وأقوالُ السَّلَفِ في التفسيرِ مَلِيحَةٌ، لكنَّها ثلاثةُ أقوالٍ فصاعداً، فيُضَيِّعُ
الحَقُّ بَيْنَ ذَلِكَ، بَلْ إِذَا احْتَمَلَ اللَّفْظُ مَعْنَيْنِ فَأَكْثَرُ عِبَرٍ كُلُّ مَنْهُمَ عَنْ وَاحِدٍ
مِنْهَا، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهَا. (٢)

الأصوليون

أَمَّا أَصُولُ الْفَقْهِ فَالَّةُ الْجَهْدِ، وَطَرِيقُ لاسْتِعْمَالِ الْأَدَلَّةِ، فَإِذَا
حَصَلَهُ الرَّجُلُ وَخَالَفَ الْحَقَّ، مِنْ قَوَاعِدِهِ، لَا تَبَاعَ إِمَامِهِ فِي التَّقْلِيدِ، كَانَ
حُجَّةً عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ قِرَاءَتُهُ لِتَحْصِيلِ الْوُظَائِفِ، وَلِيُقَالَ، فَهُوَ عَلَيْهِ فِي
الْآخِرَةِ مِنَ الْوَبَالِ. (٣)

- = تَفْرِيطٌ وَجَهْلٌ، فَيَنْبَغِي الْإِعْتِنَاءُ بِلُغَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لِيَفْهَمَ الْخِطَابُ).
(١) فِي (ص) وَبَقِيَةِ النُّسخِ: (... فَإِنَّهَا تُحَيَّرُ، وَتُمرَضُ وَتُرَدِّي، وَلَا تُشْفِي غَلِيلاً، نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ).
(٢) هُنَا اسْتَدْرَكَ الذَّهَبِيُّ مَا كَانَ فِي عِبَارَتِهِ سَابِقاً مِنْ خَطَأٍ، كَمَا (ص) وَفِي بَقِيَةِ النُّسخِ: (... وَأَرْبَعَةُ
أَقْوَالٍ فَصَاعِداً، فَيُضَيِّعُ الْحَقُّ بَيْنَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْحَقَّ لَا يَكُونُ فِي جِهَتَيْنِ، وَرُبَّمَا احْتَمَلَ اللَّفْظُ
مَعْنَيْنِ)، وَمَعْرُوفٌ كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ حَوْلَ أَقْوَالِ السَّلَفِ فِي التَّفْسِيرِ، وَتَوْضِيحِهِ
أَنَّ اخْتِلَافَهُمْ كَانَ اخْتِلَافَ تَنْوَعٍ لَا اخْتِلَافَ تَضَادٍّ.
(٣) كَانَ الْكَلَامُ فِي (ص) وَالنُّسخِ الْأُخْرَى هَكَذَا: «أَصُولُ الْفَقْهِ لَا حَاجَةَ لَكَ بِهِ يَا مُقَلِّدٌ، وَيَا
مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الْجَهْدَ قَدْ انْقَطَعَ، وَمَا بَقِيَ مَجْتَهِدٌ، وَلَا فَائِدَةٌ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ إِلَّا أَنْ يَصِيرَ
مُحْصَلُهُ مَجْتَهِداً بِهِ، فَإِذَا عَرَفَهُ وَلَمْ يَفُكْ تَقْلِيدَ إِمَامِهِ لَمْ يَضَعْ شَيْئاً، بَلْ أَتَعَبَ نَفْسَهُ، وَرَكَّبَ
عَلَى نَفْسِهِ الْحُجَّةَ فِي مَسَائِلَ، وَإِنْ كَانَ يَقْرَأُ لِتَحْصِيلِ الْوُظَائِفِ لِيُقَالَ، فَهَذَا مِنَ الْوَبَالِ، =

وَأَمَّا أَصُولُ الدِّينِ

فهو اسمٌ عظيمٌ مُنطَبِقٌ على حِفْظِ الكتابِ والسُّنَّةِ، والتَّدِينِ بما اشْتَمَلَا عليه، فهما أَصُولُ دِينِ الإسلامِ، ليسَ إِلَّا، وَأَمَّا العُرْفُ في هذا الاسمِ فهوَ مختلفٌ باختلافِ النَّحْلِ.

فأصولُ دِينِ السَّلَفِ: الإِيمانُ بالله، وكُتُبُهُ، ورُسُلُهُ، وملائكَتُهُ، وصِفَاتُهُ، وبالْقَدَرِ، وبأنَّ القرآنَ المنزلَ اللهُ تعالى غيرُ مخلوقٍ، والرِّضا عَنْ كُلِّ الصحابةِ، إلى غيرِ ذلكَ مِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ، مِنْ الإِيمانِ بِالْبَعْثِ، وما يَشْتَمِلُ عليه.

وَأَمَّا أَصُولُ دِينِ الخَلَفِ: فهوَ ما صَنَّفُوا فيه، وَبَيْنَهُمُ اختلافٌ شديدٌ في مسائلٍ مُزْمِنَةٍ؛ تَرَكُّهَا مِنْ حُسْنِ الإسلامِ، مهما أَمَكَنَ ذلكَ، فالأصولِيُّ الواقِفُ معَ الظواهرِ والآثارِ، يَجْعَلُهُ مُخَالَفَهُ مُجَسِّمًا حَشَوِيًّا، والذي طَرَدَ التأويلَ في كُلِّ المسائلِ، جَهْمِيًّا مُعْتَرِليًّا، والذي أَثْبَتَ البَعْضَ وتأوَّلَ البَعْضَ يقولونَ: متناقض. والسلامةُ والعافيةُ أَوْلَى بِالمرءِ.

فإِنْ بَرَعْتَ في الأَصُولِ وتَوَابَعَهَا، مِنْ المنطِقِ، والحِكْمَةِ، وآراءِ الأوائلِ، ومَحَارَاتِ العُقُولِ، واعتَصَمْتَ - معَ ذلكَ - بالكتابِ والسُّنَّةِ، وأصولِ السَّلَفِ، وَلَفَقْتَ بَيْنَ العَقْلِ والنَّقْلِ^(١)، فما أَظُنُّكَ تَبْلُغُ في ذلكَ رُتْبَةً

= وَهُوَ صَرْبٌ مِنَ الخَبَالِ

(١) لا يُدْرَى هل أخطَرَ الحافظُ الذهبيُّ بباله شيخَه وصديقَه: الحافظَ المَرْيِّيَّ وهو يكتب هذا الكلامَ؟ فإنه قال في ترجمته له في بعض كتبه: «وكان... محبًّا للآثار، معظَّمًا لطريقة السلف، جيّدَ المعتقد، وربما بحث بالعقل الملائم للنقل، فيصيب ويُحسنُ غالباً بحسب ما يمكن، وربما غلط، وكان الكفُّ بمثله أولى عن الجدل، فإن المخالفَ ينتقد عليه ذلك ويُلزمه التناقض بحسب نظره، فمذهب السلف في غاية الصلف، والسكوت أسلم، والله أعلم». ذيل =

الشيخ تقي الدين بن تيمية، رحمه الله تعالى، وقد رأيت ما آل إليه أمره، من الإلزامات الباطلة، والهجم القبيح عليه، وقد كان قبل ذلك على طريق السلف، ثم صار - بعد ذلك - على ألوان، فعند جماعة من العلماء هو دجال أفاك كافر، وعند آخرين من عقلاء الأفاضل هو مبتدع فاضل بارع، وعند آخرين هو مظلّم الأمر مكسوف^(١)، وعند عوام أصحابه هو حامي خوزة الدين، وحامل راية الإسلام، وحامي السنة النبوية^(٢)، والله تعالى المستعان.^(٣)

= تاريخ الإسلام ص ٣٨٤، وقال: «ترافق هو وابن تيمية كثيراً في سماع الحديث، وفي النظر في العلم، وكان يقرر طريقة السلف في السنة، ويعضد ذلك بمباحث نظرية، وقواعد كلامية، وجرى بيننا مجادلات، ومعارضات في ذلك، تركها أسلم وأولى» تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٩٩.

(١) جمع الذهبي هنا بين نقده لابن تيمية، وبين إظهار موقفه الرافض لإلزامات خصوم ابن تيمية له، وبين عرض مواقف الناس منه، في أسلوب «سياسي» عجيب، وهو معذور في ذلك، للنكال الذي يتعرض إليه من عدّ من أنصار ابن تيمية، وإلا فثناؤه الذي يُبطل شين ما أورده هنا كثير، من ذلك قوله: «تقي الدين، شيخنا وشيخ الإسلام، وفريد العصر علماً ومعرفه، وشجاعة، وذكاء، وتنبؤاً إلهياً، وكرماً...»، وقوله في ترجمة الشيخ الدباهي (ت ٧١١هـ): «وجاور بالحرمين بضعة عشرة سنة، وتأهل وأولد له، فلماً لمعت له أنوار شيخنا... ارتحل إلى دمشق بأهله، واستوطنها» ذيل طبقات الحنابلة ٤/ ٣٨٦، ٤٩٦، وقوله في ترجمة والد ابن تيمية، الإمام عبد الحليم بن عبد السلام (ت ٦٨٢هـ): «وكان الشيخ الشهاب من أنجم الهدى، وإنما اختفى بين نور القمر وضوء الشمس» تاريخ الإسلام ١٥/ ٤٦٨.

(٢) وهل هناك كبير فرق بين ما قاله «عوام» أصحاب ابن تيمية، وما قلته أنت - أبا عبد الله - مما نقله عنك نجيب من أولئك «العوام»، أعني الإمام ابن عبد الهادي، وهو قولك: «... وإن سُمي المتكلمون فهو فردهم، وإليه مرجعهم، وإن لآح ابن سينا يقدم الفلاسفة فلّسهم وتيسهم، وهتك أستارهم، وكشف غوارهم»؟. ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية؛ (العقود الدرية): ص ٢٢، ألا يلتقي قولهم مع قولك: «... ونظر في العقليات وعرف أقوال المتكلمين، وردّ عليهم، ونبة على خطئهم، وحذر منهم، ونصر السنة بأوضح حجج، وأبهر براهين»؟! الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين ٤/ ٤٩٧.

(٣) جاء هذا الفصل في (ص) وفي النسخ الأخرى هكذا: «أصول دين الخلف: هو ما صنفوا فيه، =

المنطق

نَفْعُهُ قَلِيلٌ، وَضَرَرُهُ وَبِيلٌ، وَمَا هُوَ مِنْ عِلْمِ الْإِسْلَامِ، وَالْحَقُّ مِنْهُ كَامِنٌ فِي النُّفُوسِ الزَّكِيَّةِ، بِعِبَارَاتٍ عَرَبِيَّةٍ، وَالْبَاطِلُ فَاهْرُبْ مِنْهُ، فَإِنَّكَ تَنْقَطِعُ مَعَ خَصْمِكَ، وَأَنْتَ تَعْرِفُ أَنَّكَ مُحِقٌّ، وَتَقْطَعُ خَصْمَكَ، وَأَنْتَ تَعْرِفُ أَنَّكَ عَلَى الْبَاطِلِ، فَهِيَ عِبَارَاتٌ دَهَّاشَةٌ، إِنْ قَرَأْتَهَا لِلْفُرْجَةِ لَا لِلْحُجَّةِ، وَلِلدُّنْيَا لَا لِلآخِرَةِ، فَقَدْ ضَيَّعْتَ الزَّمَانَ، وَأَتَعَبْتَ الْحَيَوَانَ^(١)، وَأَمَّا الثَّوَابُ فَيَأْسُ مِنْهُ، وَكُنْ مِنَ الْعِقَابِ عَلَى حَدَرٍ، وَالسَّلَامُ^(٢).

= وَبَنُوهُ عَلَى الْعَقْلِ وَالْمَنْطِقِ - مِمَّا كَانَ السَّلَفُ يَحْطُونَ عَلَى سَالِكِهِ، وَيُبَدِّعُونَهُ - وَبَيْنَهُمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ فِي مَسَائِلَ مُزْمَنَةٍ؛ تَرْكُهَا مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْعَبْدِ، فَإِنَّهُ يُوْرِثُ أَمْرَاضًا فِي الْقُلُوبِ، وَمَنْ لَمْ يُصَدِّقْنِي جَرَّبَ، فَإِنَّ الْأُصُولِيَّةَ بَيْنَهُمُ السَّيْفُ، يُكْفِّرُ هَذَا هَذَا، وَيُضَلِّلُ هَذَا هَذَا. فَالْأُصُولِيُّ الْوَاقِفُ مَعَ الظَّوَاهِرِ وَالْآيَاتِ - عِنْدَ خُصُومِهِ - يَجْعَلُونَهُ مُجَسِّمًا، وَحَشَوِيًّا وَمُبْتَدِعًا، وَالْأُصُولِيُّ الَّذِي طَرَدَ التَّأْوِيلَ - عِنْدَ الْآخَرِينَ - جَهْمِيًّا، وَمُعْتَرِلِيًّا وَضَالًّا، وَالْأُصُولِيُّ الَّذِي أَثْبَتَ بَعْضَ الصِّفَاتِ وَنَفَى بَعْضَهَا، وَتَأَوَّلَ فِي أَمَاكِنَ يَقُولُونَ: مُتَنَاقِضٌ. وَالسَّلَامَةُ وَالْعَافِيَةُ أَوْلَى بِكَ. فَإِنْ بَرَعْتَ فِي الْأُصُولِ وَتَوَابَعَهَا، مِنَ الْمَنْطِقِ، وَالْحِكْمَةِ وَالْفَلَسَفَةِ، وَآرَاءِ الْأَوَائِلِ، وَمَحَارَاتِ الْعُقُولِ، وَاعْتَصَمْتَ مَعَ ذَلِكَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأُصُولِ السَّلَفِ، وَلَقَقْتَ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ، فَمَا أَظُنُّكَ فِي ذَلِكَ تَبْلُغُ رُتْبَةَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ - وَلَا وَاللَّهِ تُقَارِبُهَا - وَقَدْ رَأَيْتَ مَا آلَ أَمْرُهُ إِلَيْهِ، مِنْ الْحَطِّ عَلَيْهِ، وَالْهَجْرِ، وَالتَّضْلِيلِ، وَالتَّكْفِيرِ، وَالتَّكْذِيبِ بِحَقِّ وَبِاطِلِ، فَقَدْ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ مُنَوَّرًا مُضِيئًا، عَلَى مُحْيَاهُ سِيَمَاءِ السَّلَفِ، ثُمَّ صَارَ مُظْلِمًا مَكْسُوفًا، عَلَيْهِ قُتْمَةٌ عِنْدَ خَلَائِقِ النَّاسِ، وَدَجَالًا أَفَّاكَ كَافِرًا عِنْدَ أَعْدَائِهِ، وَمُبْتَدِعًا فَاضِلًا مُحَقِّقًا بَارِعًا، عِنْدَ طَوَائِفِ مَنْ عُقُلَاءِ الْفُضَلَاءِ، وَحَامِلِ رَايَةِ الْإِسْلَامِ، وَحَامِي حَوَازَةِ الدِّينِ، وَمُحْيِي السُّنَّةِ عِنْدَ عُمُومِ أَصْحَابِهِ. هُوَ مَا أَقُولُ لَكَ!.

(١) يعني بـ«الحيوان»: الجسد البشري، أي: عذبت نفسك وأرهقتها.

(٢) لعل من أسباب ثناء الذهبي على المحدث الشيخ عبد الله بن خليل، ودعائه له في: تاريخ

الإسلام ١٥/ ٨٤٧، عند ترجمته لوالده بقوله: «... والد صاحبنا المحدث عبد الله، أسعده الله»

وفي: معرفة القراء الكبار ٢/ ٧١٨ عند ترجمة الدلاصي (ت ٧٢١هـ) بقوله: «بارك الله فيه»،

هو انتصاحه برأي الذهبي في علم المنطق، فقد كان ممن طلبه ثم تركه، و«أقبل على شأنه». =

الحِكْمَةُ الفَلَسَفِيَّةُ

ما يَنْظُرُ فيها مَنْ يُرْجَى فلاحُه، ولا يَرْكَنُ إلى اعتقادِها مَنْ يَلُوحُ نجاحُها، فإنَّ هذا العِلْمَ في شِقٍّ، وما جاءت به الرُّسُلُ في شِقٍّ، لكنَّ ضَلالَ مَنْ لم يَدِرْ ما جاءت به الرُّسُلُ بالفلسفةِ أَشدُّ من ضلالِ مَنْ عِلِمَ شيئاً مِنَ الإسلامِ، فواغَوْنَاهُ بالله! إذا كان الذين قَدِ انْتَدَبُوا لِلرَّدِّ على الفلاسفةِ [قَدْ حَارُوا]^(١)، وَلَحِقَتْهُمْ كَسْفَةٌ^(٢)، فما الظَّنُّ بالمرْدُودِ عليهم؟! وما دواءُ هذه العلومِ إلا الحرقُ والإعدامُ مِنَ الوجودِ، و الأخذُ على أيدي القائلينَ بها بما يَرَدُّعُهُمْ، إذ الدِّينُ ما زالَ كاملاً حتَّى عُرِبَتْ هذه الكُتُبُ، ونَظَرَ فيها المسلمونَ.^(٣)

الحِكْمَةُ الرِّياضِيَّةُ

فيها حَقٌّ مِنْ صنائعِ هندسيَّةٍ وحِسابٍ، ونَحْوِ ذلك، وفيها أباطيلُ مِنَ التَّنْجِيمِ وما أَشْبَهَهُ، وباطِلُها يُرْدي المِرَّةَ في دِينِهِ، وَفَضِيلَتِهِ، وَحَقُّها صَنَعَةٌ وإِتقانٌ، وَتَحْريُّرٌ، ممَّا لا أَجرَ فيه - غالباً - ولا وِزَرَ، إن شاء الله تعالى.

= انظر: معجم الشيوخ ١/ ٣٣٠-٣٣١، والمعجم المختص ١٢٦.

(١) واضحٌ أن هنا سقطاً من الناسخ، والزيادة من (ص) وبقية النسخ.

(٢) يبدو أن الذهبي لم يقرأ كتاب: «درء تعارض العقل والنقل»، وكتاب: «بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية»، لابن تيمية، فلو فعل لاستثناءه من هذا التعميم.

(٣) كانت هذه الفقرة في (ص) والنسخ الأخرى هكذا: «وما دواءُ هذه العلوم وعلمائها والقائمين بها علماً وعَقْداً إلا الحريقُ والإعدامُ مِنَ الوجودِ، إذ الدِّينُ ما زالَ كاملاً حتَّى عُرِبَتْ هذه الكُتُبُ، ونَظَرَ فيها المسلمونَ، فَلَوْ أُعْدمَتْ لكانَ فَتْحاً مُبِيناً!».

الحِكْمَةُ الطَّبِئَةُ

لا بأس بها، لكنّها ليست من علوم الدين، ولا مما يُتَقَرَّبُ به إلى الله تعالى،^(١) إذا كان صاحبها^(٢)، عَدَلًا، خَيْرًا، كما رأينا جماعة منهم، وقد يُثَابُ الرَّجُلُ على تَعْلِيمِهَا بالنِّية، إن شاء الله تعالى.

الإنشاء^(٣)

فَنُ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا، لَيْسَ مِنْ عِلْمِ الْآخِرَةِ فِي شَيْءٍ، وَالْكَامِلُ فِيهِ مُحْتَاجٌ إِلَى مَشَارَكَةِ قُوَّةٍ فِي الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ. يُرِيدُ عَقْلًا تَامًا، وَرِزَانَةً، وَسُرْعَةً فَهْمٍ، وَقُوَّةَ تَخِيلٍ، وَبَصَرًا بِاللُّغَةِ وَالنَّحْوِ، وَخَبْرَةً بِالْمَعَانِي وَالْبَيَانِ، وَالسِّيَرِ وَأَيَّامِ النَّاسِ، وَفُنُونِ الْأَدَبِ، وَحُسْنَ كِتَابِيَّةٍ.

لَكِنْ يَكُونُ رَأْسُ مَالِ الْمُنْشِئِ تَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى، وَطَاعَتُهُ وَمُرَاقَبَتُهُ، فَرَبَّمَا وَضَعَ لَفْظَةً تُعْجِبُهُ يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ، وَهُوَ لَا يَدْرِي، وَرَبَّمَا أَبْدَعَ فِي سَطْرِ رُتَّبَ عَلَيْهِ خَرَابٌ إِقْلِيمٍ، وَرَبَّمَا أَعَانَ بِقَلَمِهِ عَلَى سَفْكِ دَمٍ حَرَامٍ.

فَانْظُرْ أَيْنَ أَنْتَ يَا بَلِيعُ؟ قَدْ ذَمَّ نَبِيُّكَ الْبَلَاغَةَ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ

(١) في هذا الموضع في (ص) هذه العبارة: (...ولا من زاد المعاد، بل هي صنعة بلا ثواب ولا عقاب).

(٢) في هذا الموضع من (ص) هذه العبارة: (سليم الاعتقاد).

(٣) كان في الإصدار الأول للرسالة فقرة: (الفرضيون) قبل فقرة: (الإنشاء)، وقد حذفها الذهبي لما أعاد كتابة الرسالة، وهي كما في (ص) وبقية النسخ هكذا: «الْفَرَضِيُّونَ دَاخِلُونَ فِي الْفُقَهَاءِ، إِذْ هُوَ كِتَابٌ مِنْ كُتُبِ الْفَقْهِ، وَهُوَ عِلْمٌ مَلِيحٌ، وَالْإِمْعَانُ فِيهِ يُقَوِّتُ الْوَقْتَ، وَالتَّوَسُّطُ فِي ذَلِكَ جَيِّدٌ، فَكَمْ مِنْ مَسْأَلَةٍ فِي الْفَرَائِضِ مَا وَقَعَتْ، وَلَا تَقَعُ أَبَدًا»

وسلم: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا»^(١)، وَكَمُلُ بَرَاةِ الْبَلَاغَةِ بِإِرْضَاءِ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَبِنُصْحِ رَبِّ الْأَمْرِ، فَهُنَالِكَ كَمَالُ الْبَلَاغَةِ.

فَإِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ فِدِينُكَ مَا مِنْهُ عِوَضٌ، فَمَنْ اتَّقَى اللَّهَ كَفَاهُ النَّاسَ، وَمَنْ أَرْضَى النَّاسَ بَسَخَطَ اللَّهُ سُلْطَانَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ مَنْ [أَنْضَاهُ]^(٢)، ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥].

الشُّعْرُ

هُوَ مِنْ فُنُونِ الْمُنْشِئِ، [وَهُوَ كَلَامٌ، فَحَسَنُهُ حَسَنٌ] - وَهُوَ قَلِيلٌ - وَبِقِيحِهِ [قَبِيحٌ - وَهُوَ الْأَغْلَبُ] -^(٣) وَيَبْتَ مَالِهِ الْكَذِبُ، وَالْإِسْرَافُ فِي الْمَدْحِ وَالْهَجْرِ، وَالتَّشْبِيهِ، وَالنُّعُوتِ، وَالْحِمَاسَةِ. وَأَمْلَحُهُ أَكْذَبُهُ، فَإِنْ كَانَ الشَّاعِرُ بَلِيغًا مُفَوِّهًا، مَقْدَامًا عَلَى الْكَذِبِ فِي لَهْجَتِهِ، مُصِرًّا عَلَى الْاِكْتِسَابِ بِالشُّعْرِ، رَفِيقَ الدِّينِ، فَقَدْ قَرَأَ مَقَّتَ الشُّعْرَاءِ فِي الْقُرْآنِ.

وَيَنْدُرُ فِي الشُّعْرَاءِ الْمَجُودِينَ مَنْ يَتَنَصَّلُ مِنَ الْهَجْرِ، وَرَبَّمَا أَدَّى الْأَمْرُ بِالشَّاعِرِ إِلَى الْكُفْرِ فِي الْإِفْرَاطِ - نَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى السَّلَامَةَ - فَالشَّاعِرُ الْمُحْسِنُ كَحَسَّانَ [ت ٥٤هـ]، فِي الْمَتَقَدِّمِينَ، وَالصَّرْصَرِي [ت ٦٥٦هـ]، فِي الْمَتَأَخِّرِينَ، وَالْمُقْتَصِدُ كَابْنِ الْمُبَارَكِ [ت ١٨١هـ]، وَابْنِ الْجَوْزِيِّ [ت ٥٩٧هـ]، وَالظَّالِمُ كَالْمَتَنَّبِيِّ [ت ٣٥٤هـ]، وَالبُّحْتَرِيِّ [ت ٢٨٤هـ]،

(١) رواه مالك في الموطأ ٩٨٦/٢ رقم الحديث ١٧٨٣، والبخاري في صحيحه. رقم الحديث ٤٨٥١.

(٢) كُتِبَتْ فِي جَمِيعِ النُّسخ: (أَرْضَاهُ)، وَلَا يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى. وَ(أَنْضَاهُ) أَي هَزَلَهُ وَأَذَابَهُ وَأَخْلَقَهُ، تَقَالُ لِلْبَعِيرِ الَّذِي كَدَّهَ الْعَمَلُ، فَهَزَلَ يَقَالُ: بَعِيرٌ نَضُو، وَنَاقَةٌ نَضُوة.

(٣) مَا بَيْنَ مَعْكَوْفَتَيْنِ زِيَادَةً مِنْ (ص) وَبِهِ تَسْتَقِيمُ الْعِبَارَةُ فِي السُّطْرِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي.

والسَّفِيهُ الْفَاجِرُ كَابِنِ الْحَجَّاجِ [ت ٣٩١هـ]، وابنِ الْهَبَّارِيَّةِ [ت ٥٠٩هـ]،^(١)،
فَاخْتَرْتُ لِنَفْسِكَ أَيَّ وَادٍ تَسْلُكُ.

الحَسَابُ وَشَرْعُ الدِّيَّانِ^(٢)

هَذَا مِنْ عُلُومِ الْقَبْطِ وَالْفُرسِ، لَيْسَ مِنْ عُلُومِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ صَنْعَةٌ
وَمَعِيشَةٌ؛ يَنَالُ بِهَا الرَّجُلُ السَّعَادَةَ فِي الدُّنْيَا، وَكُلَّمَا كَانَ أَمْهَرَ كَانَ أَشْرَقَ،
فَمَنْ اتَّقَى اللَّهَ تَعَالَى فِيهَا، وَكَتَبَ لِقُضَاةِ الْعَدْلِ، وَبَاشَرَ الْإِيْتَامَ وَالصَّدَقَاتِ،
وَمَالَ الْأَوْقَافِ وَالْمَدَارِسِ، وَلَزِمَ الْأَمَانَةَ وَأَتَقَنَ فَتَنَهُ، فَهَذَا مَحْمُودٌ وَمَأْجُورٌ
بِنَيْتِهِ، وَقَدْ رَأَيْنَا جَمَاعَةً عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ، نَعَمْ، وَرَأَيْنَا ذِئَابًا عَلَيْهِمُ الشِّيبُ.
وَفَاسَقُ الْكُتُبِ إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى^(٣).

(١) وَهنا علامة ظاهرة أخرى تدلُّ على أنَّ نسخة (برلين) إصدارٌ ثانٍ لهذه الرسالة، وليست
نسخةً كبقية النسخ، فقد زادَ الذهبيُّ على أمثلة أسماء الشعراء أسماءً أخرى، زادَ: الصرصريُّ،
وابنُ الجوزيُّ، والبحتريُّ، وابنُ الهَبَّارِيَّةِ، ورأى أن يحذف عبارةً تنبِّهُ أنَّ تسمية شخص
بعينه مثلاً عليها محظورٌ شرعاً، إذ فيه تكفيرٌ للمعِينِ، وهو وشيخ الإسلام ابن تيمية كانا
من أبعد الناس عن ذلك، وتلك العبارة هي: «والكافرُ كَذَوِي الْإِتِّحَادِ»، وهي في (ص)
وبقية النسخ.

(٢) قال الإمام ابن قيم الجوزية: «...وأي شيء نفع المكسة تسمية ما يأخذونه ظُلماً وَعُدواناً:
حُقوقاً سُلْطَانِيَّةً، وَتَسْمِيَةً أَوْضَاعِيَّةً الْجَائِزَةِ الظَّالِمَةِ الْمُنَاقِضَةِ لِشَرْعِ اللَّهِ وَدِينِهِ: شَرْعُ
الدِّيَّانِ». (إعلام الموقعين) ١٨/٣، وقال في كتاب آخر: «وَسَمَّوْا أَقْبَحَ الظُّلْمِ وَأَفْحَشَهُ:
شَرْعُ الدِّيَّانِ» (إغاثة اللهفان) ٢١٦/١، قلت: يُفهم أنه نظامٌ وَضْعِيٌّ يُقَابَلُ «الضرائب» في
العصر الحاضر.

إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، بيروت.
(٣) كان بعد هذا الموضع بقية للكلام، في (ص) وبقية النسخ، وهي: «... في السَّرِقِ، وعاقبةُ
أمرهم وَبَيْلَةٌ، مِنَ الضَّرْبِ وَالْمَصَادَرَةِ وَالْفَقْرِ»

الشُّرُوطُ^(١)

عِلْمٌ حَسَنٌ شرعيٌّ، مَنْ بَرَعَ فِيهِ وَلَزِمَ الْعَدَالَةَ وَالْوَرَعَ عَاشَ حَمِيداً، وَمَاتَ فَقِيداً، وَمَنْ بَرَعَ فِيهِ بِالْحَيْلِ وَالْمَكْرِ وَالذَّهَاءِ، فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ خِزْيٍ فِي الدُّنْيَا، وَمَقْتٍ فِي الْآخِرَى: ﴿قُلْ مَنْعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ أَنْقَى﴾ [النساء: ٧٧].

الْوَعْظُ

فَنُ بَذَاتِهِ؛ يَحْتَاجُ إِلَى مُشَارَكَةِ جَيِّدَةٍ فِي الْعِلْمِ، وَيَسْتَدْعِي مَعْرِفَةَ حَسَنَةٍ بِالْتَفْسِيرِ، وَالْإِكْتِثَارِ مِنْ حِكَايَاتِ الْفُقَرَاءِ وَالزُّهَّادِ، وَالسَّلَفِ، وَعُدَّتُهُ التَّقْوَى وَالزَّهَادَةَ، فَإِذَا رَأَيْتَ الْوَاعِظَ زَاهِداً قَلِيلَ الدِّينِ، فَاعْلَمْ أَنَّ وَعْظَهُ لَا يَتَجَاوَزُ الْأَسْمَاعَ، فَكَمْ مِنْ وَاعِظٍ مُقَوِّهِ قَدْ أَبْكَى وَأَثَّرَ فِي الْحَاضِرِينَ، تِلْكَ السَّاعَةَ، ثُمَّ قَامُوا كَمَا قَعَدُوا، وَمَتَى كَانَ الْوَاعِظُ مِثْلَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ [ت ١١٠هـ]، وَالشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ [ت ٥٦١هـ]، انْتَفَعَ النَّاسُ بِهِ، فَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى عِلْماً نَافِعاً، وَمَغْفَرَةً شَامِلَةً، آمِينَ.

تَمَّ عَلَى يَدِ مُحَرَّرِهِ الْحَقِيرِ خَلِيلِ بْنِ وَلِيِّ بْنِ جَعْفَرِ الْحَنْفِيِّ

لخمسِ خَلَيْنِ^(٢) مِنْ شَوَالٍ مِنْ شَهْرِ سَنَةِ ١٠٩٦هـ.



(١) هُوَ كَاتِبُ الشُّرُوطِ وَالْوَثَائِقِ وَالْعُقُودِ.

(٢) الصَّوَابُ: خَلَوْنُ.

فهرس

٧.....	المقدمة.
١١.....	المؤلف
١١.....	شيوخه
١٢.....	مكانته
١٣.....	من تصانيفه
١٥.....	وفاته
١٥.....	نسبة الرسالة للمؤلف
١٧.....	تاريخ تأليف الرسالة
١٩.....	الطبع السابق للرسالة
٢٠.....	عنوان الرسالة
٢١.....	النسخ الخطية.
٣١.....	دراسة في الكلمات العائرة التي وصف بها شيخ الإسلام ابن تيمية في الرسالة
٣٣.....	«فَرَحِمَ اللهُ امرأ... وَسَعَ نِطاقَ المَعْدِرَةِ!»
٣٤.....	أكبر، وعُجِبْتُ، وَحُبُّ مشيخة، وَقُتْمَةٌ مَعَ هذه الفضائل؟! ..
٣٩.....	أين أخطأ الحافظ الذهبي؟
٤٢.....	ليس كِبَرًا بل مهابةٌ وعِزَّةٌ نَفْسٍ امْتَرَجًا بِحِدَّةٍ مزاج ..
٦٦.....	خلاصة القول ..
٦٩.....	نص رسالة: بيان زغل العلم في إصدار المؤلف الثاني لها ..
٧١.....	القرأء المَجَوَّدَةُ.

٧٢	قَرَاءُ النَّعْمِ وَالتَّمْطِيطِ
٧٢	الْقَرَاءُ بِالرُّوَايَاتِ وَبِالْجَمْعِ
٧٣	الْمَحَدِّثُونَ
٧٨	الْفُقَهَاءُ الْمَالِكِيَّةُ
٧٩	الشَّافِعِيَّةُ
٨٢	الْحَنَفِيَّةُ
٨٣	الْحَنَابِلَةُ
٨٤	النَّحْوِيُّونَ
٨٤	اللُّغَوِيُّونَ
٨٥	الْمَفْسَّرُونَ
٨٥	الْأُصُولِيُّونَ
٨٦	أُصُولُ الدِّينِ
٨٦	أُصُولُ دِينِ السَّلَفِ
٨٦	أُصُولُ دِينِ الْخَلَفِ
٨٨	الْمَنْطِقُ
٨٩	الْحِكْمَةُ الْفَلَسَفِيَّةُ الْإِلَهِيَّةُ
٨٩	الْحِكْمَةُ الرِّيَاضِيَّةُ
٩٠	الْحِكْمَةُ الطَّبِيَّةُ
٩٠	الْإِنْشَاءُ
٩١	الشُّعْرُ
٩٢	الْحِسَابُ وَشَرْعُ الدِّيَّانِ
٩٣	الشُّرُوطُ
٩٣	الْوَعْظُ